سعر النسخة 10,000 ليرة سورية

العدد 703 – الأحد 10 آب/ أغسطس 2025 – السنة الرابعة عشرة

www.enabbaladi.net

عنب بلدي

enab baladi

من كرْم الثورة

جريدة أسبوعية
تأسست في داريا

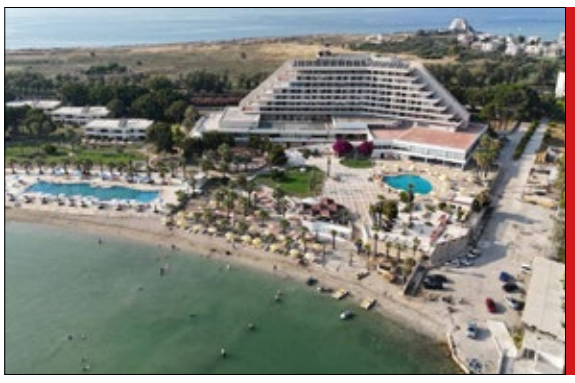

وزارة السياحة تؤكد الدعم ومنع التجاوزات

مكاتب سياحية على حافة الإغلاق

16

أين نجحت وأين فشلت الداخلية بين تعثر أمني وتجاوزات تهدد الثقة

ملف خاص

انتشار لعناصر الأمن الداخلي لتأمين المرفقات في دير الزور خلال عيد الأضحى – 8 حزيران 2025 (وزارة الداخلية السورية)

أخبار سوريا 02

تياران يؤثران في سياسة واشنطن تجاه دمشق

أخبار سوريا 04

تسليم بشار الأسد يطغى على العلاقات بين دمشق وموسكو

شؤون محلية 07

أحدثها حالة الطفلة إسراء

ظاهرة الخطف تتصاعد في دير الزور

شؤون محلية 09

230 مدرسة متضررة خلال سنوات الحرب

جهود متواضعة لترميم مدارس ريف دمشق

ثقافة وفن 20

السينما السورية "غير مغرية" ومنفصلة عن الجمهور

رياضة 23

ميداليات سورية في أول مشاركة ببطولة العالم لـ"البنجاك سيلات"

ضغوط لإعادة 200 ألف سوري من لبنان

لاجئون سوريون يواجهون التشرد من جديد

نصف شهر كان أشبه بكابوس بالنسبة لإسراء العمر وعائلتها، بعد أن أمهلتهم السلطات اللبنانية 15 يومًا لإخلاء مخيم "زحلة" للاجئين السوريين في لبنان.

السلطات التي قررت تفكيك المخيمات وإعادة سكانها إلى سوريا "طوعًا"، لم تمنح عائلة إسراء المنحدرة من ريف حمص وقتًا كافيًا لتستعد للعودة إلى سوريا، ولا أي ضمانة لما ينتظرها على الجانب الآخر من الحدود.

18

رغم دعم ترامب للإدارة الجديدة

تياران يؤثران في سياسة واشنطن تجــــاه دمشــــق

عنب بلدي – سدرة الحريري

في ظل وضع متقلب في سوريا، تراوحت تصريحات المبعوث الأمريكي الخاص، توماس براك، بين أقصى الدعم للإدارة في دمشق، وبين لهجة تحذيرية أو نقدية ناعمة.
هذا التفاوت خلّف شكوكًا حول الموقف، لا سيما بعد اشتباكات السويداء وزيارة وزير الخارجية السوري، أسعد الشيباني، المفصلية إلى موسكو، في 31 من تموز الماضي.
توماس براك، هو السفير الأمريكي في تركيا، وأسند له الرئيس دونالد ترامب، في 23 من أيار الماضي، مهمة إضافية هي مبعوث أمريكا الخاص إلى سوريا، إضافة إلى تكليفه الحلول مؤقتًا محل نائبة المبعوث الخاص للشرق الأوسط، مورغان أورتاغوس، المتخصصة بلبنان، وتم إلغاء تكليفه بملف لبنان في 1 من آب الحالي.
يعرف عن براك أنه ملياردير ورجل أعمال أمريكي، وهو مستثمر عقاري خاص في الولايات المتحدة الأمريكية، ومؤسس ورئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة "Colony NorthStar".
وهو من أبرز المؤثرين في سياسات البيت الأبيض، وحليف وصديق مقرب لدونالد ترامب.

أبرز مواقف براك

منذ تعيينه مبعوثًا أمريكيًا خاصًا إلى سوريا في أيار الماضي، بدا توماس براك حاملًا رؤية واضحة لدعم المرحلة الانتقالية، مع وعود برفع العقوبات وتشجيع الحوار بين الأطراف السورية المختلفة، إلا أن هذه الرؤية بدت مترددة في صلابتها بعد أن واجهت سوريا تحديات، خصوصًا في ملفي شمال شرقي سوريا والسويداء.

في البداية، دعا براك إلى المصالحة الوطنية وفتح قنوات تواصل مع جميع القوى السياسية، مؤكدًا أهمية دعم حكومة انتقالية تمثل الجميع، ورأى في الحل السياسي الطريق الوحيد لإنهاء الأزمة.

عارض براك فكرة الفيدرالية التي طرحت في بعض المناطق، ووجه انتقادات لـ"قسد" بسبب تأخرها في الانخراط بالحوار مع دمشق، مشددًا على أن وحدة الدولة المركزية هي الحل الوحيد المقبول.

بعد اشتباكات السويداء، في تموز الماضي، طالب براك بوقف فوري لإطلاق النار، معبرًا عن قلقه من تدهور الأوضاع، ومشددًا على عدم وجود "خطة بديلة" عن استمرار الحكومة الحالية، مطالبًا بمحاسبة الفاعلين.

في الوقت نفسه، لعب براك دور الوسيط في اتفاق وقف إطلاق النار بين سوريا وإسرائيل، محاولًا الحد من التصعيد الإقليمي، وأعلن عن تقليص الوجود العسكري الأمريكي في سوريا إلى قاعدة واحدة، ما يعكس توجهًا نحو تخفيف التدخل العسكري المباشر.

براغماتية أم تناقض

هل بدا براك متناقضًا أم براغماتيًا في تصريحاته، وهل ترتبط تلك المواقف بالتطورات الميدانية، أم تعكس غياب استراتيجية واضحة ومتسقة في الملف السوري.

المحلل السياسي وعضو الهيئة الوطنية السورية حسن النيفي، يرى أن تصريحات براك المتناقضة تجسد حقيقة أساسية في السياسة، إذ لا توجد مواقف ثابتة، بل تتغير حسب الأحداث، وهذا يعني أن الدعم الأمريكي لسوريا ليس مضمونًا على الدوام، خاصة إذا أخفقت دمشق في الوفاء باستحقاقات أساسية، أبرزها كسب ثقة السوريين كافة، وتوحيد البلاد عبر التوافق، لا بالصراع أو القسر.

وقال النيفي، في حديث إلى عنب بلدي، إن تعيين براك مبعوثًا خاصًا يخضع لمعايير سياسة ترامب في الشرق الأوسط، التي تخلّت عن أساليب السيطرة العسكرية المباشرة، وركزت على النهج الاقتصادي، حيث المال هو أداة السياسة الرئيسة، لذا، يُعتبر براك المرشح المناسب لهذه المهمة، ليس بسبب خبرته الدبلوماسية التقليدية، بل لحنكته في إبرام الصفقات وتحقيق المكاسب الاقتصادية.

سوريا.. بوابة أمريكا نحو شرق أوسط مستقر

تمر السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بمرحلة تحول ملحوظ، ابتعدت فيها واشنطن عن التدخلات العسكرية المباشرة، لتتجه نحو أدوات أكثر ليونة، كالدبلوماسية والضغط الاقتصادي، في محاولة لإعادة صياغة نفوذها بما يتناسب مع أولوياتها الاستراتيجية، بحسب المحلل السياسي حسن النيفي.

وفي هذا الإطار، يرى رئيس المجلس السوري- الأمريكي، فاروق بلال، أن السياسة الأمريكية تجاه سوريا لم تشهد تغيرًا جوهريًا.

واستشهد بلال بالتعيينات والزيارات المتكررة للبعثات الأمريكية إلى مناطق في الداخل السوري، فضلًا عن البيانات الرسمية الصادرة عن البيت الأبيض ووزارتي الخارجية والخزانة.

وقال رئيس المجلس السوري- الأمريكي، في حديث إلى عنب بلدي، إن واشنطن تسعى إلى انسحاب "منظّم ومشرّف" من الشرق الأوسط، يختلف عن الانسحاب من أفغانستان الذي اعتبره الرئيس، دونالد ترامب، "خسارة كبيرة" للرئيس جو بايدن.

ووفقًا لبلال، فإن الولايات المتحدة تنسق حاليًا مع شركائها الأوروبيين والإقليميين لتأمين بيئة مستقرة تمكّنها من الانسحاب دون ترك فراغ يُستغل من قبل تنظيمات متطرفة كتنظيم "الدولة"، أو من قبل إيران.

كما أشار إلى أن واشنطن لا ترغب بالانخراط ماليًا في ملف الاستقرار السوري، لكنها تدرك أن وجود دولة سورية مستقرة وذات سيادة على كامل أراضيها يخدم مصالحها، لا سيما في ما يتعلق بمحاربة الإرهاب وكبح النفوذ الإيراني، بأقل تكلفة ممكنة.

من جانبه، يرى المحلل السياسي حسن النيفي أن الحافز الأكبر للتقارب الأمريكي مع دمشق يكمن في هزيمة إيران داخل سوريا، بالإضافة إلى إعلان الحكومة السورية التزامها بمكافحة الإرهاب ووقف تصدير التهديدات، بما فيها تجارة المخدرات، وهي شروط تراها الولايات المتحدة متوافقة مع سياستها وتوجهاتها الاقتصادية والسياسية.

وبين الانسحاب المدروس والانخراط غير المباشر، تبقى سوريا محورًا رئيسًا في معادلة الاستقرار التي تسعى واشنطن لإعادة رسمها في الشرق الأوسط، وسط صراع نفوذ مع خصوم إقليميين ودوليين، وتراجع الشهية الأمريكية للدخول في حروب طويلة الأمد.

تياران داخل "الكونجرس" الأمريكي

يشهد "الكونجرس" الأمريكي نقاشًا مستمرًا حول السياسة الواجب اتباعها تجاه سوريا، وسط تباين واضح في المواقف بين من يدعو إلى تخفيف العقوبات كمدخل لتحقيق الاستقرار، وبين من يتمسك بآليات الضغط السياسي والاقتصادي كوسيلة لفرض شروط محددة قبل أي انفتاح.

وأكد رئيس المجلس السوري- الأمريكي، فاروق بلال، في حديثه إلى عنب بلدي، أن الانقسام داخل "الكونجرس" لا يتعلق بسياسة الرئيس دونالد ترامب تجاه سوريا، بل يتركز حول مستقبل العقوبات الأمريكية المفروضة على النظام السوري، خاصة قانون "قيصر".

وأوضح بلال أن هناك تيارين رئيسين في هذا الملف:

– الأول: يطالب برفع العقوبات بشكل كامل وغير مشروط، ويتزعمه نواب مثل جو ويلسون، معتبرًا أن العقوبات تعوق جهود إعادة الإعمار وتزيد من معاناة المدنيين.

– الثاني: يدعم الإبقاء على قانون "قيصر" مع إدخال تعديلات جزئية، كاختصار مدة سريانه أو إصدار رخص عامة تلغي العقوبات القطاعية، بهدف تسهيل مشاريع إعادة الإعمار، دون إعطاء النظام غطاء سياسيًا.

ويرى هذا التيار أن العقوبات يجب أن تبقى وسيلة ضغط لتحقيق عدد من الأهداف السياسية والأمنية، أبرزها:

- الحفاظ على وحدة الأراضي السورية.
- مكافحة تنظيم "الدولة الإسلامية".
- تقليص النفوذ الإيراني.
- إيجاد آلية لتسلم ملف معتقلي تنظيم "الدولة".
- تشكيل حكومة تمثل جميع مكونات الشعب السوري.

في المقابل، لا تعتبر القضايا المتعلقة بشكل الحكم الداخلي، كالفيدرالية أو المركزية، من أولويات "الكونجرس" في تعاطيه مع الشأن السوري، بحسب بلال.

من الناحية السياسية، يتمتع "الجمهوريون" حاليًا بسيطرة على مجلسي النواب والشيوخ، ما يمنح توجهات الرئيس دونالد ترامب ثقلًا إضافيًا داخل "الكونجرس".

وبحسب بلال، فإن الحزب "الجمهوري" لا يسعى إلى الدخول في مواجهة مع ترامب حول الملف السوري، الذي لا يُعد من القضايا الجوهرية في أجندته، خاصة في ظل رغبته المعلنة بالانسحاب من المنطقة.

وتلعب التطورات الميدانية دورًا مهمًا في بلورة موقف "الكونجرس"، حيث أشار بلال إلى أن التدهور الأمني في مناطق مثل الساحل والسويداء عزز من مواقف التيار الداعي إلى الإبقاء على العقوبات، وهو ما ظهر جليًا في تمرير مشروع قرار جديد ضمن اللجنة المالية في "الكونجرس" مدعوم بأحداث السويداء الأخيرة.

ويخلص بلال إلى أن أي تغيير في موقف "الكونجرس" سيتطلب مؤشرات جدية من الداخل السوري، تتعلق بتحسين الوضع الأمني، ومشاركة جميع المكونات المجتمعية في إدارة الحكم، إضافة إلى إصلاحات على مستوى مؤسسات الدولة، كإعادة هيكلة الجيش والأجهزة الأمنية، بما يعكس نية حقيقية نحو الاستقرار السياسي والاجتماعي.

وعود معلقة

الولايات المتحدة، التي تعلن سعيها لتحقيق استقرار في الشرق الأوسط، لا تبدي استعدادًا للعب دور الضامن لأي تسوية سياسية في سوريا، وإدارة الرئيس دونالد ترامب ترى في استقرار سوريا "نصرًا استراتيجيًا"، لكنها تسعى إليه بأقل التكاليف، عبر أدوات سياسية ودبلوماسية دون أي التزام بتمويل إعادة الإعمار أو إعادة هيكلة المؤسسات العسكرية والأمنية، بحسب رئيس المجلس السوري- الأمريكي، فاروق بلال.

وفي هذا السياق، لفت المحلل السياسي حسن النيفي إلى أن ما قدمته الولايات المتحدة لسوريا لا يزال، إلى حد كبير، في إطار الوعود غير المُنفذة، مشددًا على أن تنفيذ هذه الوعود مشروط بقدرة الحكومة السورية على الوفاء باستحقاقاتها السياسية والأمنية، بما يعزز مناخ الثقة بين الطرفين.

وقال إن استمرار الدعم الأمريكي السياسي قد يُحفظ على المدى القريب، لكن بقاءه طويل الأمد رهن بمدى قدرة القيادة السورية على التعامل مع التحديات المقبلة، خاصة في الملفات الأمنية والسياسية الحساسة.

وعلى الضفة المقابلة، تبدو السياسة الخارجية السورية في حالة تحرّك مدروس، إذ أشار فاروق بلال إلى أن الحكومة السورية أدت دورًا فاعلًا في إعادة فتح قنوات التواصل الإقليمي والدولي، بدعم من وزارة الخارجية التي لعبت دورًا محوريًا في الزيارات واللقاءات الأخيرة، وسط توقعات بخطاب مهم للرئيس السوري في مجلس الأمن خلال أيلول المقبل.

مع ذلك، فإن النجاح الخارجي وحده لا يكفي، إذ شدد بلال على أن قيام الدولة لا يتحقق إلا بتوازي سياستين: خارجية قوية، وداخلية متماسكة، فالقوة الدبلوماسية بحاجة إلى ظهير داخلي يعزز شرعيتها ويمنحها القدرة على الصمود، في وقت تبدو فيه التحديات الداخلية عاملًا حاسمًا في رسم شكل العلاقة المستقبلية مع واشنطن، ومع المجتمع الدولي عمومًا .

الرئيس السوري أحمد الشرع يلتقي المبعوث الأمريكي إلى سوريا توماس براك في دمشق – 6 آب 2025 (وزارة الخارجية السورية)

خبراء يقرؤون المشهد

الحل في السويداء مقاربة مختلفة أم مواجهة جديدة

عنب بلدي – محمد كاخي

هدأت المعارك في السويداء بعد اتفاق وقف إطلاق النار الذي اتفقت عليه الحكومة السورية مع الفصائل المسلحة بالمحافظة، وبضمانات إسرائيلية- أمريكية، في 16 من تموز الماضي، بعد معركة وصفتها مصادر دبلوماسية لوكالة "رويترز" بأنها ناتجة عن سوء فهم للموقف الإسرائيلي والأمريكي من وجود الحكومة السورية عسكريًا في السويداء جنوبي سوريا.

وتضمن الاتفاق إخراج مقاتلي العشائر من المناطق التي سيطروا عليها شمالي وغربي السويداء، ونشر حواجز الأمن الداخلي والشرطة من أبناء محافظة السويداء في جميع أنحاء المدينة، وتأمين طريق دمشق- السويداء من قبل الدولة، وضمان سلامة المسافرين، في بنود تشبه ما تم الاتفاق عليه، في 1 من أيار الماضي، بين الحكومة السورية وممثلين عن الطائفة الدرزية.

تهدئة مؤقتة أم تأجيل للانفجار

حققت الحكومة السورية نوعًا من "النجاح التكتيكي" في احتواء الوضع المتأزم جنوبي سوريا، من خلال تدارك الموقف والسعي نحو تثبيت وقف إطلاق النار، وإدخال المساعدات وتأمين خروج المدنيين، وتشكيل لجنة لتقصي الحقائق، والتوعد بمحاسبة مرتكبي الانتهاكات بصرف النظر عن الجهة التي يتبعون لها، لكن هذا النجاح لم يترافق مع خطوات ملموسة لمعالجة جذور الأزمة، وفق محللين.

ويرى الباحث السياسي نادر الخليل، أن التعامل الحكومي مع أزمة السويداء يمثل نجاحًا تكتيكيًا مؤقتًا ونسبيًا أكثر منه حلًا جذريًا في سياق احتواء التوترات الحالية، لأن الحكومة السورية نجحت في إدخال قوافل المساعدات وإيقاف الاشتباكات المباشرة، لكنها فشلت في استعادة السيطرة الكاملة على المؤسسات الخدمية والأمنية، حيث لا تزال جماعات وأشخاص مثل حكمت الهجري تمنع دخول الفرق الحكومية وتسيطر على توزيع المساعدات.

الخليل اعتبر، في حديث إلى عنب بلدي، أن الاتفاق الحالي هش وقابل للانهيار، خصوصًا مع ارتفاع أصوات تطالب بالحكم الذاتي في المنطقة، واستمرار الدعم الإسرائيلي للهجري، واستمرار الاستقطاب المجتمعي ممثلًا بالانقسام بين الدروز والعشائر السنية "المدعومة" من الحكومة.

في المقابل، يرى الباحث السياسي لؤي صافي، أن الأزمة في السويداء مركبة، تتداخل فيها مخاوف أبناء السويداء من الخضوع إلى حكومة مركزية تتجاهل خصوصياتهم الثقافية والدينية، وطموحات فصائل مسلحة مدعومة من أحد أبرز المراجع الدينية الدرزية الشيخ حكمت الهجري.

وقال صافي، في حديث إلى عنب بلدي، إنه بالرغم من تعاطي الحكومة السورية منذ البداية مع محافظة السويداء بمقاربة النفس الطويل والرغبة في إنهاء الخلافات دون الدخول في صراع عسكري مفتوح، فإن مساعيها في الوصول إلى حل سياسي اصطدمت بتعنّت فريق الهجري وفصائله المسلحة، ورفضهم كل أشكال التعاون معها من جهة، وعجزها عن ضبط بعض الفصائل التابعة لها، التي مارست تجاوزات قانونية وأخلاقية خلال عمليات فك الاشتباكات المسلحة بين مقاتلي الدروز والعشائر العربية من جهة أخرى.

من جانبه، الباحث في مركز "عمران" أيمن الدسوقي، يرى أن الوضع في السويداء هش وقابل للانفجار مجددًا، طالما أن الأطراف المعنية لم تصل إلى أهدافها، والتي هي متناقضة، إلى جانب منظور كل طرف للصراع بأنه صفري بما يعقد الموقفين الميداني والسياسي.

ولا يعتقد الدسوقي، بحسب ما قاله لعنب بلدي، وجود تصعيد عسكري على نطاق واسع في المدى القريب، ولا يلغي هذا اندلاع اشتباكات أو انتهاكات لوقف إطلاق النار في محاولة كل طرف لتثبيت مواقعه الميدانية وترسيخ مكاسبه أو اختبار الطرف الثاني.

ماذا تريد إسرائيل

في 6 من آب الحالي، قال أحد قادة "غرفة العمليات العسكرية" في السويداء، لصحيفة "الشرق الأوسط"، إن هناك تنسيقًا مع الطرفين الأمريكي والإسرائيلي من أجل حماية دولية، مشددًا على "العلاقة الطيبة" مع إسرائيل، معتبرًا إياها "لاعبًا مهمًا في المنطقة"، وأنها لعبت "دورًا فعالًا في رد الهجمات عن السويداء"، وأنهم يطلبون حمايتها.

وفي هذا الصدد يرى الباحث السياسي لؤي صافي، أن إسرائيل تسعى إلى إثارة الخلافات الطائفية بين الأقلية الدرزية والأغلبية السنية، إذ تريد أن تُبقي سوريا ضعيفة ومفككة كي تهيمن عليها بسهولة، وأن تحوّل منطقة المشرق إلى دول دينية طائفية تبرر وجود إسرائيل كدولة دينية تحصر اهتماماتها بالشعب اليهودي.

وتابع صافي أن إسرائيل ستستمر بتغذية الصراع الطائفي، وستدعم الفصائل التي تطلب منها التدخل ضد حكومة دمشق، وترى في ذلك مدخلًا مهمًا للتوسع داخل الأراضي السورية، كما فعلت في السبعينيات عندما غذت الصراع الطائفي في لبنان، ووقفت إلى جانب قوى مسيحية مارونية في مواجهة الفصائل الفلسطينية وحلفائها من الطوائف اللبنانية الأخرى.

يذهب الباحث السياسي نادر الخليل إلى أن إسرائيل تنتهج استراتيجية ممنهجة لاستثمار المكوّن الدرزي في السويداء، بهدف تكريس نفوذها في الجنوب السوري.

ويتجلى هذا في الدعم العسكري المباشر، والغارات التي استهدفت القوات السورية، إلى جانب تسويق إسرائيل نفسها كـ"حامية للأقليات"، عبر خطاب يستند إلى سردية أن الدروز مهددون من قبل الحكومة والعشائر السُنية، ما يبرر تدخلها المستمر، بحسب الخليل.

ويرى أن إسرائيل تستغل تراجع الدور الروسي في الجنوب بعد سقوط النظام السوري، لتعزيز ارتباطها بميليشيات درزية محلية، وتمويلها وربطها بشبكات أمنية إسرائيلية.

وإذا كان فشل إسرائيل في استغلال الورقة العلوية في الساحل قد شكّل عائقًا سابقًا، فإن الامتداد الديموغرافي للدروز داخل الأراضي المحتلة (جبل الكرمل) يمنحها اليوم أداة نفوذ أكثر فاعلية، قال الباحث الخليل.

وعلى هذا الأساس، تسعى إسرائيل إما لتحويل السويداء إلى منطقة عازلة على غرار جنوبي لبنان لمنع عودة الجيش السوري وتحويلها إلى ورقة ضغط دائمة، أو لفرض تسوية مؤقتة تضمن إدارة محلية درزية مقابل تفاهمات أمنية أوسع.

ويرى الخليل أن إسرائيل لن تتخلى عن دعم الفصائل الدرزية لأنها، تاريخيًا، نادرًا ما تفرّط بأوراق الضغط إلا مقابل مكاسب استراتيجية كبرى.

"اللجنة القانونية العليا" تتحدى الحكومة

أعلنت "اللجنة القانونية العليا" في محافظة السويداء، التي سبق أن شكّلها الرئيس الروحي للطائفة الدرزية في سوريا، الشيخ حكمت الهجري، عن تشكيل "مكتب تنفيذي مؤقت" للمحافظة، وتكليف قائد للأمن الداخلي.

وحددت اللجنة مهامها بإدارة شؤون السويداء في جميع القطاعات، والحفاظ على المؤسسات الحكومية العامة والخاصة، ورفع الظلم والضرر عن كاهل المواطنين، ومحاربة الفساد، وفق بيان لها صادر على صفحتها عبر "فيسبوك".

اعتبر الباحث السياسي لؤي صافي، أن هذا الإجراء يعكس الشرخ القائم بين حكومة دمشق والقوى المناوئة لها في السويداء، ويمكن أن يفهم في سياق السعي لإيجاد جهة مركزية لتنظيم الحياة في مدينة السويداء، ولاحتواء الموقف على الحكومة في دمشق أن تبادر إلى إعلان عزمها على تفعيل قانون الإدارة المركزية وإجراء انتخابات بلدية في المحافظة.

ويمكن أن يعطي هذا الإعلان، بحسب صافي، من يريد الحفاظ على علاقة وثيقة مع دمشق من أهل السويداء مدخلًا للوصول إلى تفاهمات مع قسم كبير من المتوجسين حاليًا من دخول قوات تابعة للحكومة المؤقتة، ويسمح ببدء مرحلة بناء ثقة تمهد لعودة السويداء إلى محيطها الطبيعي والتاريخي المتمثل بالدولة السورية.

ويرى الباحث في مركز "عمران" أيمن الدسوقي، أن "اللجنة القانونية العليا" تمثل تعبيرًا عن حالة الاستعصاء في المحافظة في ظل غياب التوصل لحل مع الحكومة المركزية في دمشق، وتحديًا لشرعيتها، ومحاولة لفرض أمر واقع حوكمي ومأسسته واستثماره تفاوضيًا.

الدسوقي في حديثه لعنب بلدي، قال إن استمرار مناطق النفوذ والحوكمة يحتاج إلى غطاء سياسي وموارد اقتصادية، وترتيبات أمنية، وجهة محلية قادرة على احتكار العنف وإدارة المنطقة، وإن سوريا لم تخرج بعد من معادلة مناطق النفوذ والحوكمة بل يعاد تشكيلها، والسويداء تجلٍّ لذلك، وللخروج منها لا بد من توافق دولي- إقليمي وتوافق محلي.

أفق الحل

على الرغم من تعاطف شرائح واسعة من السوريين مع الرؤية التي تحملها القيادة السورية الجديدة، فإنهم يحملون هواجس ومخاوف زرعها نظام الأسد، وفي مقدمتها الخوف من عودة الدولة المركزة الحصرية التي تتسلط على المجتمع.

وهذا يتطلب، بحسب الباحث السياسي لؤي صافي، وعيًا خاصًا لدى القائمين على الإدارة الجديدة، وإدراك أن نجاحهم مرتبط ببناء الثقة مع الشرائح السورية.

كما يتطلب بناء الثقة إخضاع ممارسات السلطة التنفيذية إلى قوانين تشريعية لا إلى مراسيم جمهورية، وتحقيق إنجازات عملية في مجال إعادة الكهرباء والماء والبدء بمشاريع إنتاجية توفر فرص عمل للشباب السوري.

ولعل ما سيساعد الحكومة الجديدة على تجاوز كثير من التحديات الحالية والمقبلة، توسيع دائرة مشاركة السوريين في تحمل المسؤوليات العامة، بإعطاء الإدارة المحلية أولوية من خلال العمل على تشكيل مجالس بلدية، ومجالس محافظات يتم اختيارها من أبناء المدن والمحافظات السورية أنفسهم، لا عبر تعيينات من الحكومة المركزية كما جرى تحت حكم الأسد، بحسب صافي.

بينما يذهب الباحث أيمن الدسوقي إلى أننا أمام سيناريوهين، هما الاستعصاء أو اندلاع موجة عنف جديدة.

ولا يمكن أن يُبنى الحل في السويداء على فرض رؤى أحادية أو حلول قسرية، بل يتطلب مقاربة واقعية ومرنة، تنطلق من أولوية الحفاظ على وحدة سوريا وسيادتها واستقرارها، وهذا يقتضي الاعتراف بالتنوع السوري كحقيقة يجب إدارتها بوعي، لا تجاهلها أو الالتفاف عليها.

ولا يكون الحل بمحاصصة طائفية، أو شعارات شكلية، بل من خلال عقد اجتماعي جديد يقوم على القبول المتبادل، لا الإقصاء أو الإكراه، ويُفضي إلى صيغة لا مركزية يتم التفاوض عليها سوريًا، تُعيد توزيع الصلاحيات والموارد بشكل عادل، وتمنح المجتمعات المحلية دورًا حقيقيًا في صناعة القرار، دون أن يشكّل ذلك تهديدًا لسلطة الدولة المركزية أو وحدة البلاد.

بهذه الطريقة فقط يمكن تحقيق التوازن بين مخاوف المركز من التفكك ومخاوف الأطراف من التهميش، بحسب الدسوقي.

فصائل متناحرة

في 3 من آب الحالي، اختطف القيادي في "غرفة العمليات العسكرية" نورس عزام، قائد "المجلس العسكري" في السويداء طارق الشوفي، وأُجبر على تصوير مقطع مرئي يعترف فيه بتواصله مع "هيئة تحرير الشام"، ليتم الإفراج بعدها عن الشوفي.
وأوضح الشوفي أن هذا التواصل كان قبل المعركة الأخيرة، دون أن يفصح عن سبب اختطافه وآلية الإفراج عنه.
ورصدت عنب بلدي خلافًا في إحدى الكازيات بمدينة السويداء، سببه عناصر من الفصائل المسلحة بعد محاولتهم الاستيلاء على البنزين المخصص للمدنيين، وتطور لاستعمال الأسلحة بين الأطراف المتقاتلة.
وانتشر، في 3 من آب، مقطع مصور يظهر فيه اعتقال مجموعة مسلحة قائد "حركة رجال الكرامة"، يحيى الحجار، ونعته بـ"بائع الجبل"، ويترافق ذلك مع استياء في المحافظة تجاه القيادي السابق في "قوات شيخ الكرامة"، ليث البلعوس، وانتشر "هاشتاغ" على منصات التواصل الاجتماعي بعنوان "ليث البلعوس لا يمثلنا".

هل تساوم روسيا على الملف

تسليم بشار الأسد يطغى على العلاقات بين دمشق وموسكو

عنب بلدي – عمر علاء الدين

في أعقاب زيارة وزير الخارجية السوري، أسعد الشيباني، إلى موسكو ولقائه بكل من وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، والرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، في 31 من تموز الماضي، يتساءل سوريون عبر وسائل التواصل الاجتماعي عما إذا كان الشيباني قد حمل في جعبته إلى موسكو مطلبًا يتضمن تسليم الأسد وأعوانه القابعين في روسيا تحت مسمى اللجوء الإنساني.

الوزير الشيباني وفي مؤتمر صحفي مع وزير الخارجية الروسي، تطرق إلى عدة أمور في سوريا، أبرزها الشراكة مع روسيا في مسار العدالة الانتقالية.

وأعرب الشيباني خلال المؤتمر عن تطلع سوريا إلى تعاون وتنسيق كامل مع روسيا لـ"دعم مسار العدالة الانتقالية فيها بما يضمن إعادة الاعتبار للضحايا"، مشيرًا، إلى أن العلاقات السورية- الروسية تمر بمنعطف "حاسم وتاريخي"، وأن التعاون مع روسيا يقوم على "أساس الاحترام".

لافروف، قال خلال المؤتمر، إننا نؤمن إيمانًا راسخًا بأن الطريق إلى تطبيع دائم للأوضاع في سوريا يكمن في الحوار الشامل، وتعزيز الوفاق الوطني، والسلم الأهلي، وحماية حقوق جميع فئات المجتمع السوري متعدد الطوائف.

روسيا تتجاهل القضايا الملحة

لم يتطرق لافروف، خلال المؤتمر، إلى قضية العدالة الانتقالية، أو تسليم الأسد ومعاونيه، للسلطات الروسية، أو إعادة الأصول المالية التي نهبها الأسد ووضعها في البنوك الروسية.

ولم تعلق الخارجية الروسية على تساؤلات عنب بلدي، بشأن ما إذا كانت هناك نية لتسليم بشار الأسد، أو مقربين منه أو إذا جرى نقاش ذلك خلال زيارة الشيباني إلى موسكو.

يعتقد الباحث السياسي الروسي ديمتري بريجع، أن ما عبّر عنه الشيباني حول العدالة الانتقالية يعكس التحول الأعمق في العقل السياسي السوري الجديد، فـ"للمرة الأولى، يخرج مسؤول سوري إلى الخارج ويطالب شريكًا دوليًا كبيرًا مثل روسيا بدعم مسار المحاسبة لا التغطية".

وصحيح، وفق ما قاله بريجع، أن الشيباني لم يذكر الأسد بالاسم، لكنه لم يكن بحاجة إلى ذلك، فالكلمات كانت دقيقة، محكمة، ورسالتها مفهومة، من ارتكب الجرائم بحق السوريين يجب أن يُحاسب، ومن ساعده يجب أن يختار بين الدفاع عن الشعب أو التواطؤ مع جلاديه.

وهنا تدخل موسكو في لحظة اختبار أخلاقي واستراتيجي معًا، بحسب بريجع، الذي تساءل: هل روسيا على استعداد لتكون جزءًا من المصالحة الوطنية؟ هل تقبل أن تسلّم زمام المبادرة لحكومة ترید بناء شرعية جديدة على أسس القانون والإنصاف؟ أم أنها ستصر على حماية ماضيها على حساب مستقبل علاقاتها في الشرق الأوسط؟

ولا يتوقع المحلل السياسي السوري حسام طالب، أن تسلم روسيا رئيس النظام السابق، بشار الأسد، لدمشق، فطالما أعطته اللجوء الإنساني فهي لا تنوي تسليمه.

بحسب ما قاله طالب لعنب بلدي، ربما تعمل روسيا على مستوى إعادة بعض الأموال المنهوبة من سوريا، أو تجميد عمل الأسد وعائلته وأعوانه وإبقائهم في شبه إقامة جبرية، لكن تسليم بشار الأسد غير متوقع.

وتؤوي روسيا رئيس النظام المخلوع بشار الأسد وعائلته وعددًا من المقربين منه، حيث يتهم السوريون بشار الأسد بأنه المشرف الرئيس على الجرائم والانتهاكات المرتكبة بحق الشعب السوري، كاستخدام الأسلحة الكيماوية ضد المدنيين، والاعتقال والإخفاء القسري بحق الآلاف.

زلة لسان

المستشار المقرب من وزارة الخارجية الروسية رامي الشاعر، يرى أن روسيا أكدت من خلال لقاء الوفد السوري بالرئيس بوتين ووزير الخارجية لافروف، استعدادها لمساعدة سوريا في جميع المجالات حتى تتمكن من البدء بالتعافي الاقتصادي وتتحسن الأوضاع المعيشية للشعب السوري، والتي تشكل العامل الاساسي للاستقرار الاجتماعي، وعودة الحياة إلى وضعها الطبيعي فيما يخص الأمن والاستقرار.

ووفق ما قاله الشاعر لعنب بلدي، فإن روسيا تتفهم مسار العدالة الانتقالية، وأكدت استعدادها لمساعدة سوريا، معتقدًا أن هذا ما قصده الشيباني بالتعاون والتنسيق الصادق لمعالجة الأوضاع في سوريا.

فيما يخص إعادة الاعتبار للضحايا، اعتبر المستشار المقرب من الخارجية الروسية، أن هذا التصريح كان "زلة لسان من الشيباني"، على حد وصفه، لأن ذلك "خاص بالسوريين"، ويجب أن تتم تسويته على أساس المصالحة الوطنية لطي صفحة الماضي، والتركيز على الوحدة الوطنية والتخلي عما أسماها "النزعات الطافية والعرقية"، وأخذ مصلحة الشعب السوري عامة بالاعتبار الأول.

وأضاف أنه للأسف إلى الآن كثير من السوريين لم يستوعبوا الدور الذي قامت به روسيا لإنقاذ سوريا من نشوب ما وصفها بـ"حرب أهلية طائفية واسعة" عدة مرات في سوريا.

ويذكر المستشار الشاعر على سبيل المثال، أنه كان من الممكن أن تحدث حرب مدمرة، "فلولا التدخل الروسي سنة 2015 وإقناع فصائل المعارضة المسلحة، التي كانت توجد في ضواحي دمشق، بالانسحاب والانتقال إلى إدلب، لكانت دمشق دمرت"، وفق قوله.

ومرة أخرى أنقذت روسيا سوريا، بحسب ما قاله المستشار رامي الشاعر، "عندما أقنعت موسكو بشار الأسد بمغادرة سوريا والتخلي عن الرئاسة وإعطاء أوامر بحل الجيش السوري (جيش النظام) والأجهزة الأمنية، وعدم خلق معركة مع فصائل المعارضة، وهو ما أدى بالنهاية إلى تفادي حدوث اقتتال سوري- سوري وحرب أهلية طائفية واسعة".

في 5 من آب الحالي، كشف رئيس "هيئة العدالة الانتقالية" السورية، عبد الباسط عبد اللطيف، أن الهيئة تعمل على بناء جسور مع "الإنتربول" وجميع الهيئات الدولية المعنية، للاحقة رئيس النظام المخلوع، بشار الأسد، و"الجناة" من أسرته، وشقيقه ماهر قائد "الفرقة الرابعة" وغيرهم، بالطرق القانونية لتتم محاكمتهم.

ولم يستثنِ عبد اللطيف، خلال حواره مع قناة "العربية"، محاسبة المتورطين من "الميليشيات" العابرة للحدود ومنها أعضاء من "حزب الله" اللبناني، ممن ثبت تورطهم في الدم السوري.

وقاله إن يحاسب رموز النظام السابق، الذين ارتكبوا الانتهاكات، وملاحقتهم بالطرق القانونية، وإن كانوا فارين خارج البلاد، وأيضًا محاسبة المجرمين بحق الشعب السوري.

سيناريوهات الموقف

المستشار الشاعر قال إن "روسيا أعطت ضمانات للأسد وأعوانه المقربين المقيمين في روسيا وعائلاتهم للعيش هناك، فعلى أي أساس يمكن أن تخلف روسيا بهذه الضمانات التي قدمتها وتسلم بشار الأسد ومن معه".

وأشار إلى عدم إمكانية تراجع روسيا عن الضمانات التي قدمتها والتي "أسهمت بإنقاذ سوريا"، على حد تعبيره.

واستغرب الشاعر "عدم استيعاب الكثيرين" مساهمة روسيا بتسلم النظام الجديد الحكم في سوريا بـ"شكل سلمي"، معتبرًا أن المطلوب من السوريين التخلي عن أي نزعات أو أحقاد طائفية، ومن خلال هذا يمكن أن تتمتع سوريا بما سماه بـ"العدالة الوطنية".

السفير الروسي في بغداد، ألبروي كوتراشيف، قال، في 3 من نيسان الماضي، في مقابلة مع قناة "الشرقية" العراقية، إن بشار الأسد له حق اللجوء في موسكو وتسليمه غير وارد.

كما بيّن أن روسيا لا تشارك في صفقات من هذا النوع، وسقوط بشار الأسد لم يحدث بسبب موقف روسي أو إيراني، بل بسبب الوضع في سوريا وموقف النظام نفسه وبسبب النظام.

ومن شروط إقامة رئيس النظام السوري المخلوع، بشار الأسد، في موسكو ألا يكون له أي نشاط إعلامي أو سياسي، وفق ما سمعه من نائب وزير الخارجية الروسي، ميخائيل بوغدانوف، خلال زيارته إلى العراق.

مصدر روسي تحفظ على نشر اسمه، لخلاف أمنية، قال لعنب بلدي في وقت سابق، إن مصير بشار الأسد منحصر ضمن عدة سيناريوهات، منها البقاء في روسيا وبقاء الوضع على ما هو عليه، وهو خيار مستبعد، لأنه يعني مشكلات مستقبلية لا تريدها روسيا مع سوريا، لأنها ستهدد مصالحها بطبيعة الحال.

وهناك سيناريو آخر قريب من مصير يفغيني بريغوجن (قائد قوات "فاغنر" سابقًا، توفي بسقوط طائرته في آب 2023)، أو المعارض الروسي أليكسي نافالني (توفي بوعكة صحية في سجنه بروسيا في شباط 2024)، فمن الممكن تدهور حالته الصحية، وهذا أمر يحل جزءًا من المشكلات العالقة بين روسيا وسوريا، مع استبعاد سيناريو تسليم الأسد لدمشق، لأن هذه الحالة ستترك انطباعًا بأن موسكو تخون حلفاءها.

ولروسيا تاريخ طويل في تصفية واغتيال شخصيات سياسية شكّلت قلقًا وتهديدًا لمصالحها في وقت ما، ومنها اغتيال العميل الروسي السابق ألكسندر ليتفينينكو في لندن، عام 2006، بعد أيام من تسممه بمادة اليورانيوم المشعة.

المصدر بيّن أن "كل أوراق بشار الأسد السياسية باتت محروقة، والسيناريو الأقرب أمام الأسد، هو الاغتيال"، فتسليمه يعني أن الأنظمة التي تتعاون معها روسيا ستخشى التعامل مع روسيا، وسيضر ذلك بسمعة روسيا، ويذكّر بمصير القذافي وصدام حسين، صديقي روسيا السابقين، وروسيا لا ترغب بفتح دفاتر الماضي، مع الإشارة إلى تقليات في السياسة الروسية، واحتمالية تحقيق تحولات في هذه السياسة حتى 2030، وإذا بقي الأسد حيًا حتى ذلك الوقت فقد يجري تسليمه.

بشار الأسد ممنوع من ممارسة أي نشاط إعلامي أو سياسي في موسكو – 15 آذار 2023 (الواشنطن بوست)

مخيم "الهول".. ورقة "قسد" الرابحة مهددة بالسقوط

مخيم "الهول" الذي يضم عائلات مقاتلي تنظيم "الدولة" – 5 آب 2025 (عنوار)

عنب بلدي – أمير حقوق

يمثل مخيم "الهول" ملفًا سياسيًا أساسيًا بين حكومة دمشق و"قوات سوريا الديمقراطية" (قسد)، إذ تعتبره الأخيرة ورقة رابحة في يدها، فيما تشير التفاهمات والتطورات بين دمشق وقوى إقليمية ودولية إلى إمكانية سحب الورقة من يد "قسد".

ويشهد مخيم "الهول"، الذي يضم عائلات مقاتلي تنظيم "الدولة الإسلامية" شرقي محافظة الحسكة السورية، في الفترة الأخيرة، تحركًا داخليًا وخارجيًا ملحوظًا.

التحركات الأخيرة تمثلت ببدء إخراج عائلات المقاتلين إلى داخل سوريا أو إلى العراق، بهدف الإفراغ التدريجي للمخيم، بالتوازي مع حدوث توترات أمنية، وفي الأيام الماضية، كشفت إدارة المخيم تحركات لخلايا تابعة لتنظيم "الدولة الإسلامية"، تقوم بأعمال حرق وتخريب واعتداءات جسدية داخله، معتقدة أن ما يحصل يعود لعمل منظم تقوده خلايا التنظيم خارج المخيم، تترافق مع عودة العائلات وإفراغه تدريجيًا.

خطر أم استثمار سياسي

مصدر عسكري في "قسد"، غير مخول بالحديث لوسائل الإعلام، قال لعنب بلدي، إن المخيم يشكل تهديدًا أمنيًا كبيرًا، حيث تشن هجمات مسلحة بشكل متكرر، وتحدث عمليات قتل داخله، وتشن قوى الأمن الداخلي التابعة لـ"قسد" حملات أمنية دورية لملاحقة خلايا التنظيم داخل المخيم.

وأكد أن المنظمات الإنسانية العاملة في المخيم تتعرض لضغوط وتهديدات من قبل جماعات مسلحة، مشيرًا إلى أن المخيم يضم أفرادًا من عائلات مقاتلي التنظيم، ويعتقد أن هناك نشاطًا لتجنيد وتدريب الأطفال على الفكر "المتطرف" داخل المخيم.

بدوره، الصحفي والباحث السياسي سامر الأحمد، قال لعنب بلدي، إن المخيم منذ إنشائه كان يضم 70,000 شخص، ثم نقص العدد لـ30,000 شخص، وهو يتناقص باستمرار، معتقدًا أن وجود الفساد ضمن مسؤولي الحراسة، سهّل تهريب الكثير من قيادات التنظيم ورجاله، وهناك تقارير كشفت عن المبالغ التي يتلقاها مسؤولو الحراسة لتهريبهم.

ويعتقد الأحمد أن المخيم "قنبلة موقوتة صغيرة" تهدد الشرق الأوسط، وتستفيد منها "قسد" ودول أخرى.

وحول العمليات الأخيرة داخل المخيم، وصفها بـ"تشويش، وتمردات"، تنتهي فورًا على الأرض، لكن "قسد" تستثمرها سياسيًا، من أجل بقاء الدعم الدولي.

ويرى أن معالجة ملف المخيم مهم جدًا على المستوى السياسي، أي يأخذ ورقة سياسية كبيرة من "قسد"، لأنها تحاول تحت ذريعة المخيم الحصول على دعم أمريكي، والتذرع بعدم تسليم المنطقة، أو تطبيق الاتفاق، وهذه المعالجة ستؤثر على قضايا سياسية كثيرة.

إخراج دفعات متتالية

قالت "الإدارة الذاتية" في شمال شرقي سوريا، إنها اتفقت مع الحكومة السورية على تنظيم آلية تهدف لإخراج العائلات السورية من مخيم "الهول"، في آواخر أيار الماضي.

وبعدها بدأت تتجه قوافل محملة بالعائلات من داخل المخيم إما لداخل المناطق السورية، كريف حلب، وإما إلى العراق، إذ أكدت وزارة الهجرة والمهجرين العراقية أنها أعادت نحو 15,000 عراقي من المخيم، ضمن خطة لإغلاق ملف النزوح الخارجي.

المصدر العسكري في "قسد"، أكد أنها توصلت إلى اتفاق مع الحكومة السورية في دمشق لإجلاء المواطنين السوريين من مخيم "الهول"، ينص على وجود "آلية مشتركة" لإعادة العائلات السورية من المخيم إلى مناطق سيطرة الحكومة السورية.

تم التوصل إلى هذا الاتفاق بعد اجتماع ضم ممثلين عن "الإدارة الذاتية" والحكومة السورية ووفد من "التحالف الدولي" بقيادة الولايات المتحدة، معتبرًا أن الاتفاق يأتي في إطار محاولات لتعزيز التعاون بين الطرفين، إلا أن هناك ملفات معقدة أخرى ما زالت قيد النقاش بينهما.

وأشار إلى أن هناك خطة لإفراغ المخيم من السوريين، وقد خرجت دفعات من العائلات السورية إلى مناطق مختلفة مثل دير الزور وحلب، هذه العودة تتم بالتعاون بين "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد) والحكومة السورية، وأيضًا غادرت دفعات من العراقيين إلى مخيم "الجدعة" في محافظة الموصل.

عمليات الخروج جاءت ضمن برامج "العودة الطوعية"، التي تشرف عليها منظمات دولية مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبالتعاون بين "قسد" والحكومات المعنية، وفق ما أوضحه المصدر.

اتفاقية بين دمشق وواشنطن

الصحفي والباحث السياسي سامر الأحمد، قال لعنب بلدي، إن الواقع الحالي ضمن مخيم "الهول" مؤلم، لأنه يقع في منطقة نائية صحراوية تبعد عن الحسكة حوالي 30 أو 40 كم، قرب الحدود العراقية، واليوم يعاني سكان الخيام فيه من موجات حر مرتفعة، بظروف صحية سيئة، بالتوازي مع قلة الموارد والمياه والمساعدات.

وأضاف أن المنظمات الدولية عاجزة عن تأمين المستلزمات في ظل نقص الدعم الدولي، ونظرًا إلى العدد الكبير في المخيم.

لا علاقة للمخيم بنشاط التنظيم

ترافقت التوترات الأمنية التي حدثت بمخيم "الهول" مع عودة نشاط الحكومة سجون التنظيم، وإنهاء مشكلة مخيم "الهول"، واليوم هناك تفاهمات بين الحكومة السورية، ونظيرتها العراقية بهذا الخصوص، بحسب الباحث الأحمد.

أوضاع إنسانية متردية

لا تقتصر مشكلات المخيم على التوترات الأمنية فقط، بل يعاني أيضًا من تردي الأوضاع الداخلية، خاصة الإنسانية سواء المعيشية أو السكنية، بحسب ما أوضحته المنظمات الدولية، ومطلعون على واقع المخيم، معتبرين أن سكان المخيم بحاجة إلى دعم إنساني عاجل.

صحفية تعمل في وسائل إعلام "قسد"، فضلت عدم ذكر اسمها لأسباب أمنية، قالت لعنب بلدي، إن المخيم يوصف بأنه أقرب إلى معسكر احتجاز حيث يعيش عشرات الآلاف في ظروف غير إنسانية، ويعانون من نقص في الخدمات الرئيسة مثل الرعاية الصحية والأدوية، وخصوصًا في فصل الشتاء حيث تغرق الخيام بمياه الأمطار.

"مئات الأشخاص، أغلبيتهم من الأطفال، توفوا في المخيم لأسباب متعددة مثل سوء التغذية ونقص الرعاية الصحية"، وفق تعبيرها.

الصحفي والباحث السياسي سامر الأحمد، قال لعنب بلدي، إن الواقع الحالي ضمن مخيم "الهول" مؤلم، لأنه يقع في منطقة نائية صحراوية تبعد عن الحسكة حوالي 30 أو 40 كم، قرب الحدود العراقية، واليوم يعاني سكان الخيام فيه من موجات حر مرتفعة، بظروف صحية سيئة، بالتوازي مع قلة الموارد والمياه والمساعدات.

وأضاف أن المنظمات الدولية عاجزة عن تأمين المستلزمات في ظل نقص الدعم الدولي، ونظرًا إلى العدد الكبير في المخيم.

لا علاقة للمخيم بنشاط التنظيم

ترافقت التوترات الأمنية التي حدثت بمخيم "الهول" مع عودة نشاط التنظيم في سوريا، خاصة في محافظات دمشق ودير الزور وإدلب وحلب.

وربط بعض الخبراء والمحللين بين عودة التحركات ضمن المخيم واستئناف نشاط التنظيم.

الباحث السياسي سامر الأحمد، يرى أن نشاط تنظيم "الدولة" حاليًا في سوريا لا علاقة له بالتحركات التي يشهدها مخيم "الهول" مؤخرًا، ونشاط تنظيم "الدولة" هو استراتيجية يتبعها التنظيم، وفق إعلاناته خلال الأسابيع والأشهر الماضية، عبر تصعيد هجماته ضد حكومة دمشق، وضد "قسد"، وفي المناطق الهشة بريف دير الزور.

والتنظيم يستغل حالة "الحنق الشديد" من السوريين العرب الموجودين تحت سلطة "قسد"، ويحاول التغلغل بهذه المناطق، ومهاجمة حواجز "قسد"، ومعظم القتلى الذين سقطوا على حواجز "قسد"، هم من المقاتلين الجندين إجباريًا من العرب، وبالتالي القصة معقدة استراتيجيًا، وبالتأكيد التنظيم هدفه هو تحرير عناصره.

ومع توقيع تفاهمات (سورية- أمريكية- تركية- أردنية- عراقية) من أجل مراقبة ومتابعة خلايا التنظيم، وتعقبهم واعتقالهم، أصبحت "قسد" خارج الحسابات في هذا الملف، وما هي إلا أشهر، حتى تفقد أولوية الدعم الدولي بمحاربة التنظيم، وفق الباحث الأحمد.

وزير الدفاع السوري، مرهف أبو قصرة، قال خلال مقابلة له، إن خطر تنظيم "الدولة" لا يزال قائمًا في سوريا، وإن الوزارة تواصل العمل لمكافحته بكل الوسائل المتاحة، مشيرًا إلى التنسيق مع وزارة الداخلية، تبعه تحذير من مسؤولين من الأمم المتحدة والولايات المتحدة بأن التنظيم أظهر نشاطًا متجددًا في سوريا واستعاد قوته، واستقطب مقاتلين جددًا وزاد من عدد هجماته، ما يزيد خطر عدم الاستقرار في سوريا.

أسعارها لم تعد تناسب الأسر الفقيرة

الجمارك تضغط على سوق "البالة" بإدلب

إدلب – سماح علوش

بعد أن كانت ملاذًا لذوي الدخل المحدود في إدلب، شمالي سوريا، ومصدر رزق للعديد من الأسر، انخفض عدد محال بيع الألبسة الأوروبية المستعملة أو ما يعرف بـ"البالة"، وتراجع العمل بها في الآونة الأخيرة لعدة أسباب، أبرزها ارتفاع سعر التعرفة الجمركية لاستيرادها والتي فرضت مطلع العام الحالي، عقب سقوط النظام السوري السابق.

فاتن الطه، أرملة وأم لأربعة أطفال من ريف إدلب، تعمل من منزلها في المدينة بتحضير "المونة" وبيعها حسب الطلب، وتشتري من تجار الألبسة المستعملة بين الحين والآخر ما يعرف محليًا بـ"الرصة"، وهي تحتوي على 40 كيلوغرامًا من الألبسة المستعملة.

أعربت فاتن عن معاناتها بعد فرض الرسوم الجمركية على التجار المستوردين، فكانت تشتري "الرصة" الواحدة بـ40 دولارًا أمريكيًا، وبعد ارتفاع الأسعار أصبح سعرها يتراوح بين 100 و125 دولارًا.

وقالت فاتن، لعنب بلدي، إن زبائنها من السيدات انخفض عددهم بسبب ارتفاع الأسعار، ما سبّب كسادًا في البضاعة واضطرها لبيع ما تبقى بـ"رأس المال" وربما أقل لتتلافى الخسائر الكبيرة.

ولم تعد فاتن تعمل ببيع "البالة" واكتفت بعملها في بيع "المونة" من معجون الطماطم والملوخية والخضار المجففة والمربيات وغيرها، لتأمين مصدر دخل لأطفالها.

عبد الملك العمر، تاجر ألبسة مستعملة في ريف إدلب، قال إنه منذ فرض الرسوم الجمركية على الألبسة المستعملة المستوردة والتي بلغت 4000 دولار للطن الواحد، أصبح هناك عبء إضافي وتكاليف ليست بالحسبان، وكأن فرض هذه الرسوم هو تمهيد لمنع استيرادها في المستقبل، بهدف التشجيع على شراء المنتجات الوطنية ودعم الاقتصاد المحلي، وفق ما يرى التاجر.

وبعد جولة لعنب بلدي على محال بيع "البالة" التي كانت منتشرة بكثرة في أسواق وأحياء مدينة إدلب، تبيّن أن معظمها أُغلق، وبعضها الآخر قرر عدم إضاعة الوقت ورأس المال والعمل بمنتجات أخرى.

عثمان، أحد الباعة، عبّر عن رأيه بعد الصعوبات التي واجهها في تأمين بضاعة مستعملة بأسعار مناسبة تُرضي الطبقة المتوسطة والفقيرة، لكن ترتب عليه دفع نفقات إضافية، فقرر أن يؤمّن بضائع محلية من معامل في مدينة حلب لمنتجات شعبية وأسعارها مقبولة تناسب قدرة زبائنه المادية، وبأسعار أرخص من مثيلاتها المستعملة وذلك كي لا يخسرهم ويضطر للبدء من الصفر، فكان خياره مناسبًا وتمكن من تلافي الخسارة والحفاظ على رأس المال.

قرار إغلاق الأكشاك السبب الأبرز لتراجع العمل بالألبسة المستعملة، إذ كانت الأكشاك، أو ما يسمى بـ"البراكيات"، منتشرة بكثرة في أحياء مدينة إدلب حول الحدائق وعلى الأرصفة العامة قبل سقوط النظام، بسبب اكتظاظ المدينة حينها بالمهجرين والنازحين وارتفاع تكاليف إيجار المحال.

وكانت أغلبها عبارة عن أماكن لبيع الألبسة والأحذية والألعاب المستعملة نظرًا إلى رأس مالها القليل ومرابحها الجيدة، وبعد قرار الإدارة المحلية في المدينة إزالتها بشكل نهائي لما تسببه من فوضى وعرقلة لاستخدامها الأرصفة المخصصة للمشاة، بالإضافة إلى غلاء أسعار المستعمل، عزف كثيرون عن العمل بها.

وبعد جولة لعنب بلدي في أحياء المدينة، قال مراد، وهو صاحب أحد تلك الأكشاك، إنه استأجر محلًا في الحي ذاته، لكنه قرر أن يستبدل البضائع المستعملة بمحل لبيع "الإكسسوارات" والمنظفات والعطور المركبة، وكان قراره اختيار منتجات لا تكسد ولا تنتهي صلاحيتها ومطلوبة بنفس الوقت كي لا يعرّض نفسه للخسارة.

ورغم أن المحل الذي استأجره صغير في منطقة غير مكتظة بالسكان، فإنه يدفع شهريًا 150 دولارًا، قابلة للزيادة، بعد انتهاء العقد الذي أبرمه مع صاحبه لمدة ثلاثة أشهر.

ويعد ذلك من أكبر المشكلات التي تواجه الباعة، إذ يضطرون لرفع المرابح والأسعار ليتمكنوا من دفع الإيجار وتأمين مصدر دخل متوسط لعائلاتهم.

الأسواق الشعبية مناسبة لـ"البالة"

بعد قرار إزالة "البراكيات"، كانت الأسواق الشعبية المتنقلة بين أحياء مدينة إدلب خيارًا مناسبًا لبائعي الألبسة المستعملة، وغير القادرين على استئجار محل والبدء من جديد.

وبحسب بعض البائعين، بعد جولة في إحدى تلك الأسواق، فإنهم يقومون بتصفية بضائعهم وبيعها بمرابح قليلة كي لا تكسد ويضطروا إلى بيعها كـ"بالة حرق"، وهي الألبسة أو الأحذية التي يشتريها بعض الأهالي بالكيلو وبسعر زهيد ليقوموا بحرقها في فصل الشتاء كوسيلة للتدفئة إلى جانب الحطب، ويبلغ سعر الكيلو منها بين 30 و40 ليرة تركية (ما يعادل دولارًا واحدًا).

ويعد الدولار الأمريكي والليرة التركية العملات الأكثر تداولًا في إدلب.

بسطة لبيع الألبسة المستعملة في الأسواق الشعبية المتنقلة في إدلب – تموز 2025 (عنب بلدي/ سماح علوش)

اقتطاعات تصل إلى 10%

مزارعو رأس العين في مواجهة "شام كاش"

عنب بلدي – رأس العين

تتزايد شكاوى سكان مدينتي رأس العين وتل أبيض، شمال شرقي سوريا، من خصم مالي وصف بـ"غير القانوني"، تفرضه محال الصرافة والحوالات التي تعمل كوكلاء لتطبيق "شام كاش"، حيث يُقتطع بين 8 و10% من قيمة الفاتورة عند صرف الأموال، وسط غياب تام لأي توضيح رسمي من الشركة أو الجهات الرقابية المحلية.

ويعتمد المئات من أبناء المنطقتين على تطبيق "شام كاش" في تسلم مستحقاتهم المالية، خصوصًا بعد تسويق محاصيلهم الزراعية هذا الموسم، ما جعل هذا الخصم موضع استياء واسع، خاصة أن الموسم الحالي كان ضعيفًا من حيث الإنتاج وعدم استقبال كامل المحصول.

واعتبر مزارعون في رأس العين أن محال الصرافة والحوالات أصبحت شريكًا "غير مرحّب به" في موسمهم الزراعي.

الصرّاف شريك

لم تنتج أرض أبي الطابي، من مدينة تل أبيض، التي تبلغ مساحتها 120 دونمًا (يعادل الدونم الواحد 1000 متر مربع)، سوى 150 كيلوغرامًا من القمح للدونم الواحد فقط، ما شكل صدمة له بعد موسم زراعي مرهق.

وعند تسلم الدفعة الأولى من مستحقاته عبر تطبيق "شام كاش"، والتي بلغت قيمتها 1620 دولارًا، فوجئ بحسم 130 دولارًا أمريكيًا كعمولة على الحوالة من قبل الصراف، أي ما يعادل حوالي 8% من المبلغ.

وأوضح، لعنب بلدي، أن هذا الحسم كبير بالنسبة للمزارعين، خاصة أنه سيُحسم عند كل دفعة لاحقة، ما يعني تكرار الاستغلال مع كل تحويل مالي.

وأشار إلى أن من واجب الشركة المانحة تفعيل مراكز رسمية لصرف الأموال داخل مدينة تل أبيض، وإبعاد الملف عن أيدي الصرّافين الذين يستغلون حاجة الفلاحين.

من جانبه، المزارع عمار الصباحي، من قرية تل ذياب شرقي مدينة رأس العين، قال لعب بلدي، إن موسم القمح هذا العام كان ضعيفًا، إذ لم يتجاوز إنتاج أرضه، التي تبلغ مساحتها 50 دونمًا، أكثر من 200 كيلوغرام للدونم الواحد.

وأوضح أن القيمة الإجمالية لمحصوله بلغت 4500 دولار أمريكي، استنادًا إلى التسعيرة المدعومة من الحكومة السورية، التي حددت سعر الطن الواحد بـ450 دولارًا.

وأضاف أنه تسلم دفعتين من أصل أربع دفعات عبر محل صرافة معتمد من تطبيق "شام كاش"، بقيمة 2250 دولارًا، لكن الصراف حسم منها 200 دولار، أي ما يعادل 8.9% من المبلغ.

واعتبر أن هذا الحسم مرتفع جدًا، خصوصًا بالمقارنة مع الداخل السوري، حيث تُصرف الحوالات من مراكز رسمية وبعمولات لا تتجاوز 1%.

ويرى أن محال الصرافة في رأس العين باتت بمثابة "شريك في الموسم الزراعي"، معتبرًا أن فرض مثل هذه الحسومات في مدينة محاصَرة كمدينة رأس العين "يمثل استغلالًا واضحًا يصل إلى حد النصب"، على حد وصفه.

طلبات معلقة

سبّب تطبيق "شام كاش" مشكلات للمزارعين في رأس العين وتل أبيض، بسبب عدم توافقه مع الخطوط التركية وتعطل الشبكات السورية في المنطقة، ما أدى إلى تأخر وصول الدفعات المالية للمحصول نتيجة مشكلات فنية في التطبيق.

رئيس تجمع المزارعين في تل أبيض ورأس العين، كرم الجبيل، قال لعنب بلدي، إن "محال الحوالات أظهرت جشعًا غير طبيعي"، إذ حسمت بين 8 و10% من قيمة الحوالة، وهو ما يفوق قدرة المزارعين، خصوصًا في ظل الموسم الزراعي الخاسر.

وأوضح أن المزارعين واجهوا منذ البداية مشكلات عديدة مع تطبيق "شام كاش"، أبرزها صعوبة تفعيله في تل أبيض ورأس العين، نتيجة غياب الشبكة السورية، ما تسبب بتأخر الفواتير وظهور مشكلات فنية متعددة.

وأضاف أنهم طالبوا مؤسسات الحبوب بتسليم المبالغ يدويًا أو عبر شركة "PTT" (البريد التركي) للحوالات المالية الموجودة في دمشق "جعل المزارعين فريسة" لمحال الحوالات، التي تستغل غياب الرقابة لتحقيق أرباح على حسابهم.

تطبيق "شام كاش" هو منصة إلكترونية للمعاملات المالية، تعتمدها الحكومة السورية لدفع بعض الرواتب والمستحقات، كبديل عن البنوك التقليدية.

ويرى مختصون، قابلتهم عنب بلدي في تقرير سابق، أن الاعتماد على "شام كاش" في ملفات حساسة كصرف مستحقات القمح، يتطلب وضوحًا أكبر في آليات التنفيذ، وضمان حقوق المزارعين، تفاديًا لتحول المشروع الرقمي إلى عبء إضافي بدل أن يكون وسيلة تسهيل.

تأخر تسليم المستحقات

أربك تأخر تسليم المستحقات لأكثر من 45 يومًا مزارعي رأس العين وتل أبيض، حيث كانوا يعولون على هذه العائدات لتغطية نفقاتهم اليومية وتعويض خسائرهم في موسم ضعيف الإنتاج ومرتفع التكاليف.

مسؤول بمؤسسة الحبوب في رأس العين، قال لعنب بلدي، إن مشكلة تطبيق "شام كاش" بدأت منذ انطلاقته، بسبب الإجراءات المعقدة وغير السهلة بالنسبة للمزارعين، من تسجيل البيانات والبصمة، إلى إنشاء أرقام سرية جديدة للأهالي.

وأوضح المسؤول الذي تحفظ على نشر اسمه، لأنه غير مخول بالتصريح، أن المشكلة الكبرى كانت في تأخر تسلم المزارعين مستحقاتهم المالية، والتي تأخرت لنحو 45 يومًا، نتيجة مشكلات في التطبيق وعدم عمله بشكل جيد في المنطقة التي تعتمد على الشبكة التركية بالدرجة الأولى.

وأضاف أن المزارعين وقعوا ضحية لمحال الصرافة والحوالات، حيث استغل أصحابها عملية تسليم الأموال، وحسموا بين 8 و10% من المبلغ الإجمالي، ما زاد من الضغوط المالية عليهم.

وأشار إلى أنه كان من الأفضل تسليم الأموال عبر مؤسسة الحبوب، لتفادي هذه الخسائر والتخفيف من الأعباء على المزارعين.

ويعد محصول القمح أهم المحاصيل التي يزرعها فلاحو رأس العين وتل أبيض بالإضافة إلى محصول الشعير، ويشكلان مصدر الدخل الرئيس لسكان المنطقة الذين يعتمدون في معيشتهم بالدرجة الأولى على الزراعة.

تقع رأس العين وتل أبيض بمحاذاة الحدود التركية، وتسيطر عليهما فصائل "الجيش الوطني السوري" (انضمت لوزارة الدفاع في الحكومة السورية) المدعوم من تركيا منذ عملية ما يعرف بـ"نبع السلام" عام 2019.

تحيط بهما جبهات قتال باردة مع "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد)، وتعتبر الحدود التركية منفذهما الوحيد نحو الخارج.

أحدثها حالة الطفلة إسراء

ظاهرة الخطف تتصاعد في دير الزور

دير الزور – عبادة الشيخ

تتزايد التحديات الأمنية في محافظة دير الزور وريفها، حيث أصبحت حوادث الخطف وسيلة للابتزاز المالي وتسوية الخلافات، وتفاقمت هذه الظاهرة نتيجة تدهور الأوضاع الاقتصادية وضعف السلطة الأمنية في كلتا مناطق السيطرة، ما دفع بعض الأفراد والجماعات للجوء إلى الخطف للحصول على الفدية.

خطف وحرق طفلة

أحدث الحالات حتى لحظة تحرير التقرير حصلت في 8 من آب الحالي، حيث عثر الأهالي في بلدة محكان، بريف دير الزور الشرقي، على جثة الطفلة إسراء عطاالله العواد الكرطة، بعد فقدانها بساعات، ما شكّل صدمة لسكان البلدة، الذين وصفوا الحادثة بالمأساوية، حيث عُثر على الجثة مُحترقة وتظهر عليها آثار تعذيب جسدي.

كما أفادت مصادر من البلدة عنب بلدي، بأن الطفلة تعرضت لاقتلاع عينيها قبل حرق الجثة.

ووصف ناشطون هذه الجريمة المروعة بـ"الانتهاك الصارخ" لحقوق الطفولة والإنسانية، وأثارت موجة من الغضب والاستياء في المنطقة.

وأشار ناشطون إلى أن هذه الجريمة تُسلط الضوء على الوضع الأمني المتردي في المنطقة وغياب الرادع، ما يفتح الباب أمام مثل هذه الجرائم البشعة.

وطالب الأهالي بضرورة التحقيق الفوري في الحادثة وتقديم الجناة إلى العدالة لينالوا عقابهم.

يؤثر على السلم الأهلي

يؤثر هذا الوضع بشكل كبير على السلم الأهلي، ويهدد بتصاعد وتيرة العنف بين أبناء المحافظة، ويزيد من حالة انعدام الثقة بين السكان.

وفي ظل انقسام السيطرة على المحافظة، يسعى وجهاء وشيوخ العشائر فيها إلى إيجاد حلول لهذه الأزمة.

وتسيطر الحكومة السورية على القسم الواقع غرب نهر الفرات، في دير الزور، بينما تسيطر "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد) على الطرف الشرقي من النهر.

وينتشر السلاح بكثرة بأيدي جماعات غير منظمة، في كلا طرفي السيطرة، بعضها يتخذ طابعًا عشائريًا، وبعضها الآخر عصابات تمتهن السرقة والخطف لتحقيق مكاسب مالية غير مشروعة.

ويجري عقد اجتماعات دورية للضغط على المجموعات المسلحة المسؤولة عن عمليات الخطف، وتلعب هذه الجهود دورًا أساسيًا في الحد من انتشار الظاهرة، على الرغم من محدوديتها تأثيرها في بعض الأحيان، خاصة عند تعلق دوافع الخاطفين بتجارة المخدرات أو خلافات شديدة.

جهود لا تكفي

من جانبه، يرى الحامي لؤي الأحمد، من مدينة دير الزور، أن التصدي لهذه الظاهرة يتطلب أكثر من مجرد جهود محلية .

فبالإضافة إلى تعزيز الحوار والتنسيق بين مكونات المجتمع المختلفة، لا بد من إيجاد حلول جذرية لمواجهة الأسباب الأساسية للخطف، مثل البطالة والفقر، بحسب الحامي.

كما أن إنشاء آليات أمنية فعالة وتوثيق حالات الخطف وتحديد المسؤولين عنها يمكن أن يسهم في ردع هذه العصابات، إلى جانب توعية المجتمع بخطورة هذه الظاهرة والعمل على تقوية النسيج الاجتماعي في المحافظة.

أكثر من ثلاثة أشهر على اختطافه

قال أيمن العلاي، من أبناء بلدة غرانيج، إن قضية اختطاف الطفل عدنان يوسف الغنيمش، من أبناء ريف دير الزور الشرقي، دخلت شهرها الرابع دون أي تقدم ملموس، وسط استمرار الغموض الذي يلف مصيره وتزايد حالة القلق لدى ذويه.

وكان الطفل يوسف اختطف في وضح النهار من أمام منزل ذويه في بلدة غرانيج شرقي دير الزور، في 1 من أيار الماضي، في حادثة أثارت استنكارًا واسعًا وخلّفت صدمة لدى السكان، خاصة أنها وقعت في منطقة تخضع لسيطرة "قسد".

ووفقًا لأيمن، تلقت عائلة الطفل تسجيلًا مصورًا جديدًا من الجهة الخاطفة، يظهر فيه الطفل وهو يناشد ذويه من أجل الطعام، في مشهد أثار حزنًا واسعًا وتفاعلًا كبيرًا على منصات التواصل الاجتماعي.

وذكرت العائلة أن الخاطفين جددوا طلبهم بفدية مالية قدرها 50,000 دولار أمريكي، مشترطين تحويلها إلى خارج البلاد دون وسطاء أو ضمانات، وهو ما ترفضه الأسرة بشكل قاطع.

العائلة أشارت إلى ظهور شبهات قوية حول تورط عدد من الأشخاص، في ظل غياب أي إجراء حقيقي من قبل السلطات المعنية.

الأمن الداخلي يلاحق عمليات الخطف

على الجانب الآخر، تحاول وزارة الداخلية السورية ملاحقة عمليات الخطف في مناطق سيطرتها، إذ تعلن بين الحين والآخر عن عمليات تحرير مخطوفين.

في 1 من آب الحالي، قال قائد الأمن الداخلي في محافظة دير الزور، ضرار الشملان، إنّه تم القبض على مجموعة من أربعة أشخاص نفذت عملية خطف في دير الزور.

وأضاف أن نتائج التحقيقات الأولية مع الأفراد الأربعة من العصابة المسلحة المتورطة بعملية خطف، تبين أن دوافع العملية تعود إلى الابتزاز المالي، إذ إن المجموعة الخاطفة طلبت فدية لإطلاق سراح المختطف.

وكانت قوى الأمن ألقت القبض على مجموعة مسلحة، في 31 من تموز الماضي، بعد تلقيها بلاغًا حول قيام المجموعة باختطاف أحد المواطنين.

وكشفت التحقيقات أن أحد عناصر الخلية المقبوض عليها يعمل قياديًا في صفوف "قسد"، وضبطت وثائق وثبوتيات بحوزته، تؤكد ارتباطه المباشر بتلك الجهة.

وتتابع الجهات المختصة استكمال التحقيق مع الموقوفين، لكشف المزيد من الملابسات، واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق كل من يثبت تورطه، أيًا كانت الجهة التي تقف خلفه، وفق الشملان.

وأكد الشملان أنه تم تحديد مقر العصابة بعد عمليات التحري والرصد، فنفذت قوى الأمن الداخلي عملية أمنية، أسفرت عن تحرير المخطوف سالمًا، والقبض على أفراد المجموعة المسلحة وعددهم أربعة.

عناصر أمن يتشرون على حواز السبع بحرات في دير الزور – 3 تموز 2025 (محافظة دير الزور)

من النزوح إلى الاكتظاظ.. شهادات تكشف واقع مراكز الإيواء في درعا

عنب بلدي – رغد عثمان ومحجوب الحشيش

في أحد مراكز الإيواء بخربة غزالة بريف درعا، جلست سيدة نازحة من السويداء، فضّلت عدم نشر اسمها، لتروي معاناتها اليومية، وقالت لعنب بلدي، إن غياب الحمامات المخصصة للنساء في ظل اكتظاظ المركز بعشرات العائلات، يدفع أفراد بعض الأسر إلى اللجوء لمنازل معارفهم لقضاء حاجاتهم، معربة عن خشيتها من إصابة أطفالها بأمراض جلدية نتيجة سوء الظروف الصحية.

الضجيج المستمر يحرم السيدة من النوم، فيما يفتقر أطفالها إلى الملابس النظيفة والمواد الصحية الأساسية، مشيرة إلى أن بعضهم ما زال يرتدي ذات الملابس منذ النزوح من السويداء قبل أسابيع.

وتابعت بمرارة أن وجبة غذائية منتهية الصلاحية وُزعت في المركز تسببت بحالات التهاب أمعاء بين الأطفال، معربة عن استيائها من عدم حصولهم على أي مساعدات نقدية كتلك الموزعة في مراكز أخرى، مضيفة، "كل ما أحتاجه هو شراء ملابس لأطفالي".

هذه المعاناة ليست حالة فردية، بل جزء من أزمة إنسانية أوسع تشهدها محافظة درعا، التي استقبلت أكثر من 4629 عائلة، يزيد تعدادهم على 25,000 شخص، نزحوا من محافظة السويداء إثر التدهور الأمني في عدد من مناطقها.

تنتمي أغلب هذه العائلات إلى عشائر البدو في محافظة السويداء، التي تعرضت لانتهاكات من قبل الفصائل المحلية، بعد موجة من العنف انخرطت فيها الفصائل المحلية ومقاتلو العشائر وقوات حكومية.

وللاستجابة، جُهزت 63 مدرسة كمراكز إيواء، بالتنسيق بين الجهات الحكومية والمنظمات المحلية والدولية والمجتمع المحلي، لتوفير الخدمات الأساسية والاحتياجات الإنسانية.

لكن مع تزايد أعداد النازحين وشح الموارد، تواجه هذه المراكز تحديات معيشية وخدمية متصاعدة، من نقص المستلزمات الأساسية إلى محدودية القدرة على تلبية الاحتياجات الفعلية، ما يبرز فجوة كبيرة بين الإمكانات المتاحة وحجم الأزمة، رغم الجهود المبذولة. شهادات من مراكز الإيواء في بصر الحرير وداعل وخربة غزالة ترسم صورة لواقع يختلط فيه القلق اليومي بندرة الغذاء، وغياب الخصوصية، وتردي البنية الخدمية.

شكاوى

في مركز داعل للإيواء، تحدثت آمنة الرفة، وهي نازحة من السويداء، عن غياب العدالة في توزيع السلال الغذائية والصحية، موضحة أن سلة واحدة تُمنح لعدة سيدات مجتمعات، دون العودة إلى بيانات دفتر العائلة. أما عسرة الرفة، المقيمة في المركز نفسه، فلم تحصل على أي سلة صحية بسبب عدم امتلاكها أوراقًا ثبوتية، مشيرة إلى أنها غادرت منزلها على عجل تحت وقع الاشتباكات، دون أن تتمكن من أخذ متاعها أو وثائقها الرسمية.

في مركز خربة غزالة، أوضح محمود الجاسم أن الطعام يُوزع مرة واحدة كل ثلاثة أيام فقط، وسط انعدام الإنارة ونقص واضح في الأغطية. ودعا محمود إلى إيجاد حلول بديلة قبل بدء العام الدراسي، مثل توفير خيام للعائلات.

من جهته، أشار علي الريان، أحد المهجّرين في خربة غزالة، إلى أن المركز يؤوي حاليًا 46 عائلة، معظمهم يفكرون بالمغادرة بسبب ضعف الخدمات، مقترحًا توفير خيمة لكل أسرة أو إعادة توطين النازحين في مناطق تسيطر عليها الحكومة داخل السويداء.

حملات محلية

أوضح مدير مركز داعل، محمد البرغوث، في حديث إلى عنب بلدي، أن المساعدات الحالية جاءت بجهود أهلية من أبناء مدينة داعل، ولا تكفي لتغطية حاجات نحو 150 شخصًا يقيمون في المركز، وأشار إلى أن آلية التوزيع تعتمد على عدد الأفراد، إذ تُمنح سلة لكل أربعة أشخاص، والعائلات الكبيرة تحصل على سلتين.

وأضاف أن حملات محلية أسهمت بتأمين بطاريات، وتركيب وسائل إنارة داخل الغرف الصفية، إلى جانب توزيع الأغطية، والوجبات الغذائية، ومواد النظافة الشخصية.

من جانبه، قال مدير مركز خربة غزالة، إن وجبات الطعام التي كانت تُقدَّم للنازحين جاءت بجهود تطوعية من شباب البلدة، وانتهت مؤخرًا بسبب عدم وجود مطبخ دائم في المركز.

وأضاف أن منظمات الاستجابة السريعة قامت بداية بتجهيز 12 غرفة بالفرش والبطانيات، لكنها لا تكفي لتغطية جميع العائلات، معربًا عن أمله بتقديم المساعدات بما يراعي احتياجات كل أسرة، أسوة ببقية المراكز.

وعن الإنارة، أوضح أنه تم توفير بطارية ولوح طاقة من قبل متبرعين من أبناء البلدة، كما تم التواصل مع منظمة استجابت بدورها وقدمت لاحقًا لوح طاقة وبطارية إضافية لإنارة المركز.

الحمامات في المركز بحالة جيدة ويتم تنظيفها يوميًا، ولم تسجل أي حالات مرضية بين المقيمين، لافتًا إلى أن الصحة بالتعاون مع منظمات محلية، وتقوم هذه الفرق بتوزيع مستلزمات طبية ونسائية وحليب أطفال، مع تحويل بعض الحالات الصحية للمستشفيات.

الطعام يُقدَّم عبر مساهمات من المجتمع المحلي ومتبرعين، إذ تحتوي بعض المراكز على مطابخ تقدم وجبات ساخنة، بينما يتم توزيع سلال غذائية تتضمن مواد معلبة في مراكز أخرى.

ورغم ذلك، شدد النصيرات على أن التحديات لا تزال كبيرة، خاصة مع ازدياد عدد النازحين، وقال إن أبرز الاحتياجات الملحّة تتمثل في الملابس، وتجهيز حمامات للاستحمام، وأماكن مخصصة للغسل والطهو داخل كل مركز، لأن الوجبات الجاهزة لا تلبي كل الاحتياجات، خصوصًا للأطفال أو من يعانون من حالات صحية خاصة.

وعن التمويل، أوضح أن المراكز تعتمد على جهود مشتركة بين المجتمع المحلي، ولجنة الكوارث، وبعض المنظمات الدولية، مشيرًا إلى أن دعم المنظمات الدولية لا يزال محدودًا حتى الآن، وأشار إلى مساهمة برنامج الغذاء العالمي في تقديم مادة الطحين للأفران التي توزع الخبز مجانًا، بينما تتحمل الدولة تكاليف إنتاج الخبز.

وتعاني بعض مراكز الإيواء الموجودة بين قرى الريف الشرقي لدرعا من قلة المساعدات، ويعود ذلك إلى صعوبة إيصال المساعدات إليها بسبب بُعد المسافات وتكلفة النقل، فضلًا عن الضغط على الكوادر التي يتطلب وجودها في كل مركز من عدة جهات مثل البلدية والدفاع المدني والهلال الأحمر.

وأوضح النصيرات أن 45% من مدارس درعا خارج الخدمة نتيجة الدمار، ومع اقتراب العام الدراسي الجديد، من الضروري إخلاء مراكز الإيواء الموجودة في المدارس بأسرع وقت ممكن، كما أن المحافظة تشهد اكتظاظًا سكانيًا وارتفاعًا كبيرًا في أجور السكن، ما دفع السلطات للجوء إلى خيار إنشاء مخيم مؤقت إلى حين عودة النازحين إلى مناطقهم في السويداء.

حلول مؤقتة

استجابة لمعاناة القاطنين بمراكز الإيواء بدرعا، قدمت منظمة "العمل لأجل الإنسانية" (Action For Humanity)، وبإشراف الدفاع المدني السوري، عددًا من المرافق الصحية إلى بعض مراكز الإيواء في ريف درعا الشرقي.

وشملت المرافق حمامات مخصصة للاستحمام وأخرى للصرف الصحي، وجرى توزيعها، في 8 من آب الحالي، على مراكز في بلدات غصم، السهوة، المليحة الشرقية، المسيفرة، والحراك، بحسب مراسل عنب بلدي في درعا.

رئيس بلدية السهوة، مرعي العقاب، أوضح أن "الكرفانات" وصلت إلى مركزين فقط من أصل خمسة في البلدة، حيث زُوِّد كل مركز بوحدتي استحمام منفصلتين للذكور والإناث، مشيرًا إلى أن السهوة تستقبل نحو 600 عائلة، أي ما يقارب 3200 نازح من السويداء.

وأوضح النصيرات أن 45% من مدارس درعا خارج الخدمة نتيجة الدمار، ومع اقتراب العام الدراسي الجديد، من الضروري إخلاء مراكز الإيواء الموجودة في المدارس بأسرع وقت ممكن، كما أن المحافظة تشهد اكتظاظًا سكانيًا وارتفاعًا كبيرًا في أجور السكن، ما دفع السلطات للجوء إلى خيار إنشاء مخيم مؤقت إلى حين عودة النازحين إلى مناطقهم في السويداء.

ما المطلوب؟

عضو المكتب التنفيذي للشؤون الاجتماعية والعمل والطوارئ في محافظة درعا، حسين النصيرات، قال لعنب بلدي، إن بعض المراكز تشهد اكتظاظًا أكثر من غيرها، مثل مراكز رخم وبصر الحرير، نظرًا لقربها الجغرافي من السويداء، ما يجعلها الوجهة المفضلة للنازحين.

وأوضح أن معظم مراكز الإيواء الحالية هي مدارس جُهزت بشكل أولي بمرافق صحية وتمديدات مياه، وتم تزويد العائلات بالفرش والأغطية، إضافة إلى توفير عيادات متنقلة تتبع لوزارة الصحة بالتعاون مع منظمات محلية، وتقوم هذه الفرق بتوزيع مستلزمات طبية ونسائية وحليب أطفال، مع تحويل بعض الحالات الصحية للمستشفيات.

الطعام يُقدَّم عبر مساهمات من المجتمع المحلي ومتبرعين، إذ تحتوي بعض المراكز على مطابخ تقدم وجبات ساخنة، بينما يتم توزيع سلال غذائية تتضمن مواد معلبة في مراكز أخرى.

ورغم ذلك، شدد النصيرات على أن التحديات لا تزال كبيرة، خاصة مع ازدياد عدد النازحين، وقال إن أبرز الاحتياجات الملحّة تتمثل في الملابس، وتجهيز حمامات للاستحمام، وأماكن مخصصة للغسل والطهو داخل كل مركز، لأن الوجبات الجاهزة لا تلبي كل الاحتياجات، خصوصًا للأطفال أو من يعانون من حالات صحية خاصة.

وعن التمويل، أوضح أن المراكز تعتمد على جهود مشتركة بين المجتمع المحلي، ولجنة الكوارث، وبعض المنظمات الدولية، مشيرًا إلى أن دعم المنظمات الدولية لا يزال محدودًا حتى الآن، وأشار إلى مساهمة برنامج الغذاء العالمي في تقديم مادة الطحين للأفران

نازحون من السويداء في مركز إيواء بدرعا – 27 تموز 2025 (عنب بلدي/ محجوب الحشيش)

230 مدرسة متضررة خلال سنوات الحرب

جهود متواضعة لترميم مدارس ريف دمشق

عنب بلدي – رغد عثمان

تعاني مئات المدارس في ريف دمشق من أضرار كبيرة لحقت بها نتيجة سنوات الحرب الطويلة، ما تسبب في تهالكها.

ومع عودة النازحين والمهاجرين، تزداد معاناة الطلاب، ويتكدس العشرات داخل الصفوف، بينما تعاني المدارس قلة الكوادر التعليمية، ما يتطلب، بحسب أساتذة وطلاب التقتهم عنب بلدي، الإسراع في تأهيل المدارس المتضررة وتحسين العملية التعليمية برمتها.

ومع بداية العام الحالي، شهدت المحافظة جهودًا متواصلة لترميم عدد من المدارس المتضررة، إذ تم الانتهاء من ترميم ثمانٍ منها بشكل كامل خلال الفترة الماضية، ويجري حاليًا العمل على ترميم وتأهيل 19 مدرسة أخرى، بهدف توفير بيئة تعليمية آمنة ومحفزة للطلاب والمعلمين قبل بداية العام الدراسي.

معاناة الطلاب

كغيرها من الطلاب، تعاني ليليان (16 عامًا) من بعد مدرستها عن الحي السكني الذي تقطنه في ريف دمشق، إضافة إلى الاكتظاظ داخل الصفوف، وضعف البنية التحتية، من نوافذ متهالكة ومقاعد غير مريحة، وغياب المساحات الخضراء والمرافق الصحية.

تتمنى ليليان أن تكون هناك مدرسة قريبة من بيتها، لتتجنب تعب مسافة تقطعها نحو مدرستها حاليًا، وأن تكون فيها مساحة خضراء تشعرها بالرغبة في ارتيادها.

وتطلب ليليان، إضافة إلى أعمال الترميم الحالية مثل إصلاح الجدران أو الطلاء، أن يمتد الأمر إلى تحسين بيئة التعلم من الداخل، بما يدعم الطلاب نفسيًا وتربويًا.

دون الطموح

وصف جودت سليمان، وهو مدير مدرسة ثانوية في ريف دمشق، أعمال الترميم الجارية بـ"البداية المشجعة والضرورية" على طريق إعادة بناء البنية التعليمية، معتبرًا أنها لا تزال محدودة مقارنة بالواقع.

وأشار إلى أن استدامة هذه الجهود تتطلب توسيع رقعة الترميم ليشمل قرى ومناطق إضافية بالريف، خاصة مع عودة أعداد كثيرة من النازحين، مشددًا على ضرورة الربط بين الترميم الإنشائي وتطوير البنية البشرية، من خلال دعم الكوادر والمناهج والبيئة التعليمية.

كما لفت إلى أن الترميم شمل نحو 13 مدرسة فقط، وهو عدد لا يلبي الحاجة الفعلية في ريف دمشق، إضافة إلى أهمية توفير بيئة سليمة تشمل غرفًا صفية كافية، ومرافق صحية نظيفة، ووسائل تعليمية حديثة، ودعمًا نفسيًا واجتماعيًا للطلاب والمعلمين.

واقترح جملة من الحلول أملًا أن تؤخذ بعين الاعتبار، منها تأمين تمويل مستدام للصيانة، وإشراك المجتمع المحلي، وتطوير برامج تدريب المعلمين وتوفير النقل للطلاب في المناطق النائية.

تتفق لينا حيدر، وهي مديرة مدرسة للمرحلة الابتدائية بريف دمشق، مع رأي جودت، وتقول إن واقع مدرستها كغيره من المدارس "غير آمن ومزدحم"، مشيرة إلى تهالك السور الخارجي الملاصق للطريق العام، وغياب الحماية الكافية للتلاميذ، ما يشكل خطرًا عليهم.

كما أوضحت أن المدرسة عانت مؤخرًا من اكتظاظ كبير تجاوز 900 طالب، يقابله فقط 48 معلمًا وإداريًا، وعدد قليل من المستخدمين، ما يؤثر على النظافة والخدمة اليومية.

وأشارت إلى أنها ونتيجة الظروف التعليمية السيئة وقلة عدد المدارس والصفوف الدراسية، لجأت إلى دمج خمس شعب صفية لطلاب من المرحلة الابتدائية مع طلاب من المرحلة الإعدادية، وهو ما رأت فيه خطرًا تربويًا وسلوكيًا على التلاميذ من حيث الفارق العمري الكبير بين طلاب المرحلتين.

ووصفت المدرّسة حيدر مساعي الترميم بأنها خطوة ملحّة وإيجابية في آن واحد، لتأمين بيئة أكثر أمانًا وترغيبًا للطلاب، كما أنها تعيد للمدرسة دورها كمكان محفّز للتعلّم وبناء الإنسان القادر على تحمّل المسؤولية.

خطط وجهود رسمية

مدير مديرية الأبنية المدرسية في ريف دمشق، محمد الحنون، قال إن إعادة تأهيل المدارس تعتبر خطوة أساسية لاستعادة خدمات التعليم في القرى والبلدات المتضررة.

وتشكل المدارس عنصرًا مهمًا في تعزيز الاستقرار داخل المجتمعات التي تعرضت للتدمير والتهجير، إذ بدأت العودة تدريجيًا إلى هذه المناطق، ويعد وجودها كمؤسسات خدمية عاملًا يعزز الاستقرار، ويخفف من الضغط على المدارس القائمة، فضلًا عن توفير بيئة مدرسية آمنة ومحفزة للطلاب والمعلمين، حسب تعبيره.

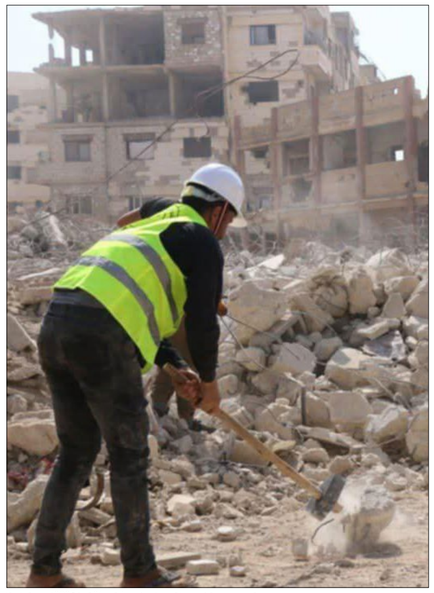

إعادة إعمار مدرسة في مدينة درعا بريف دمشق – 31 تموز 2025 (مديرية التربية)

وأضاف أن عدد المدارس المتضررة يقدّر في محافظة ريف دمشق بنحو 230 مدرسة، نتيجة الأضرار الكبيرة التي طالت الأبنية المدرسية خلال السنوات الماضية.

وتابع أن إعادة تأهيل المدارس تتم بدعم عدد من المنظمات الدولية والمحلية، بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم، إلى جانب مساهمات المجتمع المحلي من تبرعات أهالٍ ومؤسسات محلية باليد العاملة والمواد والدعم المالي.

وذكر الحنون أن تنفيذ مشاريع الترميم يتم الإشراف عليه، من خلال تنسيق مشترك بين وزارة التربية ومديرية الأبنية المدرسية، وبمشاركة مديريات التربية في المحافظات، وبمتابعة ميدانية من مهندسي دوائر الأبنية المدرسية.

وحول التحديات التي يواجهونها، قال الحنون، إن أبرزها يتمثل في نقص المعلومات الدقيقة، بسبب عدم توفر معدات حديثة لتقييم الأبنية، إضافة إلى نقص في الكوادر الهندسية نتيجة عزوف كثيرين عن العمل الحكومي خلال السنوات الماضية، وندرة الآليات الثقيلة واعتمادهم أحيانًا على استئجار معدات خاصة، مما يزيد العبء المالي على المشاريع.

إجراءات قبل نقطة "اللاعودة"

"التطرف المناخي" في سوريا تحولات تنذر بالخطر

عنب بلدي – كريستينا الشماس

تشهد سوريا في السنوات الأخيرة تحولات مناخية مقلقة، شهدت معها ظروفًا جوية قاسية وأحداثًا بيئية غير معتادة، ومؤشرات تدل على تغير الطقس الذي كان معروفًا باعتداله، فبات أكثر تطرفًا، وهو ما يظهر جليًا في موجات الحر الطويلة، والعواصف المفاجئة، وحرائق الغابات المدمرة.

ومن أبرز الأمثلة على هذه التحولات، حرائق الساحل السوري في الصيف الحالي، التي أتت على مساحات شاسعة من الغابات، وألحقت أضرارًا بالبيئة والحياة البرية، وأثرت بشكل مباشر على حياة الناس واقتصاد المنطقة.

ووفق إحصاءات وزارة الإدارة المحلية والبيئة السورية، فقد احترق نحو 20,000 هكتار من أشجار الصنوبر والسنديان، وهي مساحة تعادل 28,000 ملعب كرة قدم.

كما تضررت 60 قرية، وتعرض 5000 شخص لخسائر مباشرة، ونزح 1120 شخصًا من منازلهم، إضافة إلى توقف محطة كهربائية البسيط وانقطاع التيار عن آلاف المنازل.

تشير البيانات الرسمية إلى أن الغابات الطبيعية في سوريا لا تشكل سوى 1.26% من المساحة الكلية للبلاد، بينما تبلغ نسبة الغابات الطبيعية والمشجرة معًا 2.85%، فأكثر من نصف هذه المساحات يتركز في جبال الساحل، وهذا يجعل أي كارثة بيئية، مثل الحرائق، مؤثرة بشكل كبير على التنوع البيئي.

"تطرف مناخي"

المتخصصة البيئية رشا يوسف خدام، الحاصلة على ماجستير في الجغرافيا الطبيعية، قالت لعنب بلدي، إن تغير المناخ أصبح قضية عالمية مقلقة، وإن الارتفاع في درجات الحرارة أخطر من أي كارثة طبيعية أخرى.

وأضافت خدام أن هناك تقارير علمية عالمية، منها تقرير المنظمة الحكومية المعنية بتغير المناخ (IPCC)، تؤكد أن حرارة سطح الأرض ارتفعت بمقدار 1.09 درجة مئوية بين عامي 1850 و2020، وهو ما يعني أن العالم يقترب بسرعة من مرحلة الخطر، فمن المتوقع أن ترتفع الحرارة العالمية 1.5 درجة خلال العقدين المقبلين.

ولم تعد موجات الجفاف أو العواصف أو الفيضانات أمورًا نادرة في سوريا، بل باتت تشهد "تطرفًا مناخيًا غير مسبوق"، مع تغيرات جوية مفاجئة وغير موسمية.

وأشارت الأرقام إلى أن متوسط درجات الحرارة في سوريا ارتفع بمقدار 1.68 درجة خلال العقد الماضي (2014–2024)، وهو معدل أعلى بكثير من المتوسط العالمي البالغ 0.24 درجة في العقد بين 1990 و2020، بحسب خدام.

وأوضحت خدام أن هذه الظواهر ليست مجرد حالات عابرة، بل إنذار واضح على دخول سوريا مرحلة مناخية جديدة، تهدد الأمن المائي والغذائي، وتؤثر على البنية التحتية وحياة السكان.

ورغم أن سوريا ستبقى مناخيًا ضمن النطاق المتوسطي، فإن التوقعات تشير إلى زيادة متواصلة في الظواهر المناخية القاسية، مثل موجات الحر الشديدة والجفاف، بفعل استمرار انبعاثات الغازات الدفيئة مثل ثاني أكسيد الكربون والميثان.

تدهور التنوع البيولوجي

هناك جانب مثير للقلق هو تأثير التغير المناخي على التنوع البيولوجي، بحسب المتخصصة البيئية رشا خدام. فالتنوع البيئي الذي نعرفه اليوم هو نتيجة مليارات السنين من التطور، لكنه مهدد الآن بشكل متزايد، لأن ارتفاع درجة حرارة الأرض بمقدار 1.5° يتسبب بتدمير النظم البيئية والبحرية، وفقدان الأنواع المحلية، وزيادة الأمراض والأوبئة لكثير من أنواع النباتات، وهجرة أنواع وأصناف من الطيور، فضلًا عن أن أكثر من مليار شخص يعتمدون على الطبيعة والغابات بكسب لقمة عيشهم.

ومع التطور الصناعي وزيادة نسبة الانبعاثات، تبدو الطبيعة في أزمة خانقة، وفقًا لخدام، فحوالي مليون نوع نباتي مهدد بالانقراض، والعديد من الغابات ستختفي في حلول عقود، لذا من الضروري حماية الغابات الطبيعية وإدارتها واستعادة ما تبقى منها .

إجراءات احترازية

أشارت خدام إلى أن هناك إجراءات احترازية يمكن اتخاذها لمواجهة تحديات تغير المناخ في سوريا، قبل الوصول إلى نقطة "اللاعودة المناخية":

• وضع أنظمة إنذار مبكر.

• طرح خدمات المناخ لحماية المجتمعات والاقتصاد.

• إعداد خطط متكاملة للاستجابة للجفاف .

• إنشاء صندوق دعم وطني للكوارث الطبيعية .

• خفض الانبعاثات والتكيف مع التغيرات المناخية المستقبلية.

• دمج التكيف المناخي في التخطيط التنموي.

• تحسين البنية التحتية في سوريا لمقاومة الكوارث، وأن تكون أكثر قدرة على التكيف مع التحديات المناخية مثل تطوير أنظمة الري المتقدمة، وتعزيز البنية التحتية الكهربائية المستدامة.

• تعاون المجتمع العلمي العالمي، وتكاتف جميع الدول والأطراف بتوفير الدعم اللازم وتبادل المعرفة والخبرات.

> "الغابات هي "مصارف الكربون"، إذ تمتص أكثر من نصف انبعاثات الكربون، لكن أين هي اليوم؟ لقد فقدنا جزءًا كبيرًا منها.
>
> رشا خدام
> متخصصة بيئية

الصحفي بين الرأي الشخصي والالتزام المؤسسي

علي عيد

من الطبيعي أن يكون لكل صحفي منبره الخاص على وسائل التواصل الاجتماعي، فهو في النهاية بشر له آراؤه وميوله، لكن الخطر يكمن حين تتحول هذه المنصات إلى منبر ينافس المؤسسة الإعلامية التي يعمل فيها الصحفي، أو وسيلة لنشر انطباعات ومعلومات تناقض ما تقدمه تلك المؤسسة، بما قد يضر بسمعتها أو رسالتها.

لهذا تعتمد وسائل الإعلام العريقة سياسات واضحة لتنظيم نشاط صحفييها على المنصات الرقمية، فـ"هيئة الإذاعة البريطانية" (BBC)، على سبيل المثال، تلزم موظفيها بعدم التعبير عن أي مواقف سياسية مثيرة للجدل على وسائل التواصل، حتى من حساباتهم الشخصية، وتعتبر ذلك شرطًا أساسيًا للحفاظ على الحياد.

وتشمل المخالفات التعبير عن آراء شخصية حول قضايا سياسية أو اجتماعية مثيرة للجدل، أو نشر أي محتوى قد يُفسر على أنه تحيز سياسي أو تحريض على الكراهية، بل قد يُعتبر الإعجاب بمنشور أو إعادة نشره مخالفة تستوجب العقوبة.

وتتدرج الإجراءات التأديبية لدى "BBC" من التنبيه وإجراء تحقيق داخلي، إلى الإيقاف المؤقت عن العمل أو إخضاع الصحفي لتدريب إلزامي حول سياسات وسائل التواصل، وصولًا إلى الفصل النهائي في حالات التحريض أو تكرار المخالفات.

أما صحيفة "النيويورك تايمز" (The New York Times) فتوصي في دليلها الداخلي موظفيها بتجنب أي تعليقات يمكن أن "تقوض الثقة في نزاهتهم الصحفية"، وتحذر من التفاعل المفرط مع محتوى منحاز سياسيًا.

وتشمل المخالفات نشر تعليقات مسيئة أو تحريضية، أو الانضمام إلى مجموعات ذات توجهات سياسية واضحة، أو مشاركة أخبار لم يتم التحقق منها بعد.

وفي كانون الثاني 2021، فصلت الصحيفة الصحفية لورين وولف (Lauren Wolfe) بعد نشرها تغريدة على حسابها الشخصي في "تويتر" (المعروف حاليًا باسم "إكس") قالت فيها إنها شعرت بـ"القشعريرة" عند رؤية طائرة الرئيس الأمريكي، جو بايدن، تهبط قبل تنصيبه.

اعتبر هذا التعبير دليلًا على تحيز يتعارض مع مبدأ الحياد، وأدى إلى إنهاء عقدها بعد يومين، ما أثار جدلًا واسعًا حول حدود حرية التعبير للصحفيين على حساباتهم الشخصية، وما إذا كان رد الفعل متناسبًا مع الواقعة.

وفي "هيئة الإذاعة الكندية" (CBC)، يلتزم الصحفيون بالقواعد المهنية نفسها سواء نشروا عبر منصات المؤسسة أو عبر حساباتهم الخاصة، وتسمح اللوائح باتخاذ إجراءات تأديبية في حال المخالفة.

ويرى بعض المدافعين عن حرية الصحافة أن هذه السياسات قد تقيّد حق الصحفي كمواطن في التعبير عن رأيه، ويستشهدون بالقوانين الأوروبية التي تكفل هذا الحق، مثل المادة "10" من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، التي تنص على أن "لكل شخص الحق في حرية التعبير"، مع السماح بفرض قيود "ضرورية في مجتمع ديمقراطي" لحماية سمعة الآخرين أو ضمان حياد الإعلام العام.

لكن التجربة تشير إلى أنه حتى الدول الديمقراطية تفرض قيودًا عملية، ففي آذار 2023، أوقفت قناة "فرانس 24" أربعة صحفيين، ثلاثة منهم في النسخة العربية، بسبب منشورات سابقة على حساباتهم الشخصية اعتبرتها القناة "معادية للسامية". جاء القرار بعد بلاغ من منظمة "لجنة دقة التغطية الإعلامية للشرق الأوسط في أمريكا" (CAMERA) تضمّن منشورات يدعم فيها الصحفيون المقاومة الفلسطينية أو يعرضون وجهات نظر مخالفة لسياسة المؤسسة.

أما في سوريا، فيلاحظ غياب الانضباط في التزام الصحفيين بخطوط مؤسساتهم، لا سيما في الإعلام الرسمي. ويُعزى ذلك أحيانًا إلى ضعف مدونات السلوك أو غياب سياسات واضحة تنظم نشاط الصحفي خارج مهامه الرسمية، خصوصًا حين يكون شخصية عامة مؤثرة، مثل مقدمي البرامج في التلفزيون أو الإعلاميين على المنصات الرسمية.

ولا تقتصر الإشكالات على القضايا السياسية، بل تمتد إلى قضايا اجتماعية أو قضائية أو حتى جرمية قد تتحول إلى قضايا رأي عام يصعب على مؤسسات الدولة احتواؤها في نطاقها الطبيعي.

في ظل فوضى خطاب الكراهية والنزاعات المجتمعية، تبرز الحاجة الملحّة لمدونات سلوك واضحة للصحفيين، سواء على مستوى كل مؤسسة، أو كمدونة عامة تنظم العمل في القطاع الصحفي، بما يحقق التوازن بين حرية التعبير والمسؤولية المهنية.. وللحديث بقية.

مأزق التعاقدات في سوريا الجديدة

غزوان قرنفل

في مسار أي دولة تسعى للنهوض الاقتصادي والاجتماعي، تمثل الشفافية إحدى الركائز الجوهرية والدعائم القوية لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة، فهي ليست مجرد قيمة أخلاقية أو مطلب سياسي، بل أداة ووسيلة عملية لتحسين الحوكمة، وتعزيز ثقة المواطنين بالدولة ومؤسساتها، وجذب المزيد من الاستثمارات، وضمان حسن إدارة المال العام.

دون الشفافية تصبح مشاريع التنمية مجرد شعارات فضفاضة لا تغير من تفاصيل المشهد الاقتصادي المروع الذي تعاني منه بلادنا، وتكون عموم مؤسسات الدولة وأدواتها السلطوية والإدارية معرضة للفساد والمحسوبية، وقاصرة عن بلوغ غاياتها بالضرورة.

فالتنمية إذًا ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمدى التزام الحكومات بمبدأ الشفافية، خاصة فيما يتعلق بإدارة الموارد والمال العام عمومًا، وتسيير الشأن العام، واتخاذ القرارات التي تؤثر في حياة الناس ومصير الأجيال القادمة، لأنه عندما تتاح المعلومات للجمهور، وتدار العقود والمناقصات والعطاءات علنًا وبشكل شفاف، وتتوفر سبل وأدوات مساءلة الجهات المسؤولة عن أدائها، يصبح بالإمكان ضبط الهدر، والحد من الفساد، وتحقيق العدالة في توزيع الفرص.

التجارب العالمية عمومًا تؤكد أن الشفافية تشكل بيئة محفزة للاستثمار الداخلي والخارجي، لأن المستثمرين يبحثون عن مناخ تتوفر فيه قواعد واضحة، وإجراءات تنافسية، وعدالة في المعاملة، بعيدًا عن الغموض أو الصفقات المريبة خلف الأبواب المغلقة، فضلًا عن أن الشفافية تعزز قدرة المجتمع المدني والإعلام على مراقبة الأداء الحكومي ومحاسبته، بما يجعل من التنمية مسارًا تشاركيًا وليس حكرًا على النخب الحاكمة ومواليها.

يبدو هذا المدخل المطوّل ضروريًا في ضوء ما يحصل وما نراه في المشهد السوري، من انعدام للشفافية وانتهاك فظ وتجاهل كامل للآليات القانونية التي يتعين على السلطة العامة اتباعها في التعاقدات والعطاءات والمناقصات، والتي جاء بعضها في القانون رقم "51" لعام 2004 وكذلك في المرسوم التشريعي رقم "450" لعام 2004، وهي قوانين لم يتم إلغاؤها أو تشريع غيرها حتى الآن، وبالتالي هي سارية المفعول وملزمة للجهات العامة ويفترض الالتزام بمضمونها.

لكن ما نشاهده اليوم هو موجة كبيرة من التعاقدات الضخمة التي تبرم بمليارات الدولارات، في مجالات حيوية مثل الطاقة والبنية التحتية والنقل والاتصالات، لكن اللافت والمقلق أن كل هذه التعاقدات تتم بعيدًا عن أعين الرأي العام ورقابته، ودون الإعلان المسبق عن مناقصات أو طلبات استدراج عروض، أو الالتزام بالحد الأدنى من المعايير القانونية التي تنظم عمليات التعاقد والتلزيم.

هذا السلوك ليس فقط يثير القلق لدى الناس بشأن تكريس نمط جديد للفساد، وإنما هو أيضًا انتهاك فاضح لمبدأ تكافؤ الفرص، وهو مبدأ من صلب الإعلان الدستوري الذي تتكئ عليه السلطة الحالية في تأسيس شرعيتها المفترضة، فالعقود تبرم مع شركات بعينها بطريقة انتقائية، وبناء على ولاءات سياسية أو ترتيبات مصلحية، وليس وفقًا للمنافسة العادلة أو الكفاءة الاقتصادية.

ووفقًا لذلك، نرى أن شركة تقوم على موظف واحد ورأسمالها لا يعادل أكثر من قيمة سيارة مستعملة، يتم التعاقد معها على بناء أبراج بقيمة ملياري دولار، أو شركة كانت جزءًا من دعم آلة الحرب على السوريين يتم التعاقد معها بمبلغ سبعة مليارات دولار لتوفير الطاقة الكهربائية، دون أي إعلانات رسمية تعلن عن استدراج عروض بهذا الشأن، ما يعني أن الشفافية غائبة تمامًا وعلى مستويين، أولهما غياب أي إعلان رسمي أو علني عن المشاريع أن تباغتك السلطة بإبرام عقودها، وثانيهما يتعلق بحجب تفاصيل تلك العقود التي يتم إبرامها وشروطها، وتفاصيلها، ومدة استثمارها عن الجمهور الذي يملك كامل الحق في المعرفة والرقابة والمساءلة.

إن استنساخ التجربة البعثية- الأسدية والسير على هذا النهج يلحق ضررًا بالغًا بالجهود التنموية، لأنه يفقد الثقة في قدرة السلطة الجديدة على إدارة البلاد بمنطق دولة القانون والمؤسسات، ويكرّس نمط "الدولة العميقة" حيث يدار الاقتصاد بالتحاصص في الغرف المغلقة، فضلًا عن أنه يضعف من كفاءة المشاريع الممولة، إذ قد تنفذ من قبل جهات لا تمتلك المؤهلات الفنية أو الخبرة الكافية، لكنها تحظى بالدعم السياسي، ما يعزز مناخ الريبة والاحتكار، وبالتأكيد يحول عملية "إعادة الإعمار" إلى سوق مغلقة تثري فيها ومن خلالها فئة محدودة على حساب عموم الناس، بدلًا من أن تكون قاطرة للنهوض الشامل.

لم يعد مقبولًا أن تدار شؤون البلاد بمعزل عن الشعب الذي عانى ويلات الحرب وسدد فاتورتها، وإذا كانت السلطة الجديدة تريد فعلًا أن تنأى بنفسها عن ممارسات النظام السابق، فعليها أن تبدأ بإصلاح جذري في ملف التعاقدات العامة عبر الالتزام بالقوانين المعمول بها بهذا الشأن أو إصدار قانون واضح للعقود العامة، يُلزم السلطة بالشفافية والإعلان العلني والمنافسة النزيهة، وكذلك بإشراك الهيئات القضائية والإدارية في مراجعة التعاقدات الكبرى قبل إبرامها، وبإنشاء هيئة مستقلة للرقابة المالية تتابع مسار التعاقدات والتلزيمات وتُصدر تقارير دورية وعلنية ومتاحة للاطلاع، وبتمكين الصحافة والإعلام والمجتمع المدني من ممارسة دورهما في الرقابة والمساءلة المجتمعية.

إن الشفافية هي دعامة التنمية، ولن تنجح عملية بناء سوريا الجديدة دون ترسيخ ثقافة الشفافية والمساءلة، لا سيما فيما يتعلق بإدارة المال العام، فالتنمية ليست عملية تقنية فقط، بل هي قبل كل شيء خيار سياسي وأخلاقي، فإما أن تنطلق على أسس من العدالة والنزاهة وتكافؤ الفرص، أو يعاد إنتاج الاستبداد والفساد بوجه آخر وبأدوات جديدة، ومع الأسف هذا تمامًا ما يحصل حتى الآن.

وزير الداخلية السوري أنس خطاب يجتمع مع نقابة المحامين - 6 آب 2025 (وزارة الداخلية السورية)

أين نجحت وأين فشلت

الداخلية

بين تعثر أمني وتجاوزات تهدد الثقة

عنب بلدي
ملف العدد 703
الأحد 10 آب/أغسطس 2025

إعداد:
موفق الخوجة
وسيم العدوي
محمد كاخي

يشكل الملف الأمني أحد أبرز الهواجس لدى السوريين، في الفترة التي أعقبت سقوط النظام السوري السابق، وما رافقها من انفلات أمني تمثل بحالات خطف وسرقة وانتشار للعصابات "المؤدلجة" و"غير المؤدلجة".

ولطالما ارتبطت سمعة الأجهزة الأمنية، طوال فترة حكم النظام السابق، بالخوف والرعب لدى السوريين، بسبب الممارسات التي كانت توصف بـ"القمعية"، والتي تجلت خلال سنوات الثورة السورية.

وبعد سقوط النظام، تثار تساؤلات حول ما إذا كانت الدولة الوليدة استطاعت ضبط الملف الأمني، ونجحت في قطاعات، أبرزها مكافحة المخدرات، التي انتعشت على يد ماهر الأسد، شقيق الرئيس المخلوع بشار الأسد، إضافة إلى ملاحقة "فلول" الأخير.

وبالرغم من خطوات توصف بأنها إيجابية اتخذتها وزارة الداخلية في إعادة هيكليتها، ما زالت تعاني من ضعف في أدائها، تُرجم إلى انتهاكات وتجاوزات على يد عناصرها بحق مدنيين، يرجعه باحثون إلى ضعف في البنية، وعوامل نفسية من الحرب السورية التي طالت نحو 14 عامًا.

ترصد عنب بلدي، في هذا الملف، أداء وزارة الداخلية السورية، خلال الأشهر الثمانية التي أعقبت سقوط النظام، والدوافع والأسباب حول تكرار الانتهاكات، وتناقش فيه هيكلية الوزارة والخطوات اللازمة لرفع سويتها، مع باحثين وخبراء.

الملف الأمني.. إنجازات وانتهاكات

يتراوح أداء وزارة الداخلية بين الأداء المقبول وضبط محدود للملف الأمني، بالرغم من العقبات والفراغ الذي أورثه سقوط النظام السوري المفاجئ، بمقابل انتهاكات ارتكبها عناصر الأمن في سوريا بحق مدنيين.

أبرز تلك الانتهاكات جرت في أحداث السويداء جنوبي سوريا، منتصف تموز الماضي، وقبلها في الساحل السوري، غربي البلاد.

أحداث الساحل بدأت في 6 من آذار الماضي، بعد أن شنت مجموعات ممن تسميها الحكومة السورية بـ"فلول النظام" السابق، هجومًا منظمًا استهدف نقاطًا وحواجز لإدارة الأمن العام، وقطعًا عسكرية تتبع لوزارة الدفاع. وعلى إثر هذه الهجمات، نفذت إدارة الأمن العام وقوات وزارة الدفاع عمليات تمشيط وتفتيش في قرى الساحل السوري، جرت خلالها انتهاكات بحق مدنيين، مورس بعضها على أيدي القوات الحكومية، بحسب تحقيق أجرته وكالة "رويترز".

وقتل خلال هذه الأحداث أكثر من 1400 شخص من الطائفة العلوية، على أساس مذهبي، بحسب لجنة تقصي الحقائق، التي شكلتها الحكومة السورية، للتحقيق بأحداث الساحل.

وفي 14 من تموز الماضي، أرسلت الحكومة السورية قوات من وزارتي الدفاع والداخلية إلى محافظة السويداء لإنهاء اقتتال نشب بين فصائل محلية، ومسلحين من البدو.

مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى سوريا، غير بيدرسون، أعرب عن قلقه إزاء تقارير تلقاها مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تشير إلى انتهاكات وتجاوزات شملت إعدامات وقتلًا تعسفيًا، وعمليات اختطاف، وتدمير الممتلكات الخاصة ونهب المنازل.

وقال إن "من بين الجناة المبلّغ عنهم أفرادًا من قوات الأمن وأفرادًا تابعين للسلطات".

ووثقت "الشبكة السورية لحقوق الإنسان" مقتل ما لا يقل عن 814 سوريًا بينهم 34 سيدة و20 طفلًا، وستة أشخاص من الطواقم الطبية، وشخصان من الطواقم الإعلامية، في محافظة السويداء منذ اندلاع التوترات، في 13 من تموز الماضي.

الانتهاكات تتعلق بعملية الدمج

الباحث في مركز "حرمون للدراسات المعاصرة" نوار شعبان، قال لعنب بلدي، إن هذه الانتهاكات تتعلق بعملية الدمج وإعادة تأطير العناصر المنضوية، سواء في وزارة الداخلية، أو وزارة الدفاع، مؤكدًا أن الدمج غير مكتمل، وملفات السلوك الداخلي غير مكتملة، كما أن العقيدة العسكرية غير واضحة.

ويعتقد شعبان أنه يجب العمل، وبشكل أساسي، على الهيكلية الداخلية لوزارة الداخلية، ووزارة الدفاع، من الأسفل إلى الأعلى، وليس فقط على مستوى القيادات، بل يجب العمل على موضوع ضبط العناصر عن طريق إعادة دمجهم وفرزهم، وضبط هيكلية سلسلة الأوامر التي يتلقونها.

مخاوف من عودة رهاب الأمن

تربط الأجهزة الأمنية في ذاكرة السوريين بممارسات للنظام السوري السابق، أسهمت بتدمير سمعتها، عبر القمع والتعذيب والقتل داخل المراكز الأمنية، خلال سنوات حكم الأسدين، الأب والابن.

وبعد تسلم "هيئة تحرير الشام" والفصائل التي رافقتها خلال معارك "ردع العدوان"، تباينت ممارسات العناصر الأمنيين، بين المعاملة الحسنة، التي أشاد بها كثير من السوريين، وانتهاكات طالت آخرين، وصلت إلى القتل تحت التعذيب، بحسب شبكات حقوقية.

أبرز الحوادث في هذا السياق، هو ما جرى مع السوري يوسف اللباد، الذي عاد من ألمانيا إلى سوريا، ثم قتل/ توفي في إحدى غرف الحراسة التابعة لوزارة الداخلية، بمحيط الجامع "الأموي" في دمشق، في 29 من تموز الماضي.

وبالرغم من رؤية الداخلية، التي تنفي قتله على أيدي عناصر حراسة الجامع، ما زالت الشكوك تدور حول ممارسات "خشنة" من قبل عناصر الداخلية، أدت إلى وفاته.

كما أن ممارسات، وصفت بـ"العنيفة"، تعرض لها سوريون خلال تنفيذ مهام أمنية، أبرزها ما حدث مع عبد القادر تلجي، السوري الذي داهم منزله عناصر من الأمن، ما ترافق مع إطلاق للرصاص وتجاوزات بحق سكان المنزل.

وزير الداخلية، أنس خطاب، قدم اعتذاره للعائلة، وأكد توقيف رئيس الدورية والعناصر المرافقين له، إلا أن الأسئلة ما زالت مفتوحة حول إمكانية ضبط هؤلاء العناصر، والحد من تجاوزاتهم.

كما تتهم منظمات حقوقية وزارة الداخلية بعمليات اعتقال تعسفي (دون مذكرة اعتقال) على خلفيات متعددة، بعضها يتعلق بحرية الرأي.

نجاح في محاربة "الفلول" والمخدرات

بالمقابل، نجحت وزارة الداخلية في ملفات أمنية متعددة، منها القبض على عناصر وضباط النظام السوري السابق، ومكافحة المخدرات، بالإضافة إلى الحد من هجمات مجموعات لا تتبع للحكومة لأهداف على خلفيات طائفية.

وتمكنت قوات الأمن العام في مدينة حمص من حماية أحياء وادي الذهب وعكرمة والزهراء والنزهة، ذات الأغلبية العلوية، من هجوم حاولت بعض المجموعات، غير الحكومية، تنفيذه في 8 من آذار الماضي.

وأغلقت على إثره المداخل الفرعية للأحياء، ووضعت حواجز على المداخل الرئيسة، ومنعت دخول الدراجات النارية إلى هذه الأحياء بسبب ارتكاب العديد من ركاب هذه الدراجات حوادث قتل في المدينة.

واستطاع الجهاز، بحسب شهادات سكان من المنطقة تحدثوا إلى عنب بلدي، تأمين وحماية هذه الأحياء وإعادة الأمن والطمأنينة للسكان، واستطاع الأهالي افتتاح محالهم التجارية لوقت متأخر في الليل، بعد أن كانوا يغلقونها قرابة الساعة الخامسة مساء خوفًا من أي تجاوز أو انتهاك.

كما استطاعت وزارة الداخلية أن تضبط الكثير من معامل إنتاج أقراص "الكبتاجون" التي كانت منتشرة على نطاق واسع في سوريا، وضبطت خلال عملها 121 طنًا من المواد الأولية لتصنيع المخدرات، و320 مليون حبة "كبتاجون"، بحسب بيان للوزارة في "فيسبوك".

على الجانب الآخر، قبضت "الداخلية" على عدد من المتهمين بجرائم حرب المرتبطين بالنظام السوري السابق، أمثال وسيم الأسد وموفق حيدر وميزر صوان ونبيل دريوسي.

الوضع الأمني "مقبول"

يرى الباحث في مركز "حرمون" نوار شعبان، أن الوضع الأمني في سوريا "مقبول إلى حد ما"، بالرغم من وجود الانتهاكات، مشيرًا إلى أن فترة النزاع في سوريا كانت طويلة، وتحتاج إلى جهد "ضخم" لإعادة ضبط عناصر وزارتي الداخلية والدفاع وفق هيكليات وعلوم عسكرية وأمنية لتفادي هذه التجاوزات.

واعتبر شعبان أن هذه الإجراءات تضمن تفادي أي فرصة لخلق البيئة التي تسمح بهذه الانتهاكات.

العناصر الأمنيون، بعد النزاع الطويل، لا تزال لديهم أحقاد شخصية، وبالتالي تحتاج الوزارة إلى عنصر يتحلى بأعلى صفات وميزات الانضباط، بحسب شعبان.

عوائق أمام الانضباط

يرى الباحث أن العوائق التي تمنع هذا الانضباط كثيرة، أهمها الأحقاد السابقة، والمتولدة حديثًا بفعل "نزعة الرعب الطائفية والتخريبية" لدى الأطراف التي يواجهها هؤلاء العناصر، ما يخلق بيئة لهذه الانتهاكات.

وفي هذه الحالة، يتعيّن على الدولة أن تسمو فوق التصرفات الطائفية والتخريبية التي تستهدف عناصرها، وأن تحرص على عدم الانجرار نحو الرد على انتهاكات الخصوم بانتهاكات مماثلة.

وأكد شعبان أن هذا الموضوع يشكّل تحديًا لوزارتي الدفاع والداخلية لضمان انضباط الكوادر الأمنية والعسكرية، ودفعها للانتقال من حالة الثورة إلى مرحلة بناء دولة قوية تقوم على القانون والمؤسسات.

عوامل تؤثر على التقييم

عند الحديث عن تقييم فاعل أمني، يرى الباحث في مركز "عمران للدراسات" معن طلاع، أن هناك عدة نظريات ومداخل لهذا التقييم، ويجب ربطها بمجموعة من المؤشرات.

فمثلًا، مدرسة "باريس للعلاقات الدولية والدراسات الأمنية" تركز على البنى التنظيمية والقانونية ومفهوم العلاقات المدنية الأمنية، وفق ما ألفت إليه الباحث.

وأشار إلى أن وزارة الداخلية بدأت تهتم بشكل متزايد في التنظيم المرتبط بإعادة الهيكلة، ومدونة السلوك، وذهنية وفلسفة العمل الأمني الداخلي.

كما لفت إلى تزايد ملحوظ بعودة المنشقين، سواء عودتهم مباشرة إلى مهامهم للاستفادة من خبراتهم أو جعلهم مستشارين، أو توزيعهم على لجان مختلفة تقوم بالتحقيق في قضايا جنائية أو تتعلق بنزاعات أهلية.

بالمقابل، يرى أنه على الرغم من مضي وزارة الداخلية في هذه السلسلة من الإجراءات، فإن السياق المحلي والإقليمي يفرض على وزارة الداخلية أجندة وأولويات عابرة للقضايا التنظيمية والتقنية.

ومن جانبه، أشار وزير الداخلية السوري، أنس خطاب، خلال جلسة عمل مع نقابة المحامين في سوريا، إلى الصعوبات التي واجهتها الوزارة خلال الفترة الماضية، بما في ذلك تحديث الهياكل التنظيمية وتعزيز الكفاءات الأمنية.

وأكد خطاب، خلال الجلسة في 6 من آب الحالي، توجه الوزارة لإشراك النقابة في صياغة وتعديل القوانين المتعلقة بعملها، لضمان مواكبة التطورات ومواءمة التشريعات مع متطلبات المرحلة الراهنة.

الأمن السوري يضبط كمية من المخدرات كانت معدة للتهريب إلى العراق – 30 تموز 2025 (وزارة الداخلية السورية)

ضبط كمية من المخدرات والحشيش في اللاذقية – 28 تموز 2025 (وزارة الداخلية السورية)

كلاشنكوف وزي أسود.. صورة وزارة الداخلية في الميدان

يستخدم عناصر وزارة الداخلية في سوريا سلاحًا واحدًا في كل مهامهم الأمنية هو "كلاشنكوف"، وفق ما رصدته عنب بلدي، وهو نفس السلاح الذي تستخدمه المؤسسة العسكرية في وزارة الدفاع، على خلاف المتبع عادة من استخدام أسلحة خفيفة مثل المسدسات أو البنادق الخفيفة.

ويرتبط نوع السلاح المستخدم لدى قوى الأمن الداخلي بحسب نوع المهام، وفق ما أوضحه الباحث في مركز "عمران للدراسات" معن طلاع، إذ إن هناك مهام أمنية تحتاج إلى أسلحة متطورة وأجهزة تجسس وكشف وتعقب ومناظير ليلية وغيرها من الأسلحة التقليدية وغير التقليدية، فيما إذا كانت المهمة مرتبطة بمكافحة الإرهاب.

وبالنسبة للشرطة الجنائية، هناك سلسلة من أنواع الأسلحة يمكن اقتناؤها وأيضًا بالنسبة للشرطة المدنية، لها سلاحها الخفيف.

مرتبط بالميزانية والضبط

ترتبط مسألة التسليح في وزارة الداخلية بعدة عوامل، بحسب طلاع، الأول يتعلق بميزانية الدولة، التي هي اليوم لا تملك صناعات عسكرية، لافتًا إلى أن ما تبقى من مواقع عسكرية من مخازن أسلحة وتسليح ضُربت وأُخرجت عن الخدمة.

كما يعتقد أن ملف التسليح مرتبط بضبط السلاح، مهما كان نوعه، باعتبار أن الشرطة هي قوة تنفيذية لتطبيق القانون، ما يعني أن انفلات السلاح وعدم ضبطه في الدولة يشكل تحديًا أمامها.

الزي الأمني.. قرار اتخذ على عجل

تعتمد وزارة الداخلية لباسًا بلون أسود لعناصرها في الأمن العام، والذي ألحق الأمن الداخلي به، بينما يرتدي عناصر الشرطة اللون الأزرق، إلا أنها لم تحدد لباسًا معروفًا لبقية الأقسام والتخصصات، كما يرتدي بعض العناصر ألبسة عسكرية مموهة.

طلاع، يرى أن هناك استعجالًا في إقرار الزي المعتمد لدى وزارة الداخلية ويحتاج إلى مراجعة، بأن تكون فيه لمسة سورية متضمنًا معايير مرتبطة بالإحساس بالقوة والأمان، مشددًا على ضرورة أن يكون هناك لباس موحد.

وأوضح أن هناك مدارس في اختيار الزي الشرطي، إذ تذهب بعضها باتجاه الألبسة الرشيقة الأقرب إلى الرياضية، وذات ألوان محددة منسجمة مع اللون العسكري، في حين أن هناك مدرسة أخرى ترى بأنها امتداد للمدرسة العسكرية بغض النظر عن اللون.

انتحال صفة أمنية

اللباس الأسود، المنتشر بكثرة، إضافة إلى الألبسة العسكرية والتي تباع بالأسواق، أدى إلى ظهور جماعات تنتحل صفات أمنية، وتنفذ عمليات سلب وخطف، بالرغم من إعلان الحكومة السورية، في 13 من كانون الثاني الماضي، تخصيص بطاقات أمنية، ومهمة اعتقال (إذن رسمي) تحمله أي قوة منفذة لأمر القبض على أي سوري.

أحد سكان ضاحية قدسيا، فضّل عدم نشر اسمه لأسباب أمنية، قال لعنب بلدي، إن مجموعة حاولت مداهمة وتفتيش منزله، واستخدمت أسلوبًا غير لائق معه، وعند تقديمه شكوى لمخفر منطقة قدسيا، أخبروه بأن الدورية لا تتبع للأمن العام، وأنهم لم يرسلوا أحدًا للمداهمة، وحذروه من المجموعات التي ترتدي زي الأمن العام لمحاولة السرقة والخطف.

وفي 3 من آب الحالي، انتشر مقطع مصور يظهر أشخاصًا انتحلوا صفة أمنية بهدف سرقة أموال سائح برتغالي على طريق حلب- اللاذقية، وتمكنت الداخلية من القبض عليهما لاحقًا، وإحالتهما إلى التحقيق.

ثلاث خطوات لمعالجة الخلل

يمكن معالجة الخلل في موضوعي اللباس والسلاح بثلاث خطوات رئيسة، بحسب الباحث طلاع.

تتمثل الخطوة الأولى بإقرار الاحتياجات اللوجستية لعموم سوريا، وهذا يحتاج إلى سلسلة ورشات لا تقديرات شخصية، وفق طلاع.

وتحتاج هذه الخطوة إلى تفعيل الأجهزة الأمنية في المحافظات وتقدير احتياجاتها اللوجستية، سواء في البنى أو الأجهزة الاستخباراتية والعسكرية وأجهزة التحليل الجنائي.

وتتعلق الخطوة الثانية بضبط السلاح وتنظيمه وأرشفته، بينما ترتبط الخطوة الثالثة بتنظيم الألبسة انطلاقًا من فكرة الطالب ضابط الشرطة والضابط المتخرج وطبيعة الوظيفة الأمنية المسندة إليه سواء كان مكافحة المخدرات أو حرس حدود أو مكافحة الجريمة المنظمة والتهريب.

> **يفترض أن يكون هناك تمييز في الألوان، لأنها جزء من مفهوم العلامات المدنية الأمنية، إذ يجب أن يعرف المواطن، من لباس الشرطة، تخصصه ووظيفته.**
>
> معن طلاع
> باحث في مركز "عمران للدراسات"

عنصر من الأمن الداخلي يحمل بندقية ليؤمن الطرقات في جبر الزور خلال عيد الأضحى – 8 حزيران 2025 (وزارة الداخلية السورية)

15 يومًا فقط.. تدريبات لا تكفي

سارعت وزارة الداخلية بعد سقوط النظام السابق إلى فتح باب الانتساب لجهاز الشرطة، ضمن خطة شاملة تهدف إلى إعادة بناء القطاع الأمني ورفده بعناصر جدد مدربين لتلبية الاحتياجات المتزايدة في الحفاظ على الأمن.

وباشرت بتوزيع المنتسبين الجدد على مختلف المراكز الشرطية، بما يشمل الشرطة المدنية، وشرطة المرور، ووحدات الأمن العام.

وبحسب بيانات طلب الانتساب، حُددت شروط للقبول تتعلق بالعمر والحالة الجسدية والتحصيل الدراسي، وخلو السيرة الجنائية.

ويباشر العنصر عمله بعد خضوعه لدورة مكثفة وسريعة، مدتها 10 إلى 15 يومًا في كليات الشرطة، يتدرب فيها على الجوانب العسكرية والشرطية، وتنمية المهارات الإنسانية والتواصل الفعال مع المواطنين.

وكان وزير الداخلية السابق في حكومة دمشق المؤقتة، علي كدة، قال لعنب بلدي في وقت سابق، إن سوريا بحاجة لأكثر من 50 ألف عنصر أمن، ويجري تخريج 1000-800 عنصر في كل دورة.

الباحث في مركز "عمران للدراسات" معن طلاع، قال لعنب بلدي، إن الجهاز الأمني معني بتقديم خدمة أمنية والتزام بقواعد المهنة والسلوك والحرفية، وهذا يحتاج إلى مجموعة من الدورات والإجراءات التي تطور الموارد البشرية في وزارة الداخلية.

طلاع يرى أن الزج بعناصر الأمن في الساحة السورية بالحد الأدنى من التدريب والمعرفة، أمام الحالة الاستثنائية في سوريا كان مقبولًا إلى حد ما.

بالمقابل، وبعد مضي أكثر ثمانية أشهر على سقوط نظام بشار الأسد، يجب أن تكون الوزارة وضّحت خطة التدريب، على أن تكون موحدة، بحسب طلاع.

وتواصلت عنب بلدي مع وزارة الداخلية، عبر متحدثها الرسمي، نور الدين البابا، ومسؤولها الإعلامي، مصطفى العبدو، للاستفسار عن خطوات وزارة الداخلية، وللسؤال عن وجود تدريبات محتملة مستقبلًا، إلا أنها لم تتلقَ ردًا حتى لحظة تحرير الملف.

أربعة محاور للتدريب المثالي

تأتي التدريبات ضمن ما يعرف بالوظيفة التعليمية والتأهيلية للموارد البشرية في قطاع الأمن والدفاع، وهي بحالتها المثالية يجب أن تحتوي على أربعة محاور رئيسة، بحسب الباحث معن طلاع.

المحور الأول يتعلق بمفهوم الوظيفة الأمنية، بينما المحور الثاني هو العقيدة الأمنية، ويتمثل الثالث بالتدريبات اللازمة أمنيًا والتي يجب أن يتمتع بها كل عنصر، أما المحور الرابع فهو التخصص.

محوران إضافيان

يقترح الباحث في مركز "عمران" إضافة محورين رئيسين إلى جانب المحاور الأربعة السابقة.

يتعلق المحور الأول بحقوق الإنسان والسلوك الأمني والحفاظ على القيم الإنسانية وما تتطلبه من إجراءات وقوانين مع الاطلاع على الإجراءات والقوانين سواء الدولية أو المحلية، ويرتبط المحور الثاني بتعزيز الثقافة العامة لعنصر الشرطة.

إصلاح الجهاز الأمني
خطة شاملة لإعادة الهيكلة وبناء الثقة

انطلقت بذرة جهاز الأمن الحالي في سوريا، في 10 من حزيران 2020، حين الإعلان عن تأسيس الأمن العام في مناطق سيطرة "هيئة تحرير الشام" ومظلتها السياسية حكومة "الإنقاذ".

وكانت انطلاقة الجهاز من حاجة المجتمع لمنظومة أمنية موحدة لحفظ الأمن، والإسهام في بناء وتنمية المجتمع، بحسب المتحدث باسم الجهاز وقتها، ضياء الدين العمر.

وذكر العمر أن الجهاز لا يتبع لأي فصيل عسكري، ويعمل بشكل مستقل، رغم الجدل الدائم بشأن تبعية الجهاز لـ"تحرير الشام".

بذرة الشمال تتوسع

تشكل الجهاز حينها من عدد من الوحدات والمكاتب مهمتها جمع البيانات والمعلومات عن المجرمين، والرصد ومتابعة الأحداث، والمراقبة وتنفيذ مهام التوقيف والتحقيق.

واستطاع خلال فترة وجوده في مناطق شمال غربي سوريا أن يحقق نقلة نوعية في ضبط الأمن بالمنطقة من خلال أقسامه المختلفة، ركز خلالها على إظهار حالة عالية من المؤسساتية في إصداراته وتصريحاته، وضبط آليات تحوّل المعلومة إلى مهمة اعتقال بإذن موقع من المدعي العام وصولًا إلى تقديم القضية إلى القاضي وصدور الحكم بحق المتهم.

وعقب السيطرة على محافظة حلب، في 6 من كانون الأول 2024، أعلنت وزارة الداخلية بحكومة "الإنقاذ"، فتح باب الانتساب لإدارة الأمن العام عبر الالتحاق بكلية الشرطة، وتبعتها لاحقًا إعلانات انتساب في سائر المحافظات عقب سقوط النظام السوري في 8 من كانون الأول 2024.

وفي 24 من كانون الثاني الماضي، قال المدرب في أكاديمية الشرطة بدمشق هشام هلال، إن أعداد طلبات الانتساب للوزارة تجاوزت 200,000 طلب في كل المحافظات، وذلك لتغطية حاجة "الجهاز" إلى عناصر في الأراضي السورية كافة، بعد أن تم تسريح عناصر شرطة النظام السابق.

وفي 12 من آذار 2024، أسفر اجتماع قائد "هيئة تحرير الشام" سابقًا، "أبو محمد الجولاني" (الرئيس السوري للمرحلة الانتقالية أحمد الشرع) مع عسكريين ومدنيين وشخصيات في حكومة "الإنقاذ" و"مجلس الشورى" عن ضم "جهاز الأمن العام" لوزارة الداخلية.

وخلال الأشهر الماضية، عملت الوزارة على إعادة هيكليتها، بعد مشاورات مع حقوقيين وباحثين، إذ أعلن المتحدث باسم الداخلية، نور الدين البابا، خلال مؤتمر صحفي حضرته عنب بلدي، في 25 من أيار الماضي، عن دمج جهازي الشرطة والأمن العام، وتجهيز بطاقات شخصية بهوية بصرية جديدة، وتأسيس مكتب للشكاوى، واستحداث إدارة للسجون والإصلاحيات.

مخاوف من تراجع الثقة بالأمن

في ظل المتغيرات المتسارعة التي تشهدها سوريا، يرى الباحث والمحلل السياسي والأمني فراس علاوي، أهمية الإسراع في عملية إعادة هيكلة المنظومة الأمنية لوزارة الداخلية بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية، لضمان الاستقرار الداخلي وتعزيز ثقة المواطن بالمؤسسات الرسمية.

قد يؤدي التأخر في إعادة الهيكلة، وفقًا لعلاوي، إلى مخاطر متعددة، أبرزها "ضعف الاستجابة للأزمات، وتنامي الجريمة المنظمة، وتراجع الثقة الشعبية بقوى الأمن العام، والعزلة الدولية بسبب عدم التوافق مع المعايير الدولية في حقوق الإنسان والأمن"، وهو ما لا يمكن القبول به في المرحلة المقبلة، في ظل تصاعد الاستهداف لسوريا ومحاولات إثارة القلاقل والفتن فيها، والأخطاء الفردية.

وأي تباطؤ بعملية ضبط أداء العناصر في ترابطية وظيفية محددة وقوانين واضحة وصارمة، يمكن أن يتسبب أيضًا في عدم القدرة على ترسيخ الوضع الأمني نتيجة الخلل الحاصل في الموارد البشرية واللوجستية، ومن المهم أيضًا وجود تراتبية ظاهرة للعيان ومطبقة في وزارة الداخلية.

ومن أبرز القواعد التي ينبغي لجهاز الأمن العام السوري تطبيقها، بحسب ما يراه علاوي: "التصدي للأحداث الأمنية دون توليد نقمة شعبية، وتحقيق الشفافية في الإجراءات لجهة توضيح أسباب التدخل الأمني، واحترام حقوق الإنسان وتجنب الاستخدام المفرط للقوة، وتعزيز التواصل الفعال مع الإعلام لتقديم رواية رسمية واضحة، والاستناد دائمًا إلى الوساطة المجتمعية عبر الوجهاء والقادة المحليين لتخفيف التوتر، وتدريب الأمن على استيعاب الحشود والأزمات بطريقة احترافية وإنسانية، وتوظيف أفراد من خلفيات متنوعة لتمثيل المجتمع بشكل أفضل".

التواصل الفعال مع المواطنين

في إطار التصدي للأحداث الأمنية، يجب على الوزارة اتباع نهج شفاف وإنساني، يراعي حقوق الإنسان ويعتمد على التشبيك مع المواطنين، بما يضمن معالجة الأزمات، قال علاوي، إضافة إلى السعي للتكيف مع التغيرات الاجتماعية والديموغرافية من خلال تطوير سياسات أمنية مرنة، وتوظيف كوادر مؤهلة، وتحديث برامج التوعية بما يتماشى مع تطلعات المجتمع السوري.

وحذر علاوي من أن التحديات الأمنية المستقبلية ستكون أكثر تعقيدًا، وهي متنوعة مثل الهجرة والنزوح الداخلي، والاحتجاجات الاجتماعية، والكوارث الطبيعية وتغير المناخ، والجرائم العابرة للحدود مثل الاتجار بالبشر، والمخدرات، والهجمات السيبرانية، والتطرف، مما يتطلب استعدادًا استباقيًا وتدريبًا عالي المستوى، ولهذا من المهم مواصلة تطوير مهارات قوى الأمن والشرطة على إدارة الأزمات.

الشراكة مع أجهزة الأمن الصديقة

في السياق ذاته، اعتبر علاوي أن تعزيز الشراكة بين الداخلية وأجهزة الأمن بالدول الصديقة في تقديم الخدمات الأمنية يمكن أن يمثل خطوة تحول استراتيجية في عمل الوزارة، تتيح تبادل الخبرات وتطوير حلول مبتكرة، إلى جانب ضرورة توفير التقنيات الحديثة، والاستفادة من الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات، لتحسين الكفاءة التشغيلية لقوى الأمن واتخاذ القرارات الأمنية المبنية على معلومات دقيقة وغير مضللة.

ويعتبر علاوي أن من أهم ما يجب أن تتصدى له الوزارة مستقبلًا بعد استتباب حالة الأمن والاستقرار، "إنشاء وحدات متخصصة في الأمن السيبراني، وتحليل البيانات، والتواصل المجتمعي، بهدف حماية المواطنين من الجرائم المعلوماتية، وإحداث فرق استجابة تعزز من الجاهزية والتفاعل الإيجابي مع المجتمع".

ويبقى العنصر الأهم في نجاح وزارة الداخلية بعملها هو تعزيز الثقة مع المواطنين والتعاون معهم في مواكبة التطورات، والمشاركة في بناء منظومة أمنية حديثة، فعالة، ومبنية على الثقة المتبادلة بين المواطن والدولة.

10 خطوات لتأهيل "الداخلية"

اقترح المحلل والباحث الأمني والسياسي فراس علاوي، 10 خطوات لإعادة تأهيل وتدريب عناصر وزارة الداخلية:

1. تجنيد عناصر الشرطة والأمن العام وفق معايير اختيار دقيقة تشمل السلامة الجسدية والنفسية، والخلفية الأخلاقية، والمستوى التعليمي، ومهارات التواصل، وإقامة دورات لتأهيل الضباط والاهتمام بالتراتبية بينهم.

2. تحقيق الشفافية في الإعلان عن الرغبة بتجنيد العناصر والتقديم على التطوع عبر بوابة إلكترونية مركزية تتيح التقديم لجميع المواطنين المؤهلين.

3. إخضاع العناصر لاختبارات متعددة المراحل مثل الفحص النفسي، والاختبارات المعرفية، واختبار اللياقة البدنية.

4. التأهيل الأخلاقي والقيمي، ويتمثل بإلحاق العناصر بدورات في الأخلاق المهنية، والنزاهة، وأخلاقيات استخدام السلطة، ومشاركتهم في ورشات لتعزيز ثقافة احترام المواطن وحقوق الإنسان.

5. تعريف العناصر بحقوق المواطنة، وإشراكهم في تدريبات نظرية وتطبيقية على الإعلان الدستوري السوري والقوانين المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية، وتدريبهم على سيناريوهات واقعية للتعامل مع المواطنين بمهنية واحترام.

6. تدريب العناصر الفني واللوجستي على العتاد والمعدات، واستخدام أدوات الاتصال، والأسلحة النارية، ومركبات الأمن، وإطلاعهم عبر مدربين مختصين على إدارة المواقف الأمنية بالاعتماد على تقنيات غير قاتلة وتقليل التصعيد.

7. تدريب العناصر على التحليل الجنائي والتقني، والاهتمام بالبحث الجنائي وأسس جمع الأدلة والتحقيق، واستخدام نظم المعلومات والأمن السيبراني، وعلى عدد من التخصصات المتقدمة حسب الحاجة مثل: مكافحة المخدرات، الأمن الجنائي، الأمن السيبراني، أمن السير، الشرطة المجتمعية.

8. إيفاد العناصر أو عدد منهم إلى بعثات تدريبية خارجية، والتعاون مع دول ذات تجارب ناجحة في إصلاح المؤسسات الأمنية، ورصد احتياجات المجتمع التي تحتاج إلى اهتمام من قبل قوى الأمن، وتكليف الخبرات من الضباط بقيادة فروع قوى الأمن العام سواء المركزية بدمشق أو المحافظات.

9. تقييم العناصر وتطوير أدائهم بشكل مستمر، وتعزيز الرقابة الداخلية والخارجية المستقلة على العناصر، ويمكن أن يتم ذلك من خلال إحداث هيئة مستقلة لمراقبة الأداء والتجاوزات.

10. إحداث نظام تحفيزي، ومنح مكافآت على الأداء الإيجابي، ووضع آليات واضحة للمساءلة والمحاسبة.

عنصر أمن يتحقق من بطاقة هوية سائق عند نقطة تفتيش في مدينة اللاذقية 8 آذار 2025 (سانا)

الأمن السوري يعتقل أحد أفراد النظام السوري السابق بعد اشتباكات في اللاذقية – 8 آذار 2025 (محمد حمبوز – EPA)

مدير المصرف متفائل ويشتكي نقص الكوادر

بعد جمود..
"الصناعي السوري" يفتح بـاب القروض

المدير العام للمصرف الصناعي السوري وجيه بيطار – 12 أيار 2025 (عنب بلدي/وسيم العدوي)

عنب بلدي – وسيم العدوي

في خطوة طال انتظارها بعد أشهر من الجمود المصرفي، أعاد المصرف الصناعي السوري فتح أبوابه أمام المقترضين، معلنًا عن استئناف منح القروض لدعم المشاريع الإنتاجية والصناعية في سوريا.

جاء هذا الإعلان ليبعث الأمل في نفوس أصحاب المشاريع، بعد توقف دام نحو ثمانية أشهر منذ سقوط النظام السابق، حيث أطلق المصرف مرحلتين متتاليتين من الإقراض، شملتا مشاريع إعادة التأهيل، والطاقة المتجددة، والتوسعة الصناعية.

قصص واقعية من درعا وطرطوس تكشف حجم التسهيلات المقدمة، والتحديات التي لا تزال تواجه المقترضين، من تقنين كهربائي مرهق إلى بطء إجراءات الاستعلام المركزي. وبين طموح تأسيس مدرسة نموذجية، وتوسعة منشأة تبريد زراعية، تتجلى ملامح مرحلة جديدة من التعافي الاقتصادي، يقودها التمويل الصناعي، وسط دعوات للاستفادة من الفرص التمويلية المتاحة.

توسعة مشروع تبريد زراعي في درعا

إبراهيم المغلاني، صاحب مشروع "خزن وتبريد للمنتجات الزراعية" في درعا، تقدم بطلب قرض بقيمة 400 مليون ليرة سورية لتوسعة مشروعه، مع مهلة سماح ثلاثة أشهر وسداد على عشر سنوات.

تمت الإجراءات بسرعة دون بيروقراطية، حيث قدم أوراقه كاملة خلال أيام، وشملت السجل التجاري وبيان غرفة التجارة والتأمينات والرخصة الصناعية والمخطط المساحي.

المشروع يضم أربعة برادات صناعية بسعة 450 طنًا لتخزين البطاطا والرمان والتفاح، ويحتاج إلى صيانة وتوسعة وشراء صناديق جديدة ومازوت للتشغيل.

جرى الكشف على تجهيزات البرادات الأربعة، وحصل على موافقة مصرف سوريا المركزي على نشرة الاستعلام خلال 15 يومًا، والملف الآن قيد الدراسة لدى إدارة المصرف الصناعي.

يمتلك المغلاني 4000 صندوق حقلي، ويحتاج إلى 18,000 صندوق إضافي، يتراوح سعر الواحد منها بين 17,000 و35,000 ليرة حسب النوع.

أبرز التحديات هي التقنين الكهربائي القاسي، حيث يحصل على ساعة وصل متقطع مقابل خمس ساعات قطع، مما يزيد من التكاليف التشغيلية.

مشروع مدرسة خاصة في طرطوس

باسل خدام، تاجر من طرطوس، يسعى لتأسيس مدرسة نموذجية في سهل عكار، وتقدم سابقًا بطلب قرض بقيمة ستة مليارات ليرة، لكن الإجراءات توقفت بعد سقوط النظام.

بعد استئناف القروض، طلب المصرف منه فقط تجديد الأختام على الوثائق، وهو الآن بانتظار الموافقة على القرض، تحسن سعر صرف الليرة إلى نحو 10,000 للدولار بعد أن كان 16,000، ما ساعد خدام على خفض قيمة القرض المطلوب إلى ثلاثة مليارات ليرة، وهو مبلغ يكفي لاستكمال بناء المدرسة وتجهيزها.

لكن المشكلة تكمن في تأخر موافقة مصرف سوريا المركزي على طلب الاستعلام، الذي أصبح يستغرق نحو شهر بدلًا من ثلاثة أيام سابقًا، وهو ضروري للتحقق من الملاءة المالية وعدم وجود حجوزات.

ما استعلام المركزي

تلتزم المصارف والمؤسسات المالية المصرفية في سوريا بالاستعلام الائتماني لدى المركزي قبل الموافقة على منح القرض أو الكفالة أو تجديدهما، حيث يتم بيان الوضع الائتماني للعميل (شخص طبيعي أو اعتباري) على المستوى المصرفي، وتقديم الخدمة له عن طريق طلب يتقدم به للمصرف أو للمؤسسة المالية التي يرغب بالحصول على خدماتها (تسهيلات مباشرة أو غير مباشرة).

ويطلب من المتعامل التقدم بطلب القرض إلى المصرف أو المؤسسة، مرفقًا بالوثائق التالية:

-ؤطلب استعلام وفق النموذج المعتمد (النموذج رقم 4 المعدّ من قبل المركزي).

-ؤصورة مصدقة عن سجل ترخيص مزاولة المهنة (سجل تجاري/صناعي/سياحي...).

-ؤصورة عن وثيقة التعريف للشخص صاحب الطلب (هوية شخصية تحمل الرقم الوطني/جواز السفر للمقيمين من غير السوريين...).

سداد أقساط القرض

المقترض خدام أشار إلى أن من شأن استكمال مشروع المدرسة الخاصة، تقديم الخدمات الدراسية لمنطقة تضم نحو 80,000 نسمة في منطقة سهل عكار بمحافظة طرطوس، حيث تشمل المراحل التعليمية بالكامل من الصف الأول حتى الثانوية العامة.

وتم تخفيض سنوات سداد قرضه من عشر إلى ثماني سنوات بناء على طلبه لتخفيض قيمة الفائدة، علمًا أن مهلة السماح هي ستة أشهر وبناء على طلبه أيضًا تم منحه مهلة ستة أشهر أخرى، أي أن سداد القرض يبدأ بعد عام كامل من تسلمه القرض على دفعات وفقًا لمراحل تنفيذ المشروع، ثم يصبح السداد على أقساط نصف سنوية.

الصناعي: لا نتدخل في طلب استعلام المركزي

عنب بلدي توجهت بعدة أسئلة لمدير عام المصرف الصناعي السوري، وجيه بيطار، منها كيفية معالجة العوائق التي تعترض حصول المقترضين على التمويل، ولا سيما الاستعلام، وقال إن "المصرف مقيد بتنفيذ ضوابط مصرف سوريا المركزي، ولا يمكنه التدخل في طلب الاستعلام عن المتعاملين، ولا حتى طلب تسريع هذه العملية".

وكشف بيطار أن عدد طلبات الاستعلام للمقترضين لدى المركزي بلغت منذ نحو شهر عندما تم استئناف منح القروض عشرة طلبات، وهناك سبعة طلبات استعلام لكفالات مصرفية.

ويمثل النقص في العاملين بالإدارة العامة والفروع عائقًا أمام عمل المصرف وتلبية طلبات المتعاملين، وقال بيطار، "إن هناك حاليًا دراسة لدى وزارة التنمية الإدارية لتعديل قانون العاملين الأساسي في الدولة، الأمر الذي سيسهم في رفد المصرف بكوادر إضافية".

قروض لدعم المشاريع الإنتاجية

مع ازدياد الحاجة بعد سقوط النظام لإقامة المشاريع ودعم بيئة الأعمال وتحفيز الاقتصاد المحلي، استأنف المصرف منح القروض لتمويل المشاريع الإنتاجية بمختلف أنواعها، بحسب مدير عام المصرف الصناعي السوري، معتبرًا أن هذه الخطوة تمثل دفعة قوية نحو تحريك عجلة الإنتاج، وخلق فرص عمل جديدة، والمساهمة في تحقيق التعافي الاقتصادي.

ودعا مدير المصرف المستثمرين وأصحاب المشاريع إلى اغتنام هذه الفرصة والاستفادة من التسهيلات والمزايا التمويلية الجديدة المصممة خصيصًا لتعزيز قطاع الصناعة المحلية.

وكشف بيطار أن القروض التي تم التقدم بطلبات للحصول عليها شملت حتى تاريخه "توسعة معمل أسمدة في مدينة حسياء الصناعية، وتأسيس بناء معمل بلاستيك في منطقة عدرا الصناعية، وقرضًا تنمويًا لمعمل قائم للمقبلات الغذائية في عدرا، ومنجور ألمنيوم، وخزنًا وتبريدًا، ومعصرة زيتون، ومعمل ألبسة داخلية، وموبيليا".

إقراض مرتفع

سقف الإقراض من قبل المصرف للمتعامل الواحد أو المجموعة المترابطة مرتفع، ولكن بسقف 25% من صافي الأموال الخاصة للمصرف، وفق ما ذكره مدير عام المصرف الصناعي السوري.

وأوضح أن حساب صافي الأموال الخاصة يتم من خلال "معادلة مثقلة وفق معايير مصرف سوريا المركزي، تتضمن رأس مال المصرف والأرباح وبنودًا أخرى".

وينص القانون رقم "7" الصادر عام 2021 على رفع رأس مال المصرف الصناعي السوري إلى 14 مليار ليرة سورية، بهدف تحسين القدرات التمويلية للمصرف الصناعي السوري في منح التمويل اللازم للمشاريع الصناعية وتعزيز ملاءته المالية.

فوائد من 16 إلى 19%

تختلف الفوائد وفقًا لمدة سداد القرض، فإذا كان القرض قصير الأجل بحد أقصى سنة واحدة فإن الفائدة تكون 16% مضافة إلى الرصيد المتناقص من قيمة القرض، وإذا كان متوسط الأجل بمدة سداد من فوق السنة إلى خمس سنوات كحد أقصى تكون الفائدة 17% مضافة إلى الرصيد المتناقص، وإذا كان طويل الأجل بمدة سداد فوق خمس سنوات إلى عشر سنوات تكون الفائدة 18% مضافة إلى الرصيد المتناقص.

كما يمنح المصرف قرضًا تنمويًا بمعدل 19% مضافة إلى الرصيد المتناقص من القرض للمشاريع الإنتاجية بمدة سداد عشر سنوات كحد أقصى، وذات الفائدة لقروض الغايات الأخرى بمدة سداد سبع سنوات كحد أقصى.

وقال بيطار، إن "على طالب القرض تقديم ضمانة عقارية بنسبة 150% من مبلغ القرض وفوائده، وفي حال عدم كفاية هذه الضمانة لكفالة القرض يمكن للمتعامل طلب ضمانة إضافية من مؤسسة ضمان أخطار القروض".

تحصيل 15 مليارًا من القروض القديمة

خلال الفترة بين 1 من كانون الثاني و30 من حزيران الماضيين، بلغ مجموع تحصيلات المصرف الصناعي من القروض 14.9 مليار ليرة سورية، مقارنة بـ15.5 مليار عن الفترة ذاتها من 2024، وعزا بيطار انخفاض النسبة إلى إحجام المستثمرين في نهاية عهد النظام السابق عن الاقتراض نظرًا إلى تذبذب سعر الصرف أحيانًا وارتفاعه في أغلبية الأوقات.

ومنذ بداية العام الحالي، كان هناك بعض التأخير في تسديد أقساط مستحقة من القروض، ولكن المصرف تمكن خلال الثلاثة أشهر الماضية من تحصيل معظم هذه الأقساط المستحقة، ويقوم بمتابعة جميع الأقساط من أجل تسديدها وعدم تعثرها، وفقًا لما كشفه بيطار.

مدفوعات إلكترونية بنحو 2.3 مليار

في سياق منفصل يتعلق بعمليات المصرف، بلغ حجم المدفوعات الإلكترونية للشركة السورية للمدفوعات عبر المصرف الصناعي في النصف الأول من العام الحالي نحو 2.3 مليار ليرة سورية، بينما بلغ خلال نفس الفترة من العام 2024 مبلغ 6.2 مليار ليرة سورية.

وبعد استئناف منح الخدمات المقدمة من الأحوال المدنية أو المصالح العقارية أو الهجرة والجوازات أو الضرائب والرسوم وغيرها، يتوقع بيطار ارتفاع حجم عمليات الدفع الإلكتروني خلال النصف الثاني من العام الحالي.

مشروع وحدات خزن وتبريد في بلدة الحراك بمحافظة درعا لأحد المقترضين من المصرف الصناعي السوري – 7 آب 2025 (عنب بلدي)

وزارة السياحة تؤكد الدعم ومنع التجاوزات

مكاتب سياحية على حافة الإغلاق

عنب بلدي – لمى دياب

تواجه المكاتب السياحية في سوريا تحديات كبيرة، على الرغم من الإمكانات التي تتمتع بها سوريا من مواقع أثرية وتنوع جغرافي جذاب.

ويشتكي أصحاب مكاتب سياحة التقتهم عنب بلدي من أنهم محرومون مما ينبغي أن تقدمه الجهات المعنية، مقابل تقييدهم بالشروط التي تلزم كل مكتب سياحي بتوظيف كوادر للحصول على الترخيص وممارسة العمل.

ومنذ سقوط النظام السابق نهاية عام 2024، وتوقف كثير من السفارات، خصوصًا العربية، وتراجع السياحة الدينية، تسعى الحكومة الحالية لتنشيط قطاع السياحة، إذ خسرت كثير من مكاتب السياحة والسفر قدرتها على الصمود، بانتظار عودة انعاش القطاع وقدوم السياح.

اعتمدت معظم مكاتب السياحة والسفر في سوريا خلال الفترة التي أعقبت اندلاع الثورة عام 2011، على فرص محدودة، منها تنظيم رحلات إلى دول الجوار، وكذلك تسهيل انتقال أشخاص لإجراء مقابلات وتيسير معاملات في السفارات العربية أو الأجنبية.

لا ضوابط

تحولت مكاتب السياحة إلى "واجهات فارغة"، بعد أن كانت مصدر رزق للعديد من العائلات، بحسب مديرة أحد المكاتب السياحية في دمشق، سلوى النشار.

قالت النشار، إن الوزارة تلزم المكاتب بتوظيف كوادر متخصصة ودفع رواتب لهم وتسجيلهم في التأمينات الاجتماعية، بالمقابل لا توجد خطة واضحة لإنعاش السياحة، ما يتسبب بخسائر فادحة لأصحاب المكاتب، فأصبح خيار الإغلاق لا مفر منه لكثيرين، وفق النشار.

وأضافت أن المكاتب السياحية خسرت دورها في موسم الحج بعد أن أخذته وزارة الأوقاف، كل هذه الأسباب من شأنها أن تتسبب بخسارات كبيرة وتخرج المكاتب من دورها في القطاع السياحي.

ويشهد القطاع السياحي حالة من الفوضى وعدم وجود ضوابط، يترافق مع ضياع لحق المكاتب السياحة وفقدانها القدرة على الصمود وتوليد الدخل، إذ يجري تنظيم الرحلات الداخلية عبر مواقع التواصل الاجتماعي مثل "فيسبوك" من قبل مجموعات غير مرخصة، ما يحرم المكاتب المرخصة من فرصتها بالسوق، بحسب مديرة لأحد المكاتب السياحية بدمشق، فضلت عدم نشر اسمها تجنبًا لضرر يمكن أن يطول نشاط مكتبها.

وتابعت لعنب بلدي، أن الرحلات الخارجية أيضًا، تنظم عبر اتصال مباشر بين المكاتب الأجنبية والفنادق والمنتجعات، دون التشبيك مع المكاتب المحلية ما يفاقم الخسائر، وتطالب بأن "تكون هناك منصة حكومية لتسهيل التنسيق بين المكاتب المحلية والدولية".

وذكرت أن المكاتب خسرت أيضًا فرصة العمل في موسم الحج بسبب استئثار الحكومة بهذا الملف، ما ألحق خسائر بالمكاتب.

"السياحة" ترد

معاون وزير السياحة، فرج القشقوش، قال لعنب بلدي، إنه ضمن إطار عمل وزارة السياحة لرفع مستوى المنتج السياحي وضبط جودة الخدمات المقدمة في مواقع العمل السياحي، ومنها تنظيم الرحلات السياحية، تلزم الوزارة العاملين في هذا المجال بالحصول على الترخيص السياحي لمؤسسة تنظيم رحلات سياحية لضمان حقوق المواطن والسائح في حال التجاوزات، فيتم العمل على ضبط المكاتب غير المرخصة منها وإغلاقها لحين تسوية وضعها.

وبخصوص المجموعات غير المرخصة التي تعمل على وسائل التواصل الاجتماعي، يتم رصد عملها بالتنسيق مع وزارة الداخلية، لاعتبارها مخالفة لما ورد في قانون العقوبات العام الذي ينص على أن كل مهنة تحتاج إلى ترخيص، وتدعو الوزارة المواطنين لأن يكون خيارهم من الرحلات السياحية المكاتب المرخصة لوجود ضوابط الخبرة والالتزام بالجودة ولضمان حقوقهم، وفق القشقوش.

وبيّن أن الوزارة تعمل بالتنسيق مع إدارة الهجرة والجوازات بوزارة الداخلية لتفعيل منصة الحصول على سمة الدخول للقدوم السياحي عن طريق مؤسسات السياحة والسفر، مضيفًا أن "القدوم من خلال مكتب سياحي يضمن تحقيق تجربة جيدة للسائح خلال زيارته، وجودة الخدمات المقدمة له المرتبطة بحجز فندقي ودليل سياحي".

وأكد أن الاعتماد على خدمات المكاتب السياحية "يترك انطباعًا إيجابيًا" لدى السائح، "ما يؤثر على سمعة سوريا كوجهة سياحية مميزة".

فرص استثمارية فندقية

أشار القشقوش إلى أن حجز الفنادق بشكل مباشر من قبل السائح هو أمر طبيعي في كل دول العالم، إلا أن الأسعار التفضيلية التي تعطى للمكاتب تكون عادة أداة تسويقية بيد المكاتب التي تستطيع أن تعطي جزءًا من هذه النسبة للزبون، فيكون سعر الحجز عن طريق المكتب أفضل من الحجز المباشر، ويرتبط ذلك بزيادة الاستثمارات السياحية وتوفير الغرف الفندقية التي تحقق المنافسة.

وتعمل وزارة السياحة على طرح فرص استثمارية فندقية جديدة وإعادة تأهيل المنشآت القائمة، مبينًا أن "مكاتب السياحة والسفر حول العالم تلجأ لشراء عدد كبير من الليالي في فندق ما والحصول على سعر عالي التنافسية، وبالتالي إمكانية تقديم السعر الأفضل للزبون مقارنة بالحجز المباشر الذي يقوم به، ويحتاج هذا الأمر إلى تشبيك تجاري بين مكاتب السياحة والسفر وأيضًا وفرة الغرف الفندقية"، وفق القشقوش.

بخصوص موسم الحج والعمرة، أوضح القشقوش أنه يتم التنسيق بين وزارتي السياحة والأوقاف لتأطير العمل في تنظيم رحلات العمرة التي تقوم بها المكاتب السياحية المرخصة لهذا الغرض، كما يتم تنسيق العمل فيما يخص موسم الحج المقبل، لا سيما أن المكاتب السياحية المرخصة لديها إمكانية الوصول إلى نظم حجز الطيران والفنادق العالمية، وتوفير الخدمات بجودة عالية.

منصة للتعرّف إلى المكاتب السياحية

أوضح القشقوش أن الوزارة تعمل على إنشاء منصة على موقعها تمكّن المواطن والسائح من التعرف إلى المكاتب المرخصة، والتواصل معها للوصول إلى أفضل خيار ممكن من الرحلات السياحية، بحيث يكون الخيار واسعًا ويضمن تناسب الخدمة مع الأسعار.

وفي ظل رفع العقوبات عن سوريا، يبرز تحدي التنافسية العالمية، ومنصات الحجوزات الفندقية العالمية، وهناك فرص استثمارية كبيرة في ترخيص مؤسسة حجوزات فندقية في سوريا تقدم منصات (أونلاين)، تضمن من خلال وجودها في سوريا من الناحية التشغيلية العلاقة الصحيحة مع منشآت الإقامة (الفنادق)، وأي منصة تحتاج لكادر تشغيلي في سوريا تتطلب بالضرورة الترخيص من وزارة السياحة، وفق القشقوش.

وتسعى الوزارة لضبط آلية الترخيص، وتسهيل الإجراءات، وضمان كفاءة مقدم الخدمة (صاحب الترخيص وكادر المكتب)، ومراقبة العمل بشكل مستمر للتأكد من جودة الخدمات السياحية المقدمة، كما يتم تلقي الشكاوى ومتابعتها للوقوف بشكل دقيق على عمل المكتب.

السياحة رافد اقتصادي

أكد القشقوش أن السياحة من أهم القطاعات التي تدعم الاقتصاد السوري من خلال جذبها للاستثمارات التي توفر القطع الأجنبي وتولد فرص العمل، وبالتالي المساهمة في الناتج المحلي.

وأسهم القطاع السياحي في عام 2009- 2010 بنحو 4%-12 منه، وتعمل الوزارة ضمن خططها للمرحلة المقبلة على رفع المساهمة لنسب كبيرة جدًا من تعزيز تنوعها، سواء كانت سياحة، ثقافية، صحية وعلاجية، بيئية، أو سياحة المؤتمرات.

وتضمنت الخطة تحسين البنية التحتية والخدمات المقدمة للزوار، للإسهام في تطوير السياحة الداخلية والخارجية، وتشجيع القدوم السياحي إلى سوريا، وخاصة في الموسم الصيفي.

وأضاف أن وزارة السياحة تولي موضوع جودة الخدمات المقدمة اهتمامًا كبيرًا من خلال رفد سوق العمل السياحي بالكادر المدرب والمؤهل المتخصص، ووضع آليات عمل للمنشآت السياحية ومتابعة تنفيذها، واتخاذ الإجراءات الرادعة بحق المخالفين بالتنسيق مع الوزارات والجهات المعنية، كما تشارك بالخبرات والاختصاصات وصولًا لأفضل تجربة تقدم للسائح بما يسهم في زيادة القدوم السياحي.

ويكمن دور الوزارة في تشديد الرقابة على العمل دون ترخيص، وتسهيل إجراءات الحصول على التراخيص أصولًا، بهدف تقديم الخدمة الصحيحة للمواطن والسائح، والمكتب المرخص ستكون له الفرصة في العمل ضمن مظلة القانون وتقديم الخدمات الجيدة وتحقيق العوائد المناسبة، لا سيما أن سوريا تستعيد وبشكل متسارع مكانتها كمقصد سياحي متميز تتنوع فيه المقومات السياحية الطبيعية والأثرية، بحسب القشقوش.

خطة لتطوير السياحة الداخلية والخارجية

في 20 من حزيران الماضي، وضعت وزارة السياحة السورية خطة لتطوير السياحة الداخلية والخارجية، من خلال تعزيز تنوعها، سواء كانت سياحة، ثقافية، صحية وعلاجية، بيئية، أو سياحة المؤتمرات.

وتضمنت الخطة تحسين البنية التحتية والخدمات المقدمة للزوار، للإسهام في تطوير السياحة الداخلية والخارجية، وتشجيع القدوم السياحي إلى سوريا، وخاصة في الموسم الصيفي.

منتجع لاصيرا اللاذقية – 12 حزيران 2025 (وزارة السياحة)

خبراء يحددون مسارات إنقاذ الاقتصاد السوري

مرحلة انتقالية بلا بوصلة

عنب بلدي – مارينا مرهج

النشاط التجاري داخل سوق الجمرك بحلب – 23 تموز 2025 (عنب بلدي/محمد مصطو)

مع استمرار الأزمة السورية وتعمق آثارها الاقتصادية والاجتماعية، تزداد صعوبة تعريف أو توصيف هوية الاقتصاد السوري بدقة، إذ نعيش في الوقت الحالي حالة انتقال غير مكتملة .

فالاقتصاد لم يكن ضحية الحرب فقط، بل تحول تدريجيًا إلى أداة داخلها، فمنظومة الفساد، وعسكرة الموارد، ونشوء شبكات مصالح نافذة في عهد النظام السابق، صعدت جميعها على أنقاض الدولة، وملأت الفراغ الذي تركته مؤسسات الرقابة والتشريع.

ويواجه الاقتصاد صعوبات على المستوى الداخلي، أهمها تأخر انضمام شمال شرقي سوريا، والأحداث الأمنية في السويداء، وعلى المستوى الخارجي تتسابق الأطراف الدولية لفرض أجنداتها عبر بوابة الإعمار المرتقب.

وفي هذا السياق، سألت عنب بلدي خبراء حول توقعاتهم وتصوراتهم في مسألة شكل الاقتصاد السوري، ورسم ملامحه، وتحديد التحديات البنيوية أمام أي مشروع إصلاح أو إعادة بناء.

"أوليغارشية" أم حكم سابق لأوانه

الحديث عن "هوية اقتصادية" لسوريا في الوقت الحالي سابق لأوانه، بحسب الأستاذ في قسم إدارة الأعمال بكلية الاقتصاد بجامعة "دمشق"، الدكتور زكوان قريط. يرى قريط أن رسم أي توصيف دقيق لماهية الاقتصاد السوري يتطلب مرحلة استقرار طويلة لم تبدأ بعد.

> لا يمكن اعتبار الاقتصاد الحالي في سوريا اقتصاد نظام "أوليغارشي"، بل يمكن وصفه بنظام حر نسبيًا وموجه نوعًا ما.
>
> زكوان قريط
> أستاذ في قسم إدارة الأعمال بكلية الاقتصاد بجامعة "دمشق"

وأوضح، لعنب بلدي، أنه لا يمكن إعطاء هوية واضحة للاقتصاد السوري إلا بعد عام على الأقل على سقوط نظام الأسد.

بالمقابل، يطرح المؤسس والمدير العام لمركز الشرق للبحوث (ORC)، الدكتور سمير التقي، تصورًا ثنائي المسار، مبنيًا على مشاهدات سياسية- اقتصادية عميقة، بحسب رأيه.

وقال التقي، في حديث إلى عنب بلدي، "نحن لسنا أمام تحوّل واضح نحو الليبرالية، ولا أمام استمرار لنموذج الدولة المسيطرة، بل أمام مفترق طريق بين نموذجين متناقضين هما:

• الطريق الذي يؤدي عمليًا إلى إعادة تكوين رأسمالية دولة احتكارية فاسدة، تدير فيها البيروقراطية العليا السورية مع عدد من الفاسدين و"الأوليغارش" اقتصادًا رأسماليًا، تعود منافعه عليهم، وهم عمليًا يكتبون الدولة باسمهم.

• طريق رأسمالية الدولة الليبرالية المنفتحة، القائمة على سيادة القانون، ومناخ استثماري مناسب، أي الرأسمالية الليبرالية المرتبطة بالإنتاج وليس بالأشخاص "الأوليغارش"، الذين ينهبون الثروات ويخرجون بها إلى خارج البلاد، كما حصل في روسيا بعد سقوط الشيوعية".

ويرى الدكتور زكوان قريط، من جهته، أن الوضع اليوم ليس "أوليغارشيًا" كاملًا، ولا حرًا تمامًا، بل هو "اقتصاد حر نسبيًا وموجه نوعًا ما".

> "الأوليغارشية" أو حكم الأقلية، هي شكل من أشكال الحكم بحيث تكون السلطة السياسية محصورة بيد فئة من المجتمع تتميز بالمال أو النسب أو السلطة العسكرية.
>
> الموسوعة السياسية

اقتصاد بيد "الأقوياء" لا بيد المؤسسات

في ظل غياب مؤسسات رقابية وتشريعية فاعلة، تنشأ أشكال من الاقتصاد تُدار خارج المنطق الرسمي أو الضوابط القانونية، الباحث الاقتصادي محمد علبي، يرصد هذا المسار بدقة، ويرى أن شكل الاقتصاد السوري اليوم يقترب من "الأوليغارشية" التقليدية، لكن بخصائص سورية خاصة.

ويوضح، لعنب بلدي، أن هناك مجموعة محدودة من الأفراد أو الشبكات المرتبطة بالسلطة تُحكم قبضتها على الموارد والمفاصل الاقتصادية الأساسية، وتحتكر فرص الاستثمار أو تعمل كسماسرة لها وفق نظام هجين وغامض، فتُهيمن على بيئة الأعمال من دون أي شكل من أشكال الشفافية أو المحاسبة.

> الاقتصاد السوري ما بعد الأسد يعيش مرحلة انتقال غير محسومة، تتجاذبها قوى "أوليغارشية"، ومصالح ميليشيوية، وفراغ مؤسساتي، وغياب مشروع اقتصادي وطني واضح. وهذا التداخل هو ما يُعرقل إمكانيات النمو ويهدد أي محاولة للاستقرار الاقتصادي.
>
> محمد علبي
> باحث اقتصادي

وأرجع ذلك إلى المراسيم الاقتصادية الأربعة التي أعلن عنها في 9 من تموز الماضي، إذ تجاوزت السلطة بها صلاحياتها التنفيذية إلى التشريعية، لتقر مراسيم، وتعدل قوانين أو تخرق الدستور فيما يتعلق بمسائل الموازنة العامة والشفافية في إدارة المال العام.

لكنه لا يرى في هذه السيطرة المتنامية للاحتكارات نموذجًا "أوليغارشيًا" ناضجًا، بل يصفه بأنه اقتصاد ظل مفكك، نشأ وسط انهيار المؤسسات وتفكك الجغرافيا وتعدد السلطات النقدية.

لا نهضة اقتصادية دون شرعية سياسية

الاقتصاد السوري ليس مجرد قطاع منفصل يمكن إصلاحه بالأدوات المالية أو التقنية فقط، بل مرآة دقيقة للوضع السياسي، وتجسيد مباشر لصراعات السلطة، وشكل من أشكال إدارة الحرب بوسائل اقتصادية.

ولذلك، فإن أي تصور للهوية الاقتصادية في سوريا لا يمكن أن يكتمل دون تسوية سياسية شاملة، تعيد تعريف الدولة، وتعيد ترتيب العلاقة بين المؤسسات والمجتمع، وتؤسس لعقد اجتماعي جديد، يمنح البلاد ما حُرمت منه طوال سنوات، اتجاهًا واضحًا، وهدفًا جامعًا، وهوية اقتصادية سليمة.

ونوه الباحث الاقتصادي محمد علبي، إلى أن من "السذاجة" الظن أن نموذج اقتصاد ريعي قائم على المساعدات سيدفع بعجلة الاقتصاد وإعادة الإعمار.

وبرأيه، فإن الحل لا بد أن يكون سياسيًا ومؤسساتيًا في المرتبة الأولى، وهناك ثلاثة مسارات مترابطة يجب أن تُعالج بشكل متزامن:

• تأسيس شرعية سياسية وطنية: إذ لا يمكن إعادة بناء الاقتصاد في ظل غياب تمثيل سياسي حقيقي، في مقدمته وجود سلطة تشريعية، تراقب وتحاسب السلطة التنفيذية، والبدء بتأسيس نموذج لامركزي مالي وإداري، وضبط العلاقة بين الدولة والمجتمع من خلال عقد اجتماعي جديد يحدّد دور الدولة كمنظم وضامن للعدالة الاقتصادية، لا باحتكار الفعل الاقتصادي.

• إعادة هيكلة النظام النقدي والمالي: توحيد السلطة النقدية عبر تأسيس بنك مركزي انتقالي مستقل، يتولى وضع سياسات نقدية موحدة لكل البلاد، وإعادة هيكلة المصارف العامة والخاصة، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والسير بعملية تطوير البنية التحتية التقنية لتخفيف الاعتماد على "الكاش"، ووضع إطار قانوني يُخضع المصارف للرقابة، بشكل يمنع الاحتكار ويعيد الثقة بالقطاع المصرفي ويخرج سوريا من القائمة الرمادية لمجموعة العمل المالية الدولية، ويشجع دخول البنوك الأجنبية إليها.

• تبني نموذج اقتصاد اجتماعي منصف: باعتماد اقتصاد سوق اجتماعي يدمج العدالة مع الكفاءة، ويراعي الفئات الهشة، والنازحين، وذوي الإعاقة، والنساء المعيلات، وسكان المناطق المتضررة والموظفين المسرحين من القطاع العام.

خطوات واقعية لإنعاش الاقتصاد

يطرح الأستاذ في قسم إدارة الأعمال بكلية الاقتصاد بجامعة "دمشق"، زكوان قريط، تصورًا لإجراءات عملية يمكن أن تُشكل نقطة انطلاق لإعادة تشكيل الاقتصاد السوري، خاصة في حال توفر مناخ سياسي داعم.

• تشجيع الاستثمارات: تقديم حوافز للمستثمرين، تشمل الإعفاءات الضريبية وتسهيل إجراءات تسجيل الشركات، وتطوير بيئة الأعمال.

• تنمية القطاعات الإنتاجية: وخاصة في مجالي الزراعة والصناعة، من خلال دعم المزارعين وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، لتعزيز القدرات المحلية وتأمين فرص العمل.

• تعزيز التعليم والتدريب المهني: بهدف تأهيل الشباب وتمكينهم من دخول سوق العمل، وتغطية احتياجات السوق المحلي.

• استعادة الثقة بين المواطن والدولة: من خلال الشفافية ونشر معلومات حول الميزانية والمشاريع العامة، بالإضافة إلى إشراك المجتمع المدني في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

في ظل هذا التعقيد، فإن مستقبل الاقتصاد السوري مرهون بتحولات سياسية عميقة، تتجاوز مرحلة "إدارة الأزمة"، وتؤسس لعقد اجتماعي جديد يضع حدًا للفوضى الحالية، ويعيد الاعتبار لدور الدولة كمنظم لا كفاعل احتكاري.

دولار أمريكي ▲ مبيع 10420 شراء 10380 | يورو ▲ مبيع 12132 شراء 12081 | ليرة تركية ▲ مبيع 256 شراء 253 | الذهب 21 ▲ 95.8$ | الذهب 18 ▲ 82.27$ | المازوت = 0.95$ | البنزين = 1.10$ | الغاز = 11.5$ (للجرة) | السكر (كغ) = 0.67$ | الأرز (كغ) = 1.25$

ضغوط سياسية وخطة لإعادة 200 ألف لاجئ من لبنان

لاجئون سوريون يواجهون التشرد من جديد

عنب بلدي – بيسان خلف

نصف شهر كان أشبه بكابوس بالنسبة لإسراء العمر وعائلتها، بعد أن أمهلتهم السلطات اللبنانية 15 يومًا لإخلاء مخيم "زحلة" للاجئين السوريين في لبنان.
السلطات التي قررت تفكيك المخيمات وإعادة سكانها إلى سوريا "طوعًا"، لم تمنح عائلة إسراء المنحدرة من ريف حمص وقتًا كافيًا لتستعد للعودة إلى سوريا، ولا أي ضمانة لما ينتظرها على الجانب الآخر من الحدود.

وأعلنت "المصلحة الوطنية لنهر الليطاني" في لبنان عن تفكيك أجزاء من مخيم اللاجئين في منطقة زحلة- المعلقة، وذلك بعد إعطاء المقيمين فيه مهلة 15 يومًا لإخلائه.
وأوضحت "المصلحة الوطنية" في بيان لها نشرته الوكالة "الوطنية اللبنانية"، في 26 من حزيران، أن الجهات القائمة على المخيم رقم "004" في منطقة زحلة- المعلقة باشرت بتفكيك أجزاء من المخيم بعد انقضاء المهلة القانونية.

الدفع نحو المجهول

التقت عنب بلدي بإسراء وعائلتها في منطقة جديدة عرطوز، إذ تسكن العائلة مع ثلاث عائلات أخرى عادوا معًا من نفس المخيم، وقرروا السكن في منزل واحد ليتمكنوا من دفع إيجار نصف سنوي للمنزل.
قالت إسراء، لعنب بلدي، "لم تكن عودة طوعية أبدًا، لقد دفعونا نحو المجهول، غادرنا سوريا عام 2014، لا نعرف سوريا الآن، تبدو كبلد جديد بالنسبة لنا".
وأضافت أن العودة إلى سوريا لا بد منها، "لكن لم تكن بتنسيق يضمن حقنا بالعودة الآمنة، وضمانات تكفل لنا حقوقنا ومستقبلنا في العيش والسكن".
تعرض منزل إسراء للقصف والدمار خلال الحرب في السورية، ومثل بقية العائلات السورية، لا تملك ما يكفي لإعادة إعمار المنزل في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة، وما وصفته بـ"النزوح الثاني لكن داخل سوريا".

نزوح ثانٍ دون حماية

مع عائلة إسراء، تسكن عائلة خالد الحسن (أبو مصطفى) من بلدة المعضمية في ريف دمشق الغربي.
ترك "أبو مصطفى" عمله كنجار في لبنان، وعاد إلى سوريا مع تفكيك المخيم، ليجد منزلًا نصف مدمر، ما اضطره إلى السكن مع عائلات في منزل بلا نوافذ ولا أثاث، والكهرباء فيه غائبة، والماء لا يصل إلا من صهاريج خاصة مقابل مبالغ لا تقوى العائلات على دفعها.
وصف "أبو مصطفى" تجربة عودته من لبنان إلى سوريا، خلال حديثه لعنب بلدي، بأنها "غير منصفة"، إذ تشبه العودة نحو المجهول.
"نعيش على الصدقات من الجيران، أو بعض المساعدات التي تقدمها الجمعيات الخيرية. حتى الخبز لا نستطيع شراءه أحيانًا"، قال "أبو مصطفى".
ويعمل "أبو مصطفى" أحيانًا مع بعض رجال العائلات التي تسكن معه في المنزل بجمع مادة البلاستيك من حاويات القمامة.
وقال بصوت منخفض، "لم نعد إلى وطن، بل نحن هاربون من بلاد خسرنا فيها كل ما نملك، وعدنا إليها بلا شيء، لا بيت، لا عمل، ولا حتى بطاقة خبز".
ورغم أن منظمات إنسانية محدودة تقدم مساعدات في سوريا، فإن غياب خطة حكومية شاملة لاستيعاب العائدين، وغياب شبكة حماية اجتماعية، يجعل معظم العائدين عرضة للتشرد مجددًا، ولكن هذه المرة داخل سوريا نفسها.
معظم المناطق التي يعود إليها اللاجئون خصوصًا في أرياف حمص، دمشق، درعا، حماة، لا تزال تفتقر إلى البنية التحتية الأساسية، فهي بلا مستشفيات، ولا مدارس عاملة بكامل طاقتها، وشبكات الكهرباء والمياه فيها خارجة عن الخدمة أو غير مستقرة.
حاولت عنب بلدي التواصل مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، للسؤال عن خططها ومشاريعها لتأمين فرص عمل للعائدين من المخيمات في لبنان ودمجهم في المجتمع، لكن لم تتلق ردًا حتى وقت كتابة هذا التقرير.

عودة بضغط سياسي

وقع اللاجئون السوريون في لبنان ضحية الضغط السياسي الممارَس على لبنان من أجل تفكيك المخيمات غير النظامية، بحسب ما ذكره العامل في منظمات إغاثية غير ربحية في لبنان جورج حنا.
وقال حنا، لعنب بلدي، إن هناك ضغوطًا من البلديات والأجهزة الأمنية على اللاجئين، إذ يجبرونهم على توقيع تعهدات بالعودة إلى سوريا، ثم يُفكك المخيم ويرحّلون خلال أيام، والمساعدات تنقطع فورًا، والرحلة إلى سوريا تكون على مسؤوليتهم.
وأشار إلى أن الأجهزة الأمنية اللبنانية تعمل على سياسة التضييق على السوريين، من خلال اعتقالهم في حال لم يجدوا بحوزتهم أوراق الإقامة، و"هذا التضييق هو ترهيب لمن ما زالوا يعيشون في لبنان لإجبارهم على العودة إلى سوريا".
وارتفعت وتيرة العنصرية ضد السوريين في لبنان مع سقوط النظام في سوريا، والبدء بتفكيك المخيمات، كنوع آخر من الضغوط لإجبار كثير منهم على العودة التي يسمونها بـ"الطوعية".

تعاون مجتمعي ومؤسساتي

قالت الخبيرة الاجتماعية الدكتورة رند رنكوسي، إن عودة اللاجئين السوريين من لبنان تجري في ظل غياب الحد الأدنى من مقومات الاستقرار، ما يجعلها أشبه بـ"عودة قسرية غير معلنة".
وأضافت أنه حين يعود اللاجئ إلى بيئة تفتقر إلى البنية التحتية والخدمات الأساسية، دون ضمانات أمنية أو برامج إعادة إدماج، فإن ذلك يهدد بخلق أزمة إنسانية جديدة داخل سوريا نفسها.
وأكدت رنكوسي أن هذه العودة، التي غالبًا ما تتم تحت ضغط الظروف الاقتصادية أو المضايقات في بلد اللجوء، "لا يمكن اعتبارها طوعية بالكامل، خصوصًا في ظل انعدام البدائل أمام العائدين".
الدعم الدولي والمحلي لعمليات العودة لا يزال غائبًا تقريبًا، ما يفاقم هشاشة العائدين ويزيد من احتمالات النزوح الداخلي مجددًا، بحسب رنكوسي.
وترى أنه يقع على عاتق وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، بالتعاون مع المنظمات الإنسانية، سواء الدولية منها أو المحلية، العمل على برامج لتمكين ودعم العائدين من مخيمات اللجوء، إذ يمكن إشراكهم في عملية إعادة الإعمار لخلق فرص عمل لهم ولعائلاتهم.
رغم التحديات الكبيرة التي ما زالت تعاني منها سوريا، يمكن الحد من آثار العودة غير المنظمة عبر إنشاء مراكز استقبال مجتمعية مؤقتة، يديرها متطوعون محليون ومنظمات مدنية، لتقديم الدعم النفسي والمعلوماتي للعائدين، ريثما تُستكمل جهود الإغاثة الرسمية، بحسب رنكوسي.
وأشارت إلى نماذج محلية نجحت جزئيًا في بعض القرى السورية، حيث تعاون الأهالي مع منظمات إنسانية لتأهيل مدارس مهجورة كمراكز إيواء مؤقتة، أو لتقديم خدمات الرعاية الأولية.
وأضافت، "هذه المبادرات تحتاج إلى دعم منظم من الحكومة والمانحين، ولكنها تُثبت أن المجتمع المحلي قادر على لعب دور محوري في تخفيف صدمة العودة".
وختمت بالقول، إن الحلول المستدامة تبدأ من الاعتراف بأن العودة الآمنة لا تعني فقط غياب الحرب والاقتتال، بل وجود بيئة حاضنة تحفظ الكرامة وتفتح أبواب الأمل من جديد.

خطة لإعادة أكثر من 200 ألف لاجئ

قال رئيس اللجنة الوزارية اللبنانية المكلفة بملف اللاجئين السوريين، ونائب رئيس مجلس الوزراء اللبناني، طارق متري، إن اللجنة أنجزت خطة جديدة لإعادة اللاجئين تقوم على مراحل عدة، وستعرضها على مجلس الوزراء في أقرب فرصة لأخذ موافقته على المضي قدمًا بها.
وأكد أن إنجاز المرحلة الأولى من عودة اللاجئين السوريين من لبنان إلى سوريا سيبدأ قبل بدء العام الدراسي، مطلع أيلول المقبل، مشيرًا إلى صعوبة تحديد الأعداد، وتوقع أن تتراوح بين 200 و300 ألف شخص، وذلك يتوقف على نجاح العملية.
ولفت متري، في تصريح لجريدة "الشرق الأوسط"، في 8 من حزيران الماضي، إلى أنه يضع بالحسبان أن عددًا كبيرًا من السوريين بدؤوا بالعودة إلى بلدهم، ولدوافع مختلفة، ولكن لا وجود لرقم دقيق لعدد العائدين.
وبحسب استطلاع رأي أجرته مفوضية شؤون اللاجئين في لبنان التابعة للأمم المتحدة، أوضح متري أن قسمًا كبيرًا من اللاجئين السوريين أبدى استعداده للعودة.
وذكر متري أن الحكومة السورية لا تعارض عودة اللاجئين، وإن كانت قلقة من الظروف المعيشية والسكنية، وكل ذلك يجعل العودة الطوعية ممكنة وعلى مراحل.
آلية العودة ستنقسم بين منظمة وغير منظمة، بحيث يتم في الأولى تسجيل الأسماء وتأمين حافلات لنقل اللاجئين إلى سوريا، على أن يحصل كل منهم على مبلغ 100 دولار.
أما بخصوص العودة غير المنظمة، فسيكون على النازح تحديد موعد مغادرته، وتأمين وسيلة التنقل، لكنه سيحصل أيضًا على 100 دولار، لافتًا إلى أن الأمن العام اللبناني سيعفي المغادرين من الغرامات المترتبة عليهم، نتيجة إقامات منتهية الصلاحية، مع شرط عدم العودة إلى لبنان.

تفكيك مخيم زحلة للاجئين السوريين في لبنان- 5 حزيران 2025 (تلفزيون الجديد اللبناني)

ضربة الشمس

أخطر تأثيرات الطقس الحار على صحتنا

عنب بلدي – د. أكرم خولاني

نتحدث في مثل هذه الأيام من كل عام عن ضربة الشمس لما لهذه الحالة من خطورة، إذ يموت آلاف الأشخاص حول العالم كل صيف بسبب الحر الشديد، وتزداد نسب الإصابة في الظروف المعيشية السيئة كما هو الحال في معظم المناطق السورية حاليًا، حيث لا تتوفر الكهرباء بشكل مستمر لتشغيل المراوح والثلاجات والمكيفات، ولذلك لا بد من معرفة الأعراض التي تشير إلى الإصابة بضربة الشمس، وطرق الإسعاف الأولي التي يجب القيام بها عند الاشتباه بالإصابة.

ما المقصود بضربة الشمس؟

ضربة الشمس (Sunstroke) أو "Heat-stroke"، هي حالة طبية طارئة تحدث عندما تزيد درجة حرارة الجسم الأساسية على 40 درجة مئوية (104 درجة فهرنهايت) نتيجة فشل آلية تنظيم الحرارة في الجسم عند التعرض المباشر لحرارة الشمس المرتفعة لفترة طويلة، أو حتى الوجود في جو مرتفع الحرارة لأكثر من 40 درجة مئوية مع رطوبة عالية، إذ يتوقف تدفق الدم إلى الجلد، وهذا يؤدي إلى عدم إفراز العرق الذي يلطف حرارة الجسم، وبالتالي ارتفاع درجة حرارة الجسم بسرعة، فإذا ما ارتفعت درجة حرارة الجسم لتصل إلى 40-39 درجة مئوية فإن الدماغ يقوم بإرسال إشارات إلى العضلات حتى تبطئ من حركتها، وهو ما يجعل المرء يبدأ بالشعور بالإعياء، وعند ارتفاع درجة حرارة الجسم لتتراوح ما بين 40 و41 درجة مئوية فإنه يصاب بالإنهاك الحراري، وإذا ما ارتفعت الحرارة عن 41 درجة يبدأ ذلك الارتفاع في درجة الحرارة بالتأثير على العمليات الكيماوية داخل الجسم، وتبدأ الخلايا داخل الجسم بالتدهور، وهذا يؤدي إلى فشل مؤقت أو دائم في عمل الأجهزة الحيوية كالقلب والرئتين والكبد والكليتين والعضلات والدماغ، وقد تنتهي الحالة بالوفاة.
وكما ذكرنا فإنه ليس بالضرورة أن يكون هناك تعرض لأشعة الشمس المباشرة للإصابة بضربة الشمس، بل يمكن أن تحدث نتيجة العمل بظروف غير ملائمة من الحرارة والرطوبة، ولذلك هناك نوعان من ضربة الشمس:
1. ضربة الشمس الجهدية: هذه حالة ترتفع فيها درجة حرارة الجسم الأساسية نتيجة الأنشطة البدنية القوية في الظروف الحارة، ويمكن أن تحدث ضربة الشمس الجهدية لأي شخص يمارس الرياضة أو يعمل في الطقس الحار، ولكن من المرجح أن تحدث عند الأفراد الذين لا يتأقلمون مع درجات الحرارة المرتفعة.
2. ضربة الشمس غير الجهدية: يتطور هذا النوع من ضربة الشمس عند التعرض لطقس حار ورطب لفترة طويلة، وهو منتشر لدى الأشخاص الأكبر سنًا والذين يعانون من أمراض مزمنة.

هل هناك عوامل خطورة تزيد من احتمال الإصابة؟

نعم، أخطر ما تكون الإصابة عند المسنين وصغار الأطفال، ومما يزيد من احتمال حدوثها:
• طرفا العمر، كبار السن أو صغار السن جدًا.
• البدانة.
• الإصابة بالأمراض المزمنة، مثل مرضى القلب، ارتفاع ضغط الدم، مرضى الكلى والكبد.
• استخدام بعض الأدوية، مثل مدرات البول، وحبوب الحساسية (مضادات الهيستامين)، والمهدئات، ومضادات الاكتئاب، والمنشطات كالأمفيتامين والكوكايين.
• بعض الظروف المعيشية، كسوء التهوية في المنزل، وارتفاع الرطوبة، والعمل في أجواء حارة ومغلقة.
• بذل الجهد في الطقس الحار، كالعمل الشاق أو ممارسة كرة القدم أو أي رياضة لساعات طويلة في الطقس الحار.
• بعض التصرفات الخاطئة، كالتعرض المفاجئ للطقس الحار، ووضع الزيوت والمواد الحافظة على الجلد مما يمنع التعرق، ولبس الملابس الضيقة وغير الصحية.

ما أعراض وعلامات الإصابة؟

قد تتطور الأعراض خلال ساعات، فيلاحظ عند المصاب ارتفاع حاد بدرجة حرارة جسمه (40 درجة مئوية أو أعلى)، وعدم تعرق، فيكون الجلد حارًا وجافًا عند لمسه ومائلًا للاحمرار (في ضربة الشمس الجهدية قد يكون الجلد رطبًا)، مع صداع ودوار، وغثيان وقيء، وزيادة سرعة التنفس، وتسارع ضربات القلب، وارتفاع ضغط الدم في البداية ثم انخفاضه في المراحل المتقدمة، وعندها يحدث إعياء شديد، وهلوسة، وصعوبة الكلام وعدم فهم ما يقوله الآخرون، أخيرًا، قد يحدث إغماء وتضيق حدقات العينين وتشنج العضلات، وقد تؤدي الحالات الخطيرة وغير المعالجة إلى الوفاة.
وعادة ما تتطور الحالة وفق التسلسل المذكور، إلا أنه من الممكن أن تبدأ الإصابة بسقوط مفاجئ مع فقدان للوعي وسرعة وعمق في التنفس، بالإضافة إلى بقية الأعراض التي ذكرناها.

كيف يتم إسعاف وعلاج المصاب؟

في حال إحساس الشخص بأعراض تشير إلى احتمال الإصابة بضربة شمس يجب عليه اتخاذ تدابير فورية، كالذهاب إلى مكان مكيف أو مظلل، ورش الجسم بالماء البارد، وشرب السوائل غير السكرية أو الحاوية على الكحول أو الكافيين، مع الانتباه لتجنب السوائل شديدة البرودة، وبهذا يمكن منع تطور الحالة.
ولكن في حال كانت الإصابة شديدة فيجب على المرافقين طلب سيارة الإسعاف لنقل المصاب إلى المستشفى، وفي هذه الأثناء يجب البدء بالإسعاف الأولي وفق الخطوات التالية:
- يبدأ الإسعاف الأولي بإبعاد المصاب عن أشعة الشمس والجو الحار ووضعه في مكان مظلل أو مكيف، والانتباه لإبقائه مستلقيا على ظهره مع رفع الرأس والكتفين قليلًا.
- ثم يتم تبريد جسم المصاب من خلال إزالة الملابس غير الضرورية، واستخدام كمادات ماء بارد لتبريد الرأس والأطراف وتحت الإبطين وبين الفخذين، كذلك لف الجسم بقطعة قماش مبللة بالماء البارد، أو صب الماء على الجسم، ويمكن تغطيس الطفل في حوض ماء بارد بدرجة حرارة 15 مئوية مع تجنب استخدام الثلج خشية أن يسبب تقلص الأوعية الدموية مما يسيء للحالة.
- يفضل تعريض الجسم لمصدر هوائي أو مروحة حتى يتبخر الماء بسرعة مما يخفض من حرارة الجسم.
- إذا كان المصاب واعيًا فيجب إعطاؤه ماء أو مشروبًا مثلجًا لشربه، مع ضرورة تجنب المشروبات الساخنة أو المنبهة.
- يجب الاستمرار بتبريد جسم المصاب في أثناء نقله إلى المستشفى، مع الانتباه إلى قياس درجة حرارة الجسم بشكل متكرر خلال الإسعاف، ويجب التوقف عن تبريد الجسم في حال هبطت حرارته إلى ما دون 38 مئوية.
- وعند الوصول إلى المستشفى يتم إعطاء السوائل عن طريق الوريد ومراقبة العلامات الحيوية، وقد يصف الطبيب الأدوية التي تقلل من الارتعاش (الارتجاف)، إذ إن عملية التبريد تسبب الارتعاش الذي يزيد حرارة الجسم ويجعل العلاجات المستخدمة أقل فعالية.
عندما يتم علاج ضربة الشمس بسرعة فإن أعراض الإنهاك الحراري تزول خلال 30 دقيقة، ولكن عندما تحتاج الحالة إلى دخول المستشفى فعادة ما يستغرق التعافي الأولي يومًا إلى يومين في المستشفى، وقد تمتد مدة ضربة الشمس وتأثيرها على الجسم فترة أطول إذا حدث تضرر للأعضاء الداخلية.

صيف بلا إزعاج نصائح لتجنب لدغات البعوض

مع ارتفاع درجات الحرارة وانتشار البعوض، لا يجب أن تكون عرضة للدغات المؤلمة والمهيّجة، إذ لا تقتصر آثار لدغات البعوض على الحكة والاحمرار فحسب، بل قد تكون في بعض الحالات ناقلًا لأمراض خطيرة مثل "فيروس غرب النيل" أو "حمى الضنك" أو "الملاريا".
ويتعرض بعض الأشخاص للدغات البعوض أكثر من غيرهم، وتشير الدراسات إلى أن بعض الأشخاص أكثر جذبًا للبعوض بسبب عوامل مثل:
• إفراز كميات أعلى من ثاني أكسيد الكربون، كما يحدث لدى الحوامل أو أصحاب البنية الكبيرة.
• فصيلة الدم: فصيلة "O" تحديدًا أكثر عرضة للدغات.
• البكتيريا على سطح الجلد، والتي تختلف من شخص لآخر وتؤثر في مدى جاذبية الشخص للبعوض.
• شرب الكحول، يزيد من قابلية التعرض للدغات.
قدمت اختصاصية الجلدية في عيادة "كليفلاند"، ميليسا بيليانغ، سلسلة من النصائح والإرشادات العملية للوقاية من لدغات البعوض والتعامل معها في حال حدوثها:

1. استعمال طارد الحشرات

الخطوة الأولى والأكثر أهمية في الوقاية هي استخدام مستحضرات طاردة للبعوض، وتحديدًا تلك التي تحتوي على مواد فعالة مثل "DEET" أو "picaridin" التي لا تقتل البعوض، بل تعمل على إرباك مستقبلات الشم لديه، فيصعب عليه تحديد موقع الإنسان.
وتوضح الاختصاصية بيليانغ، أن المهم ليس فقط اختيار المنتج المناسب، بل أيضًا استخدامه بطريقة صحيحة، رشه على الجلد المكشوف، مع التركيز على الكاحلين، القدمين، الرقبة، الأذنين، والذراعين، مع الانتباه لتجنب العينين والفم، واستخدامه بعد تطبيق واقي الشمس عند الحاجة، كما يُنصح بإعادة تطبيق الطارد بعد التعرق أو السباحة، وغسل الجلد عند العودة إلى المنزل.

2. ارتداء الملابس المناسبة

تلعب الملابس دورًا كبيرًا في الوقاية، ويفضل ارتداء قمصان بأكمام طويلة وسراويل تغطي الأرجل بالكامل، وخصوصًا في المناطق المعروفة بانتشار البعوض، وتعد الملابس ذات الألوان الفاتحة هي الأفضل، إذ ينجذب البعوض أكثر إلى الألوان الداكنة.
كما أن العطور، ومزيلات العرق والمرطبات ذات الرائحة العالية تجذب البعوض، لذا يُنصح بتجنبها في أثناء الجلوس في الهواء الطلق، كما تظهر دراسات أن تناول الكحول يزيد من احتمالات التعرض للدغ، خاصة البيرة.
ولمزيد من الفعالية، توصي الدكتورة بيليانغ بارتداء ملابس معالجة بمادة "permethrin"، وهي مبيد حشري يوضع على القماش وليس على الجلد، ويمنح حماية إضافية تستمر حتى بعد عدة غسلات.

3. حماية البيئة المحيطة

يتكاثر البعوض في المياه الراكدة، لذلك، تنصح مراكز مكافحة الأمراض (CDC) بالتخلص من أي أوعية أو أدوات في الحديقة أو الشرفة يمكن أن تجمع المياه.
بالإضافة إلى ذلك، يُنصح بتثبيت شبكات حماية على النوافذ، وتشغيل المراوح أو أجهزة التكييف، فالبعوض لا يستطيع الطيران في الرياح القوية.

ماذا تفعل إذا تعرضت للدغة

إذا تعرضت للدغة، فإن أول ما عليك فعله هو تجنب الحك، فذلك قد يؤدي إلى إصابة الجلد بالعدوى، وبدلًا من ذلك، عليك غسل المنطقة بالماء والصابون، ووضع كمادات باردة أو "جيل الألوفيرا" لتقليل التورم والحكة، بالإضافة إلى استخدام كريمات تحتوي على "كالامين" أو "هيدروكورتيزون"، وفي حالات الحساسية الشديدة، يمكن استخدام مضادات "الهيستامين" بعد استشارة طبية.
وإذا ظهرت أعراض مثل الحمى، الصداع، التورم، أو ضيق التنفس، أو إذا كنت قد سافرت إلى منطقة ينتشر فيها مرض منقول عبر البعوض، فيجب مراجعة الطبيب فورًا.

من يخرجها من دائرة النخبة إلى "البسطاء"

السينما السورية "غير مغرية" ومنفصلة عن الجمهور

عنب بلدي – أمير حقوق

تعتبر السينما واحدة من أبرز وسائل التعبير الفني التي تعكس تاريخ المجتمعات، وتوثق أحداثها، وتسهم في بناء هويتها الثقافية، كما تلعب دورًا في التأثير على الرأي العام، وتشكيل المواقف تجاه القضايا الاجتماعية والسياسية. وفي سوريا، يمثل القطاع السينمائي نموذجًا ضعيفًا مقارنة ببقية الدول العربية، كمصر ولبنان، خاصة خلال السنوات الماضية، رغم وجود بعض المحاولات.

غير مغرية تجاريًا

رغم نجاح بعض الأفلام السينمائية، فإن السينما السورية لم تثبت نجاحها وتفرض نفسها في السينما العربية، لغياب العديد من أساسيات الإنتاج، وعوامل التقدم والتطوير.

وهنا، يرى الناقد الفني عامر عامر، أن ذلك يعود لعدة عوامل، أولها الغياب البنيوي لصناعة سينمائية حقيقية، ويتجسد ذلك في غياب القطاع الخاص عن الإنتاج السينمائي، على عكس مصر أو حتى لبنان، فلم تتشكل في سوريا سوق حقيقية للإنتاج السينمائي الخاص، وأيضًا الرقابة الصارمة والتوجه الأيديولوجي، فمعظم الأفلام كانت تمر عبر رقابة مشددة، تقصي الأفكار الجريئة وتفرض سرديات سياسية معينة، مما أفقدها الحرية والتنوع، وهذا جعل كثيرًا من المخرجين الموهوبين يصمتون أو يعملون خارج البلاد.

ويضاف إلى ذلك ندرة دور العرض وتدهورها، الأمر الذي تسبب في انفصال الجمهور عن السينما السورية، التي باتت حكرًا على العروض الرسمية والمهرجانات، بالتوازي مع انعدام التوزيع في العالم العربي، فلا يوجد نظام توزيع عربي مشترك قادر على إيصال الفيلم السوري إلى الجمهور العربي كما يحصل مع السينما المصرية أو حتى المغربية مؤخرًا.

قال الناقد الفني عامر لعنب بلدي، إن الفيلم السوري ليس ترفيهيًا، إذ إن كثيرًا من الأفلام السورية تحمل طابعًا فلسفيًا سياسيًا، أو حزينًا، وتعالج مواضيع الحرب، أو الألم، وهذا ما يجعلها غير مغرية تجاريًا، لأن الجمهور العربي العام ينجذب أكثر إلى الكوميديا، الدراما الرومانسية، أو "الأكشن"، وهي أنماط لم تنتجها السينما السورية بشكل كاف، مع تهميش الدولة سابقًا للاستثمار بجدية في قطاع السينما كقوة ناعمة وطنية، ولهجرة الكثير من الكفاءات السينمائية منذ بدء أحداث الثورة.

استحواذ درامي على السينما

على العكس من ذلك، شهدت الدراما السورية تطورًا ملحوظًا، وأصبحت من أكبر وأبرز الصناعات الثقافية في البلاد، حيث استطاعت أن تصل إلى جمهور واسع، وتُنتج أعمالًا ذات جودة عالية، وتتناول قضايا اجتماعية وسياسية بطريقة فنية مبدعة، الأمر الذي تفتقده السينما.

وفي هذا السياق، عزا الناقد الفني عامر عامر ذلك إلى الدعم المؤسسي والتمويل المتوفر للمسلسلات وخصوصًا من المؤسسة العامة للإنتاج التلفزيوني والإذاعي، إضافة إلى تعاون شركات إنتاج خاصة، أما السينما، فكانت تعاني من قلة التمويل، وكانت المؤسسة العامة للسينما الجهة الوحيدة التي تنتج الأفلام، وغالبًا بإنتاج محدود وبطيء، فالمسلسلات تصل إلى الجميع بينما السينما لا.

وتابع أن الموسم الرمضاني فرصة ذهبية للدراما، لأنه أصبح تقليدًا سنويًا لعرض المسلسلات، وهو ما جعل شركات الإنتاج تتسابق لإنتاج أعمال ضخمة في هذا الموسم، الأمر الذي ضاعف من الاهتمام بالدراما، بينما السينما بقيت نخبوية ومحدودة الانتشار، ويتوازى ذلك مع طبيعة المجتمع المحافظ وتأثيره، فكثير من الأسر السورية كانت ترى في السينما شيئًا "غير مناسب".

وتحدث عن هجرة الكفاءات السينمائية إلى التلفزيون، بسبب قلة الفرص في السينما، فمعظم المخرجين والكتاب والممثلين توجهوا نحو المسلسلات، التي صارت هي الميدان الأساسي للإبداع الفني.

من سينما خاضعة إلى مستقلة

السينما في سوريا لم تصل إلى مستوى النضوج والتفوق الذي حققته ببعض الدول العربية، إذ يتطلب القطاع السينمائي عدة أولويات وأمور لإعادة إنعاش السينما ورسم ملامح تضعها في خارطة هذا الفن عربيًا.

الناقد عامر يعتقد أن السينما السورية بحاجة إلى التحرر من القبضة الرسمية والرقابة، فحرية التعبير والإبداع لا يمكن أن تكون مع رقابة خانقة، فبذلك يمكن الانتقال من سينما خاضعة "لمزاج المؤسسة" إلى سينما مستقلة تنبع من المجتمع وتخاطبه بصدق، وتوفير الدعم والتمويل خارج القنوات التقليدية من أجل إنتاج حقيقي من داخل الدولة أو من خلال صناديق ثقافية مستقلة، وبناء بنية تحتية حديثة لصناعة سينمائية، إذ لا يمكن لسينما أن تنمو من دون وجود صالات عرض مجهزة، ومدارس للسينما والتقنيات البصرية، ومراكز إنتاج، وسوق توزيع حقيقية.

وتفرض السينما حاجتها إلى تشبيك حقيقي مع العالم العربي والدولي، فتحتاج إلى فرص تعاون عربي مشترك، مع لبنان، مصر، تونس، المغرب، الخليج، وهذا يوجب الاعتراف بالسينما كجزء من الهوية الثقافية السورية، عبر تحولها من اعتبارها "زينة ثقافية" إلى رافعة فكرية وفنية تعكس صوت السوريين وتجاربهم.

كما تحتاج إلى إطلاق برامج تدريب وتأهيل للكفاءات الشابة، فالسينما السورية اليوم تعاني من هجرة الكوادر القديمة، ومن نقص في كوادر الجيل الجديد، وإعادة ربط السينما بالناس عبر إخراجها من دائرة النخبة والمهرجانات، لتخاطب الناس البسطاء أيضًا، فهي بحاجة إلى أن تعود وسيلة للترفيه والتفكير والنقاش العام، لا أن تبقى محصورة في دوائر مغلقة.

> السينما السورية بحاجة إلى أن تعود وسيلة للترفيه والتفكير، والنقاش العام، لا أن تبقى محصورة في دوائر مغلقة.
>
> عامر عامر
> ناقد فني

ولا تزال السينما السورية، من حيث البنية والتأهيل، في مراحلها الأولى نسبيًا مقارنة بالدراما، ولكنها تحمل إمكانيات طموحة ورؤى مستقبلية إذا ما توفر لها الدعم، والحرية، والتقنيات الحديثة، فالنضوج الحقيقي لن يأتي إلا بفتح المجال أمام الإبداع، والتسهيل من إجراءات الإنتاج، وتشجيع الجيل الجديد من السينمائيين، لتتمكن سوريا من تسخير السينما كوسيلة تعبير قوية تعكس تاريخها، وواقعها، وطموحاتها المستقبلية.

مشهد من الفيلم السوري "رحلة يوسف" – 2022 (جود سعيد/إنستجرام)

"مطبخ المدينة" يعيد التعاون بين مكسيم خليل ورشا شربتجي

تستعد المخرجة رشا شربتجي لتصوير مسلسلها الجديد "مطبخ المدينة"، تمهيدًا لعرضه في الموسم الرمضاني المقبل، بعد سلسلة تحضيرات أهمها اختيار أبطال العمل.

وانضم مؤخرًا لكادر المسلسل الفنان مكسيم خليل، وذلك بعد 14 عامًا على آخر عمل جمعه مع المخرجة شربتجي في "الولادة من الخاصرة" (الجزء الأول)، إلى جانب عدد من الأعمال الأخرى، كمسلسل "غزلان في غابة الذئاب"، و"تخت شرقي"، و"أسعد الوراق"، و"زمن العار".

ويساند عدد من الفنانين السوريين مكسيم خليل في البطولة، كعباس النوري، وأمل غرفة، وعبد المنعم عمايري، وخالد القيش، ويامن الحجلي، وملهم بشر، ومحمد حداقي، وفادي صبيح.

صراعات عوالم المدينة

يتناول المسلسل واقع الطبقة الوسطى وعالم المتسولين، ضمن مجموعة من الأحداث التي تظهر مدى المعاناة التي تعيشها هذه الطبقة، وانعكاسات السنوات الـ14 الماضية على النسيج المجتمعي، سواء بين الإخوة أو ضمن المجتمع ككل، ضمن إطار الدراما الاجتماعية.

وترصد حكاية العمل حياة عائلة تعمل ضمن مطبخ ومطعم سوري، لكن الهواجس والضغوط الفردية تفرقها وتدفعها في اتجاهات مختلفة، ما يفتح الباب نحو الغوص في عوالم المدينة المهمشة، التي تمتلئ بصراعاتها وتفاصيل شبابها.

انسحاب النجوم

"مطبخ المدينة" كان من المقرر أن يكون من ضمن أعمال الموسم الرمضاني الماضي، إذ تأجل تصويره لأسباب لوجستية، ما تسبب بتضارب في مواعيد عدد من النجوم، الذين كانوا ضمن قائمة أبطاله، مثل سلافة معمار، وقيس الشيخ نجيب، وسامر إسماعيل، الذين ارتبطوا بمشاريع أخرى، وانسحبوا منه.

وقالت المخرجة رشا شربتجي، إن المشروع لم يتوقف بانسحاب أبطاله السابقين، وكل فنان يُطرح يؤخذ بعين الاعتبار وجود بديل له، ولم يتغير أي شيء في الأدوار، لأن الانسحاب لا علاقة له بتركيبة الشخصية الدرامية، بل يعود فقط لأسباب خاصة تتعلق بالممثلين أنفسهم.

وأكدت أن المسلسل سيكون حاضرًا في موسم رمضان المقبل عبر قناة "MBC" السعودية، ومنصة "شاهد"، وهو من كتابة علي وجيه وسيف رضا حامد.

ثنائية رشا شربتجي وعلي وجيه بالشراكة مع يامن الحجلي تجسدت في مسلسل "أولاد بديعة"، الذي عرض في موسم رمضان 2023، إذ لاقى العمل نجاحًا سوريًا وعربيًا، وتصدر قائمة الأعمال العربية الأكثر مشاهدة حينها.

وكان آخر أعمال رشا شربتجي مسلسل "نسمات أيلول"، الذي عرض في موسم رمضان الماضي، وينتمي للأعمال الكوميدية، إذ عرض حياة عائلة بسيطة في أحد أرياف الساحل السوري، بطريقة كوميدية قائمة على العنصر الشبابي، وكان من بطولة صباح الجزائري، وملهم بشر، وعبد الهادي درويش، ونادين تحسين بيك.

"واتساب" يطلق أدوات جديدة

تحذيرات وميزات للحماية من شبكات الاحتيال

في مواجهة تنامي الاحتيال الرقمي الذي يستغل الأوضاع الاقتصادية للمستخدمين ويستخدم تقنيات حديثة لإقناعهم، أعلنت شركة "ميتا" عن إطلاق مجموعة جديدة من الأدوات ضمن تطبيق "واتساب"، تهدف إلى كشف محاولات الاحتيال مبكرًا وتمكين المستخدمين من تجنب الوقوع ضحايا لعصابات رقمية منظمة.

وفي إعلان رسمي صدر في 5 من آب، أوضحت الشركة أنها عطلت أكثر من 6.8 مليون حساب "واتساب" خلال النصف الأول من العام الحالي، بعد رصد صلاتهم بمراكز احتيال إجرامية منتشرة في مناطق جنوب شرق آسيا، وتعمل ضمن شبكات دولية عبر العديد من التطبيقات والمنصات.

كيف تعمل شبكات الاحتيال

بحسب تحقيقات "ميتا"، فإن مراكز الاحتيال هذه لا تكتفي باستخدام "واتساب"، بل توزع نشاطها عبر منصات (مثل تيك توك وتلجرام وChatGPT وSMS)، وحتى تطبيقات العملات الرقمية.

هذه الحملات تُدار من قبل جهات إجرامية منظمة، وغالبًا ما توظف عمالًا تحت ظروف قسرية في عمليات احتيال معقدة تبدأ برسائل مغرية وتنتهي بخسائر مالية كبيرة.

في واحدة من الحملات التي تم إحباطها مؤخرًا، استخدم المحتالون "ChatGPT" لتوليد رسائل أولية تتضمن رابطًا لدردشة "واتساب"، ثم نقلوا الضحية إلى "تلجرام"، إذ طُلب منهم أداء مهام بسيطة مثل الإعجاب بمقاطع "تيك توك"، ولإضفاء المصداقية، عرضوا أرباحًا مزعومة قبل أن يطلبوا تحويل أموال إلى محفظة عملات رقمية.

أدوات جديدة لحماية المستخدمين

أعلن "واتساب" عن ميزتين رئيستين ضمن جهوده الوقائية:

• نظرة السلامة عند إضافتك إلى المجموعات إذا أضافك شخص غير مسجّل في قائمة جهات الاتصال إلى مجموعة جديدة، ستظهر لك صفحة "نظرة السلامة" تتضمن: هوية شخص؟ هل يشبه الوعود الوهمية؟

• تحقّق (VERIFY): إذا ادعى المرسل أنه صديق أو قريب، اتصل به بوسيلة أخرى موثوقة للتأكد من هويته.

الاحتيال يتطور.. والحماية أيضًا

يؤكد تقرير "ميتا" أن المحتالين باتوا يستخدمون تقنيات متقدمة مثل الذكاء الاصطناعي وتكامل المنصات المختلفة ليخفوا آثارهم، ويقسمون أدوار الاحتيال على مراحل يصعب على أي تطبيق واحد تتبعها بمفرده.

ولهذا، تعتمد الشركة على أدوات وقائية واستباقية تسعى لحرمان المحتالين من البيئة الرقمية الآمنة التي يحتاجونها للعمل.

وفي الوقت ذاته، لا تزال مسؤولية المستخدم محورية، فالوقاية من الاحتيال لا تعتمد فقط على التكنولوجيا، بل على الوعي.

وأمام إغراءات الربح السريع والرسائل العاجلة التي توحي بالخطر أو الفرصة، يبقى الشك والتروي والتحقق من المصادر أهم وسائل الدفاع.

دون الحاجة لفتح المحادثة، وستبقى الإشعارات صامتة حتى تقرر البقاء أو المغادرة.

• تحذير قبل بدء المحادثات الفردية

يعمل "واتساب" على اختبار تنبيهات جديدة تظهر عند بدء محادثة مع رقم غير معروف، ويقدم سياقًا إضافيًا يساعد في اتخاذ قرار واع قبل الرد، ما يحد من استغلال المنصة في حملات الهندسة الاجتماعية.

• تعاون مع خبراء الأمن الإلكتروني

ضمن هذه المبادرة، تعاون "واتساب" مع الخبيرة في أمن المعلومات والمخترقة الأخلاقية رايتشل تويال، التي قدمت دليلًا مبسطًا لمساعدة المستخدمين في تمييز محاولات الاحتيال، ويتضمن هذا الدليل ثلاث خطوات رئيسة:

• توقّف (PAUSE): لا تسترع في الرد على الرسائل المجهولة.

• تساءل (QUESTION): هل هذا العرض منطقي؟ هل يطلب تحويل أموال أو بطاقات شحن؟ هل يشبه الوعود الوهمية؟

• تحقّق (VERIFY): إذا ادعى المرسل أنه صديق أو قريب، اتصل به بوسيلة أخرى موثوقة للتأكد من هويته.

"العهد".. صراعات بنمط البيئة الشامية

في كل موسم رمضاني، تثبت أعمال البيئة الشامية مكانتها في الدراما السورية، إذ ترصد للمشاهد ما دار في أزقة دمشق القديمة، من أحداث متشابكة بالصراعات والعادات والتقاليد.

ومن أعمال البيئة الشامية التي برزت في الموسم الماضي مسلسل "العهد"، الذي عرض ملامح دمشق خلال فترة مفصلية من تاريخها، مستعرضًا حكاية حارة تشتعل بالحب والخيانات والمؤامرات، على خلفية الاحتلال العثماني، وصراع داخلي أشد وطأة من الاحتلال.

وتدور أحداث المسلسل في إحدى حارات دمشق القديمة، خلال فترتين زمنيتين تفصل بينهما 15 عامًا، تبدأ القصة في عام 1910، في مرحلة ما قبل التحرر من الاحتلال العثماني، ثم تنتقل إلى عام 1925، بخط درامي تتصاعد فيه المواجهة، بينما تتقسم الحارة بين الولاء، والخيانة، والبحث عن الحقيقة.

ويرصد العمل زعيم الحارة العادل، الذي يسعى لحماية أهلها من الظلم والطمع، ويحاول التوازن بين الإنصاف والحنكة، لكن عودة أحد رجال الحارة السابقين، بعد سنوات من الاختفاء إثر اتهامه بالخيانة، تقلب المعادلة رأسًا على عقب، إذ يعود مطالبًا بحقه وبكشف الحقيقة، ما يُفجّر صراعًا بين العائلات، ويضع "العهد" الذي قطعه رجال الحارة ذات يوم على المحك.

فيما تمضي الأحداث، ينقسم أهل الحارة بين مؤيد ومعارض للزعيم، لكن الانقسام لا يقف عند الأفراد، بل يمتد إلى داخل النفوس، حيث تتشابك قصص الحب والولاء والخيانة.

في سياق موازٍ، تتصاعد الأحداث عندما يدخل الصراع العائلي في تطورات الحارة بمنحى خطير، في جريمة تحرّكها خيوط شخصية تُنقن بث الفتنة وتستغل الخلافات الصغيرة لتحويلها إلى مواجهات دموية.

ولأن دمشق ليست مجرد خلفية بل مفجّر للأحداث، فقد حرص صناع العمل على تقديم صورة بصرية ودرامية غنية بالروح الشامية الأصيلة، إذ طغت الأزياء التقليدية، وديكورات الحارات القديمة، والمجالس الشعبية، وحتى الأعراس والمناسبات الاجتماعية بقوة، لتعيد إلى الشاشة ملمحًا واقعيًا لحياة الدمشقيين في تلك المرحلة.

المسلسل الذي كتب نصه عدنان ديوب، وأخرجه محمد زهير رجب، لا يكتفي برواية قصة حارة، بل يسلّط الضوء على قيم إنسانية ووطنية، فـ"العهد" لا يعني فقط العهد الذي قطعه رجال الحارة على أنفسهم، بل أمان البقاء، لا سيما حين يكون العدو داخليًا بقدر ما هو خارجي.

بطولة العمل توزعت على نخبة من فناني الدراما السورية، من بينهم رنا شميس، سعد مينا، فراس إبراهيم، رامز أسود، رنا أبيض، صفاء سلطان، لينا حوارنة، روبين عيسى، نجاح سفكوني، علي كريم، طارق مرعشلي، صباح بركات، وسيم شبلي، إلى جانب مشاركة واسعة من وجوه شابة وواعدة.

وعرض "العهد" على عدة قنوات عربية، منها "LBC"، "زي ألوان"، "رؤيا"، "الظفرة"، وقناة "لنا".

للمشاركة في تحرير صفحات "عنب بلدي" يمكنكم إرسال مشاركاتكم
عبر البريد الإلكتروني إلى editor@enabbaladi.org

الآراء الواردة في الجريدة لا تعبر بالضرورة عن رأي عنب بلدي

كتاب

"سوريا وفخ الحياد"

يرصد كواليس إيصال المساعدات في سوريا

يقدم الباحث والدبلوماسي الأممي كارستن فيلاند في كتابه "سوريا وفخ الحياد"، الصادر عام 2021 عن دار "موزاييك للدراسات والنشر"، سردًا تحليليًا لتجربة الأمم المتحدة في التعامل مع الملف السوري.

الكاتب ليس مجرد مراقب خارجي، بل كان جزءًا من العملية الدولية ذاتها، فقد شغل كارستن فيلاند مناصب متعددة في بعثات الأمم المتحدة، وهو كبير مستشاري الشرق الأوسط لـ"المجموعة البرلمانية لحزب الخضر الألماني".

يتطرق الكتاب في فصوله إلى عدة أحداث امتدت بين عام 2011 وحتى 2020، تناولها بين التوثيق الميداني والتحليل السياسي، من بينها فصول تسلط الضوء على كواليس عمل الأمم المتحدة، والإشكاليات البيروقراطية، والتحديات التي واجهتها فرق الإغاثة الدولية في مناطق النفوذ المختلفة داخل سوريا.

يتتبع فيلاند من موقعه داخل غرف التفاوض وخارجها كيف تحول مبدأ الحياد، وهو من المبادئ الأساسية للعمل الإنساني، من أداة لحماية المدنيين إلى غطاء لتقويض حقوقهم.

كما يكشف كيف استُخدمت المساعدات الإنسانية، التي يُفترض أن تكون موجهة للمتضررين وفقًا للاحتياج، كأداة ضغط سياسي بيد النظام السوري السابق، الذي ربط توزيعها بـ"الولاء السياسي"، ما حولها إلى وسيلة لمعاقبة المناطق المعارضة ومكافأة الخاضعة لسيطرته.

يشير الكاتب إلى أن النوع الأساسي من المساعدات تمثل في المواد الغذائية، والأدوية، والإمدادات الطبية، إضافة إلى مستلزمات المأوى، التي كانت تصل أساسًا عبر قوافل الإغاثة الدولية، ولكن تحت سيطرة صارمة من أجهزة الدولة السورية، التي عاقت وصولها إلى مناطق محاصرة مثل الغوطة وحمص وداريا وغيرها.

في ذلك الوقت، كانت سوريا تعيش واحدة من أسوأ الكوارث الإنسانية في القرن الـ21، أكثر من نصف السكان كانوا نازحين أو لاجئين، والمدن مدمرة، والخدمات الأساسية منهارة، ومع ذلك، فقد أخفقت الأمم المتحدة، كما يوضح الكتاب، في أداء دور فعال يضمن عدالة توزيع المساعدات أو حتى حمايتها من التسييس.

هذا الخلل، كما يرصده فيلاند، لم يكن مجرد خطأ في التنسيق، بل نتيجة مباشرة لتصميم دولي فاشل حاول التوفيق بين احترام "سيادة الدول" من جهة، والاستجابة "الإنسانية" من جهة أخرى، دون الاعتراف بتضارب هذين الهدفين في حالة كحالة سوريا، حين تلاشت الحدود بين السلطة والمنتهك.

يمضي الكاتب في توثيق المشهد من الداخل، مستعرضًا كواليس الاجتماعات الدولية، وتفاصيل المشاورات التي سبقت أو رافقت إطلاق قوافل الإغاثة، وكيف أدت البيروقراطية الأممية، إلى جانب الحذر المفرط من "الانحياز"، إلى تحويل الأمم المتحدة إلى فاعل عاجز عن فرض أي معايير حقيقية للعدالة أو حتى الحياد.

ويعتقد فيلاند أن الحياد بغياب المحاسبة قد يتحول إلى تواطؤ غير مقصود، بل إن الالتزام الأعمى به قد يؤدي إلى نتائج أكثر خطورة من الانحياز المعلن. فحين تُخترَل المعايير الأخلاقية في إجراءات إدارية، تفرغ من معناها، وتتحول إلى عبء بدل أن تكون أداة إنقاذ.

يعتمد فيلاند على سرد دقيق مدعوم بالملاحظة والتجربة الشخصية، ليقدم صورة قاتمة عن حدود العمل الإنساني الأممي في بيئة يسودها القمع ويتحكم فيها النظام السابق بقواعد اللعبة، بينما تكتفي الأطراف الدولية بمراقبة الانهيار من خلف واجهة القانون الدولي.

الوزارة: التمويل متوفر

خطة متكاملة لتأهيل المنشآت الرياضية في سوريا

عنب بلدي – مارينا مرهج

أطلقت وزارة الرياضة والشباب المرحلة الثانية من خطتها الشاملة لإعادة تأهيل البنية التحتية الرياضية في سوريا، ضمن مشروع تقول إن تمويله متوفر وإنه يهدف إلى إعادة الحياة للملاعب والصالات المتضررة في مختلف المحافظات، مع التركيز على تطبيق معايير فنية وخدمية حديثة.

وتم الإعلان عن البدء بالمرحلة الثانية في 30 من تموز الماضي، بعد أن تم الانتهاء من المرحلة الأولى لإعادة التأهيل، التي ركزت على تنظيم عقود الاستثمار.

وتعرضت أكثر من نصف المنشآت الرياضية في سوريا لأضرار جسيمة أو دُمرت بالكامل منذ عام 2011، نتيجة العمليات العسكرية أو الإهمال الناتج عن النزوح وانقطاع التمويل، وتحولت كثير من الملاعب إلى مساحات مهجورة أو أنقاض، وفقدت الصالات المغلقة تجهيزاتها الأساسية.

تتجاوز أعمال الترميم

لا تقتصر عمليات الترميم الحالية، ضمن خطة وزارة الرياضة والشباب لإعادة تأهيل البنية التحتية الرياضية، على البنية الأساسية كأرضيات الملاعب والمدرجات، بل تتجاوز ذلك، وفق ما كشفه مدير مديرية المنشآت والاستثمار المركزية في وزارة الرياضة والشباب، المغرة حاج قدور، لتشمل تجهيز وتحديث جميع المرافق الخدمية.

قدور تحدث لعنب بلدي عن الخطة التي تتضمن غرف تبديل الملابس، والعيادات الطبية الملحقة، والمكاتب الإدارية، والمرافق الصحية، وشبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحي، بهدف تسليم منشآت رياضية جاهزة بالكامل لاستضافة الفعاليات الرياضية وخدمة الرياضيين والجمهور.

أولويات المشاريع وتمويلها

تم البدء بشكل فعلي بخطة إعادة تأهيل البنية التحتية الرياضية في سوريا، من خلال تنفيذ مشاريع ترميم حيوية في إدلب وحلب وحريتان.

وحول ترتيب أولويات التنفيذ، بيّن المغيرة حاج قدور أن هذه المناطق تحظى بأهمية قصوى نظرًا للحاجة الملحّة لإعادة النشاط الرياضي فيها، لافتًا إلى أنه تم ترتيب الأولويات بعد دراسات فنية وتقييمات ميدانية، مع مراعاة حجم الضرر والكثافة السكانية والرياضية.

وأكد أن العمل يجري بالتوازي في المشاريع الثلاثة مع التركيز على إنجاز المراحل الأكثر أهمية لضمان عودتها الجزئية للخدمة في أسرع وقت ممكن، ضمن جداول زمنية محددة تخضع للمتابعة الدقيقة.

وكشف حاج قدور أن التمويل المخصص للمرحلة الثانية من الخطة تم رصده ضمن الموازنة الاستثمارية للوزارة للعام المقبل، وهو يعكس الأهمية التي توليها الحكومة لقطاع الرياضة، مبينًا أن حجم التمويل الدقيق سيتم تحديده بناء على نتائج الدراسات الفنية التفصيلية والكشوف التقديرية للمنشآت المستهدفة في المحافظات الأخرى.

ويتم العمل على استكمال هذه الدراسات ليتم الإعلان عن المناقصات الجديدة وتحديد المبالغ المخصصة لكل مشروع بشفافية تامة، بحسب حاج قدور، مؤكدًا أن التمويل متوفر ويحظى بأولوية لضمان استمرارية الخطة دون أي عوائق.

آليات اختيار الشركات

قامت مديرية المنشآت والاستثمار المركزية في وزارة الرياضة والشباب بتوقيع عقود مع شركة "الراقي" لترميم ملعب وصالة "الشيخ تلت" في إدلب، وأخرى مع شركة "البناء والتعمير" لترميم صالة "الاتحاد" في حلب، بالإضافة إلى إطلاق مشروع ترميم نادي الفروسية في حريتان.

وفيما يتعلق بآلية اختيار الشركات المنفذة، أكد حاج قدور التزام الوزارة بالقانون رقم "51" لعام 2004 الناظم للعقود العامة، مبينًا أن التعاقد مع شركات مثل "الراقي" و"البناء والتعمير" جرى عبر مناقصات علنية، وأن معايير الاختيار شملت الكفاءة الفنية، الخبرة السابقة، القدرة المالية واللوجستية، وأفضلية السعر.

وبشأن ضمان جودة التنفيذ، أوضح أن كل مشروع يخضع لإشراف لجان فنية متخصصة من مهندسين وفنيين من الوزارة وللجهات العامة ذات الخبرة، وفقًا لأحكام المرسوم "450" لعام 2004.

وأكد أن هذه المشاريع تخضع أيضًا لرقابة الجهاز المركزي للرقابة المالية والهيئة المركزية للرقابة والتفتيش، بما يضمن مستويات متعددة من الرقابة الفنية والمالية والإدارية.

التوزع الجغرافي للمشاريع

ستشمل المرحلة الثانية من المناقصات كلًا من دمشق وحمص وحماة واللاذقية ودرعا ودير الزور، بهدف تحقيق التوازن الجغرافي في التنمية الرياضية. وتختلف الأولويات من محافظة إلى أخرى، وفق مدير مديرية المنشآت والاستثمار المركزية في وزارة الرياضة والشباب، إذ تتركز الجهود في دمشق على الصالات متعددة الاستخدامات، وفي حمص وحماة على الملاعب الرئيسة، بينما في اللاذقية ودرعا ودير الزور يجري العمل على مزيج من الملاعب والصالات التدريبية.

وأكد حاج قدور أن العمل يتم بروح تشاركية، إذ جرى عقد اجتماعات وورشات عمل مع ممثلي الأندية واتحادات الألعاب في كل محافظة مستهدفة، لاستماع إلى احتياجاتهم وأولوياتهم.

وأوضح أن هذه المدخلات شكّلت جزءًا أساسيًا من دفاتر الشروط الفنية للمشاريع، بهدف ضمان أن تلبي النتائج النهائية طموحات الأسرة الرياضية في كل منطقة.

وفي سياق الحديث عن استمرار النشاط الرياضي خلال أعمال الترميم، أوضح حاج قدور أن الوزارة وضعت خطة لتأمين بدائل مؤقتة بالتعاون مع اللجنة الأولمبية السورية والأندية المحلية. وتشمل الخطة إعادة توزيع الجداول التدريبية على منشآت أخرى في نفس المحافظة أو المحافظات المجاورة، وتجهيز ساحات مفتوحة للتدريب، بالإضافة إلى دعم الأندية لتأمين وسائل النقل عند الحاجة.

وقال، "هدفنا هو ضمان عدم انقطاع النشاط الرياضي قدر الإمكان خلال هذه الفترة الانتقالية الضرورية".

خطة وطنية طويلة الأمد

اختتم مدير مديرية المنشآت والاستثمار المركزية في وزارة الرياضة والشباب، المغيرة حاج قدور، حديثه لعنب بلدي، بالتأكيد على أن ما يجري اليوم ليس رد فعل على الأضرار، وإنما جزء لا يتجزأ من خطة وطنية استراتيجية شاملة وطويلة الأمد تهدف إلى النهوض بالبنية التحتية الرياضية في جميع أنحاء سوريا.

وستمتد هذه الخطة على عدة مراحل تشمل التوسع المستقبلي وإنشاء منشآت جديدة، بما يسمح بعودة سوريا لاستضافة البطولات الإقليمية والدولية، ويوفر بيئة آمنة وحديثة لممارسة مختلف الأنشطة الرياضية.

وقال، "رؤيتنا هي بناء قطاع رياضي قوي ومستدام، يبدأ من بنية تحتية حديثة تتيح لأبنائنا وبناتنا ممارسة رياضاتهم في أفضل الظروف الممكنة، وتسمح لسوريا بالعودة لاستضافة البطولات الإقليمية والدولية".

ومع انطلاق خطط إعادة التأهيل، يبدو المشهد الرياضي السوري أمام فرصة تاريخية لاستعادة دوره الاجتماعي والثقافي، فإصلاح هذه المنشآت لا يعني فقط إعادة بناء جدران وممدرجات، بل إعادة بناء الروح الرياضية التي لطالما كانت مساحة للالتقاء بين السوريين، مهما اختلفت مناطقهم وخلفياتهم.

ملاعب العباسيين في دمشق – 13 أيار 2025 (عنب بلدي/أنس الدوالي)

عبر "خارطة طريق" قابلة للمراجعة

الأمم المتحدة ترسم ملامح وزارة الرياضة السورية

عنب بلدي – لبابة الطويل

تتجه وزارة الرياضة والشباب في سوريا نحو مرحلة جديدة من العمل المؤسساتي، بعد إعلانها عن خارطة طريق استراتيجية بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة للشباب، تهدف إلى بناء وزارة حديثة وفعالة تُعنى بالرياضة وقضايا الشباب معًا، وتعمل على الارتقاء بالبنية الرياضية الرسمية في البلاد.

الإعلان عن الخطوة جاء خلال ورشة عمل نظّمتها الوزارة على مدى يومين بدمشق، في 1 من آب، بحضور أكثر من 30 مشاركًا من كبار موظفي الوزارة وممثلي وكالات أممية عدة، أبرزها صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ومنظمة "يونيسف" (UNICEF).

وتزامن الإعلان عن هذه الخطة مع الاستعدادات لإحياء اليوم الدولي للشباب في 12 من آب الحالي، إذ تعتزم الوزارة تنظيم فعاليات تُبرز دور الرياضة في بناء السلام وتعزيز العدالة الاجتماعية، من بينها حوار تقني مع الشباب وسفير جنوب إفريقيا حول العدالة الانتقالية، إضافة إلى زيارات ميدانية لمراكز تدريب مهني ورياضي.

رياضة مؤسساتية

تسعى الوزارة، بحسب ما أوضحه المنسق الإعلامي، ناصر الخطيب، في تصريح لعنب بلدي، إلى التحول من العمل الرياضي القائم على المبادرات المحدودة إلى عمل مؤسساتي مستقر، عبر استكمال ما سمّاه "المراسيم التأسيسية" للوزارة، التي تشمل مرسوم التأسيس، وتنظيم الهيكل الإداري، وتحديد المهام والاختصاصات، وتوفير التمويل المؤسسي.

وبحسب الخطيب، فإن هذه المراسيم ستُتيح للوزارة أن تصبح المرجعية الرسمية الأولى للرياضة على المستوى الوطني، وتؤسّس لحقبة جديدة من العمل المنظّم الذي يُعالج الفوضى والتشتت الذي ساد خلال السنوات الماضية.

لوائح وإجراءات

إلى جانب الإطار القانوني، تركّز الخطة على وضع إجراءات تشغيلية موحدة (SOPs) تضبط طريقة عمل الوزارة داخليًا وخارجيًا، خاصة فيما يتعلق بإدارة الأندية، وتنظيم البطولات، وترخيص المبادرات الرياضية، وإطلاق برامج تنموية تعتمد على الرياضة كأداة للتغيير الإيجابي.

وأكد الخطيب أن هذه الإجراءات ستُسهّل التعاون بين الوزارة والاتحادات الرياضية، كما ستُتيح للشباب الرياضيين المشاركة الفعالة في صنع القرار، عبر آليات مؤسساتية شفافة، من بينها تنظيم حوارات دورية، ومقترحات مفتوحة، ولجان شبابية رياضية.

توسيع الدعم

في سياق الدعم الدولي، أوضح الخطيب أن الشراكة مع الأمم المتحدة لا تقتصر على الجانب الشبابي العام، بل تشمل دعمًا فنيًا وماليًا مباشرًا للقطاع الرياضي أيضًا، فبحسب الخطة، ستعمل منظمات الأمم المتحدة على:

- تأهيل المرافق الرياضية المجتمعية.
- تمويل برامج تدريب مدربين شباب.
- دعم إدماج الرياضة في برامج التنمية المحلية.
- توفير أدوات رياضية وتقنيات رقمية لتطوير العمل الإداري الرياضي.

ومن المتوقع أن تستفيد المراكز الشبابية والرياضية من هذا الدعم، خصوصًا في المناطق المحرومة، ما يُعيد التوازن الجغرافي إلى خريطة النشاط الرياضي في سوريا.

الخطة خاضعة للتقييم

تضم خارطة الطريق خمسة محاور رئيسة، هي: استكمال المراسيم، وضع "SOPs"، بناء القدرات المؤسسية، تعزيز المناصرة وحشد الموارد، معالجة الوضع القانوني للوزارة وتحديد أولويات الشباب.

وتم، وفق الخطيب، ربط كل محور بجدول زمني تنفيذي، ما يعني أن عملية تطوير الوزارة ستكون خاضعة للمتابعة والتقييم، وليس مجرد إعلان نيات.

نادي السيارات يطلق بطولة

للسرعة و"الدريفت" 2025

متسابق من بطولة سورية لسباقات السرعة والدريفت 2024 – 16 تشرين الأول 2024 (نادي السيارات السوري)

عنب بلدي – لمى دياب

أعلن نادي السيارات السوري عن إقامة بطولة سورية لسباقات السرعة و"الدريفت" لعام 2025، تتضمن ثلاث جولات في كل جولة سباق للسرعة وآخر لـ"الدريفت".

المستشار الإعلامي لنادي السيارات، أنور البكر، قال لعنب بلدي، إن البطولة تقام بتنظيم من نادي السيارات السوري ورعاية وزارة السياحة السورية، وبإشراف الاتحاد الدولي للسيارات (FIA)، وتطبق فيها جميع الأنظمة والشروط الدولية من معايير السلامة، والمنافسة العادلة، والقيم الأخلاقية.

وتعد هذه البطولة النسخة الـ19 من سباقات السرعة، والنسخة التاسعة من بطولة "الدريفت"، وفق البكر.

ثلاث جولات تنافسية

تشمل البطولة نوعين من الرياضة الميكانيكية (رياضة السيارات)، وسباقات السرعة، وبطولة سورية لـ"الدريفت"، وكل واحدة منها تتضمن ثلاث مراحل، تقام الأولى في 15 من آب، والثانية في 5 من أيلول، والثالثة في 26 من أيلول.

كل مرحلة من البطولة تتضمن سباقًا للسرعة وآخر لـ"الدريفت"، ويتم تنظيم السباقين في ذات اليوم، حيث يقام سباق السرعة في الفترة الصباحية إلى ما بعد الظهيرة، يليه سباق "الدريفت"، الذي يقام على الأضواء الكاشفة على نفس الحلبة، ولكل سباق مسار وقوانين وأسلوب ولجنة تحكيم خاصة به، وفق البكر.

وأشار إلى أن سباق السرعة يعتمد على تسجيل أفضل زمن على المسار المحدد على حلبة السباق، ويشارك جميع المتسابقين في الجولة الأولى والثانية، بينما يشارك في الجولة الثالثة أفضل 10 متسابقين فقط.

ويتضمن سباق السرعة فئة لسيارات الإنتاج الخاص (السيارات التي أجريت عليها تعديلات لزيادة قوتها وسرعتها وتماسكها وأمانها)، وسيارات الإنتاج الرياضي القياسي غير المعدلة (السيارات التي لم تجر عليها أي تعديلات أو تعديلات بسيطة يُسمح بها وفق نظام البطولة، وتحسب نتائج كل فئة على حدة)، بحسب البكر.

"الدريفت" سباق استعراضي

"الدريفت" هو سباق استعراضي تشارك فيه سيارات خاصة ذات قدرات كبيرة، والمطلوب من المشارك فيه قطع مسار السباق الذي يشبه المتاهة والمحدد من اللجنة المنظمة، وتنفيذ حركات استعراضية مطلوبة مثل لمس مناطق محددة من المسار، وعدم ارتكاب أي مخالفات كالخروج عن المسار، وتحدد نقاط المتسابق من قبل اللجنة التحكيمية بناء على التنفيذ الصحيح للحركات المطلوبة.

وذكر البكر أن سباق السرعة يبدأ في العاشرة صباحًا ويستمر حتى الخامسة بعد الظهر تقريبًا، ويقام بعدها سباق "الدريفت" الذي يستمر إلى العاشرة ليلًا تقريبًا، والزمن الافتراضي لكل جولة من السباق يقدّر بحوالي ساعتين تزيد أو تنقص بحسب عدد المشاركين وسير الجولة.

كوادر مدربة لإجراءات السلامة

بيّن البكر أن السلامة هي نقطة مهمة في رياضة السيارات بجميع البطولات وأنشطة رياضة السيارات، وتوجد في البطولة السورية لجنة خاصة تضم عددًا كبيرًا من المختصين في هذا المجال من كوادر النادي والمتطوعين الذين خضعوا لعدد من الدورات والتدريبات التخصصية في سوريا وخارجها.

ونظم نادي السيارات السوري عدة نسخ من "رالي سوريا الدولي"، وهو إحدى مراحل بطولة الشرق الأوسط لـ"الراليات"، وسباقات تسلق الهضبة وهي جزء من بطولة الشرق الأوسط لتسلق الهضبة، وبطولات السرعة و"الدريفت" التي بدأ النادي بتنظيمها منذ حوالي ربع قرن، إضافة إلى تنظيم عدة نسخ من "رالي اكتشف سوريا" الدولي ذي الطابع السياحي وبمشاركة دولية واسعة، بحسب البكر.

وحول جوائز الفائزين بالبطولة، لفت المستشار الإعلامي لنادي السيارات إلى أنه يقام في نهاية البطولة حفل لتتويج الأبطال الفائزين بالترتيب العام للبطولة والفئات، وتمنح كؤوس للفائزين الثلاثة في السباق إضافة إلى أبطال الفئات.

وذكر أن بطاقات حضور الجمهور تباع بأسعار شبه رمزية على أبواب الحلبة.

إقبال جماهيري

افتتحت اللجنة المنظمة للبطولة باب التسجيل للمتسابقين اعتبارًا من 5 من آب ولمدة أسبوع كامل، حيث تقام الجولة الأولى من البطولة في 15 من آب، في حلبة نادي السيارات بمنطقة صيدنايا بريف دمشق.

وتحظى البطولة بمتابعة جماهيرية كبيرة خاصة سباقات "الدريفت"، باعتبارها سباقات مشوقة وحماسية رغم وجود الحلبة خارج دمشق.

ما نادي السيارات السوري

تأسس نادي السيارات السوري في 1 من أيار 1950 بمدينة دمشق بمبادرة من أعضاء هيئة المكتب الأول، وانضم النادي للاتحاد الدولي للسيارات (FIA) عام 1960، وأصبح الممثل الرسمي لسوريا.

حصل على التصنيف الذهبي من الاتحاد الدولي للسيارات الذي يمنح للنوادي المتميزين والأعضاء في الاتحاد.

ويقوم بإصدار إجازات السياقة الدولية ودفاتر المرور الجمركية (التربتيك) والميكانيك الدولي، ويشارك في جميع اجتماعات ولجان الاتحاد الدولي للسيارات (FIA).

في 2018، أصبح نادي السيارات السوري أحد سبعة نوادٍ عالمية تمنح شهادة تقدير واعتراف بجهود حماية البيئة من قبل الاتحاد الدولي للسيارات.

أربع فضيات وثلاث برونزيات للمنتخب السوري

في أول مشاركة ببطولة العالم لـ"البنجاك سيلات"

حقق المنتخب السوري للفنون القتالية في رياضة "البنجاك سيلات" إنجازًا مهمًا بحصده أربع ميداليات فضية وثلاث برونزيات، خلال مشاركته الأولى في بطولة العالم التي استضافتها إندونيسيا في 3 من آب الحالي.

وحصل اللاعب محمد التيناوي على الميدالية الفضية، فيما نال الميدالية البرونزية كل من حمزة التيناوي، وأحمد شريقي، وزين الرفاعية.

جذور اللعبة وأسلوبها

تعود جذور "البنجاك سيلات" إلى جزيرة سومطرة الإندونيسية، وهي من الفنون القتالية التقليدية المتميزة بأسلوب فريد يجمع بين اللكمات والركلات وتقنيات الإسقاط على الأرض، إضافة إلى استخدام الأسلحة البيضاء مثل العصا، والسكين، و"النينشاكو".

ويجعل هذا التنوع منها فنًا قتاليًا متكاملًا للدفاع عن النفس، ومختلفًا عن باقي الفنون القتالية الأخرى.

يوجد أكثر من 100 مدرسة لتدريب "البنجاك سيلات" حول العالم، أبرزها مدرسة "التابال سوتشي المحمدية"، وهي المدرسة المعتمدة في سوريا.

وقد بدأت هذه الرياضة بالانتشار في البلاد منذ تشرين الأول 2023، وكانت انطلاقتها في محافظتي دمشق وحلب.

واقع "البنجاك سيلات" في سوريا

قال مدرب المنتخب الوطني منير المشوح لـ"عنب بلدي"، إن "البنجاك سيلات" تمزج بين الجانب الاستعراضي وفنون القتال الحقيقي، وتُصنّف ضمن رياضات الـ"فول كونتاكت"، لكنها لا تسمح بالضرب على الوجه، ما يحقق توازنًا بين السلامة والفعالية القتالية.

وأوضح أن كثيرًا من الفنون القتالية الأخرى تحولت إلى استعراضات تعتمد على "اللايت كونتاكت" أو اللمس فقط، وهو ما أفقدها جوهرها القتالي، بينما تحافظ "البنجاك سيلات" على طابعها العملي. وأضاف أن هذه الرياضة مناسبة لجميع الفئات العمرية من 6 حتى 60 عامًا، وقد لاقت رواجًا بين الرياضيين في سوريا، خاصة ممن لديهم خلفية في رياضات مثل "الكاراتيه" و"الكونغ فو" و"الجودو"، لسهولة تأقلمهم مع أسلوبها.

دعم إندونيسي مباشر

وأشار المشوح إلى أن من أهم عوامل نجاح اللعبة في سوريا الدعم المباشر من السفارة الإندونيسية في دمشق، بإشراف السفير واجد فوزي، إضافة إلى جهود الخبير الإندونيسي ومؤسس اللعبة في سوريا صفيان رجال، الذي أشرف على عملية انتقاء لاعبي المنتخب بالتعاون مع المدربين السوريين، وفق معايير دقيقة.

وبيّن أن المعايير تشمل حصول اللاعب على حزام بدرجة "2 ياسمينه"، وإلمامه بأساسيات اللعبة، واجتيازه الإصابات الرياضية المانعة، واجتيازه لمرحلة الانتقاء عبر منافسات مع لاعبين من وزنه نفسه. كما أسهمت الخطة التدريبية المشتركة في تحقيق نتائج إيجابية رغم محدودية الإمكانيات.

منهجيات تدريبية متدرجة

من جانبه، أوضح الحكم والمدرب الدولي إبراهيم نوح، رئيس لجنة التحكيم بحلب، أن المنهج التدريبي في "البنجاك سيلات" بسوريا يبدأ ببناء اللياقة البدنية، ثم تعليم المهارات القتالية اليدوية والركلات، وصولًا إلى مرحلة "التونجال" التي تمزج بين القتال والرقص التقليدي وإبراز التوازن، لينتهي باستخدام الأسلحة البيضاء.

وأضاف نوح أن التدريب يشمل جوانب فنية (الحركات الدقيقة، التوازن، التسلسل)، وبدنية (المرونة، التحمل، السرعة)، إضافة إلى الجانب النفسي الذي يركز على التركيز وضبط النفس.

وأكد أن المدربين السوريين يلتزمون بالمعايير الدولية المعتمدة من الاتحاد الدولي "PERSILAT" لتطوير اللاعبين محليًا ودوليًا.

وأشار إلى أن انتشار الرياضة لا يزال محدودًا في سوريا، إذ يتركز في دمشق وحلب، ويقدّر عدد المدربين المعتمدين بـ40 مدربًا، كثير منهم غير نشطين حاليًا، وهو ما يشكل تحديًا أمام انتشارها.

صعوبات وتطلعات مستقبلية

بحسب خبراء ومدربين التقتهم "عنب بلدي"، فإن أبرز التحديات التي تواجه اللعبة في سوريا تتمثل بحداثتها، وضعف انتشارها، وغياب صالات تدريب مخصصة، إضافة إلى غياب الدعم المؤسسي والإعلامي، وعدم وجود اتحاد مستقل لها، وضعف الوعي العام بجذورها وقيمها الأخلاقية، ما يخلق تصورات خاطئة عنها.

ويرى هؤلاء أن الخطوة الأولى لتطوير الرياضة تكمن في إنشاء اتحاد خاص بها، وإدراجها ضمن نشاطات الأندية والمدارس، وتنظيم بطولات محلية منتظمة، إلى جانب تدريب كوادر جديدة من مدربين وحكام وإداريين بشهادات معتمدة، وإطلاق حملات إعلامية للتعريف باللعبة ونشر قيمها.

كما دعوا إلى دعم المبادرات الشبابية لإنشاء مراكز تدريب مستقلة، بما يوسع قاعدة الممارسين ويرفع مستوى المنافسة.

المنتخب السوري يحصد سبع ميداليات في بطولة العالم لـ"البنجاك سيلات" – 3 آب 2025 (المدرب منير المشوح)

عنب بلدي
جريدة أسبوعية
تأسست في داريا
enab baladi
من كرْم الثورة

الأحـد 10 آب/أغسطس 2025
العـدد 703 – السنـة الرابعة عشرة

24 صفحة
سعر النسخة 10,000 ليرة سورية

من دمشق إلى الشمال..

عودة عكسية بحثًا عن بيئة اجتماعية مألوفة

عنب بلدي – أمير حقوق

"تبدو دمشق وسكانها مدينة غريبة، وكأني لم أعش بها سابقًا. طيلة الأشهر الأربعة الماضية، منذ عودتي من مدينة عفرين بريف حلب إلى حي الميدان، الذي أنتمي إليه، وأنا أشعر بغربة"، هكذا وصف عبد المعين كلاس مشاعره حين سألته عنب بلدي حول أسباب عودته إلى الشمال.

قال الشاب الثلاثيني، إنه لاقى صعوبة في اندماجه مع المحيط، ولم يتأقلم مع عاداتهم "الجديدة"، ونمط حياتهم المختلف عن الماضي، سواء اجتماعيًا أو ثقافيًا أو حتى دينيًا، إذا كان حي الميدان سابقًا معروفًا بنمط سكانه الخاص، والذي تلاشى خلال فترة النظام السابق، لذلك قرر العودة مع أخيه وعائلتهما إلى مدينة عفرين بحلب، التي اعتادا العيش فيها، واتباع عاداتها ونمط حياة أهلها.

يوافقه الرأي حسن الجدي، معتبرًا أن السوريين، خلال السنوات الماضية، انقسموا جغرافيًا، سواء ضمن مدن المحرر سابقًا، أو ضمن مناطق سيطرة النظام السابق، أو خارج سوريا، وتغيرت عاداتهم، وبالتالي اختلفت أنماط الحياة والفكر بين الجميع، تبعًا لمكان الإقامة السابقة.

عاد حسن من مدينة حرستا إلى ريف إدلب، مكان إقامته السابقة، معللًا سبب العودة العكسية، بأنه للحفاظ على نمط حياة أسرته الذي اعتادته، سواء دينيًا أو فكريًا أو سلوكيًا، والذي تتميز به مدن الشمال السوري.

وتشهد المحافظات السورية، منذ سقوط النظام السابق، عودة للأهالي بشكل كبير من المناطق المحررة سابقًا إلى بقية المحافظات، أو من خارج سوريا.

تقديرات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في 25 من حزيران الماضي، تشير إلى عودة نحو 600 ألف شخص من الدول المجاورة، بينما عاد أكثر من 1.4 مليون من النازحين داخليًا، وبذلك تجاوز عدد العائدين إلى ديارهم مليوني شخص، مع وجود الكثير ممن يرغبون بالعودة.

نظرة اختلاف متبادلة

يجد العائدون صعوبة في الاندماج مع سكان وأهالي مدنهم ومناطقهم، معتبرين أنه خلال الفترة السابقة خلال غيابهم، تغيرت أنماط الحياة وعادات الأهالي، وكأنهم يواكبون الحياة "الغربية"، بالإضافة إلى تمدن حياة الأرياف بشكل غير مسبوق.

الأمر الذي يدفع بعض العائدين إلى مناطقهم ومدنهم بعد سقوط النظام السابق للعودة العكسية، أي يعودون إلى مناطق الشمال السوري التي كانوا يقيمون فيها، باعتبارها تتماشى مع نمط حياتهم وأفكارهم وثقافاتهم، ويلقون أنفسهم ضمن حياة تشبههم، بحسب تعبيرهم.

رضا الأسمر، عاد منذ سقوط النظام مع عائلته من الشمال السوري إلى قرية رأس العين التابعة لمدينة بيرود بريف دمشق، ولكنه لاحظ أن أولاده بدؤوا ينتهجون سلوكًا غير معتاد، سواء بالكلام أو التصرفات، أو حديثهم مع الكبار، وحتى "الاختلاط" بين الجنسين، وكذلك العادات الجديدة المتبعة من قبل أهله ومحيطه.

قرر رضا العودة إلى مدينة إدلب، حيث كان يقيم قبل التحرير، قائلًا إن خيار العودة العكسية كان من أفضل الخيارات، لتنشئة عائلته كما يحب.

وتابع، "وجدت أن جميع المناطق والمدن التي كانت تحت سيطرة النظام السابق، فقدت عاداتها وتقاليد أهلها، وبدأت حياتهم تتجه إلى نمط الغرب، مع إعطاء حرية كبيرة للإناث سواء بصداقة الجنس الآخر أو بكل التفاصيل، والتي كانت سابقًا من أكبر المحرمات في قريتنا، وحتى العلاقات بين الأهل، وبين الأصدقاء، تغيرت عما كانت عليه".

عبد المعين كلاس، وافقه الرأي مضيفًا أن سكان المدن التي كانت تحت سيطرة النظام السابق، وجدوا أيضًا أن العائدين من المناطق المحررة سابقًا مختلفون عنهم كليًا، فأحد أصدقائه ضمن حي الميدان، وجه له ملاحظة بأنه لم يستطع التكيف مع آرائه وفكره، معتبرًا أنه تشدد كثيرًا خلال إقامته بالشمال السوري.

سوء الخدمات والغلاء

اختلفت جودة الخدمات المقدمة داخليًا للعائدين عن تلك الموجودة في مناطق الشمال السوري، كوضع الكهرباء والماء والإنترنت، وأيضًا الخدمات التجارية والإلكترونية، بالإضافة إلى الغلاء الذي وصفوه بالمبالغ، فكانت عوامل تدعم عودتهم العكسية.

لم يستبعد ابن حي الميدان عبد المعين كلاس، عوامل أخرى أدت لعودته العكسية إضافة إلى صعوبة الاندماج، ومنها الخدمات التي أثارت استياءه، كسوء الكهرباء وتقنينها الشديد، وتقنين المياه وصعوبة تأمينها، وضعف الإنترنت.

وتطرق لاختلاف الحالة الاقتصادية، والغلاء "الفاحش" في مدينة دمشق، أسوة بالمناطق المحررة سابقًا، فالغلاء في دمشق يعتبر مضاعفًا بأربع مرات عن الشمال، خاصة المواد التموينية والسلع الاستهلاكية الضرورية، بالتوازي مع الأجور الضعيفة المقدمة في القطاعين العام والخاص.

أما حسن الجدي، الذي يعمل في صيانة السيارات، فاستغرب أجور المحال وغلاء المعدات والمواد المختصة بتصليح السيارات، بالإضافة إلى صعوبة تأمين حياة كريمة لعائلته، نظرًا للغلاء الفاحش، وكانت تلك عوامل مهمة تضاف لعامل صعوبة اندماجه وتغيّر نمط حياة أهالي حرستا القديم.

تحديات نفسية واجتماعية

الباحثة الاجتماعية هبة الدرويش، قالت لعنب بلدي، إن عملية الاندماج بين السوريين العائدين من مناطق الشمال، وأهالي المناطق الداخلية، تواجه عدة تحديات اجتماعية ونفسية، ناتجة عن اختلافات ثقافية واجتماعية وتجارب زمنية فريدة لكل منهم، خلال الفترة السابقة.

وكشفت أن هناك تأثيرات نفسية عند بعض العائدين، فقد يشعرون بالاغتراب أو التهميش، مما يعوق قدرتهم على التفاعل بشكل إيجابي مع المجتمع، وأيضًا خلال السنوات الطويلة التي قضوها في الشمال، اختلفت أنماط الحياة، سواء في دمشق أو غيرها من المحافظات، وذلك تبعًا لاستمرار التعايش ومواكبة الأنماط الحياتية والاجتماعية للأفراد، التي اعتبر العائدون أنها غير مناسبة للمجتمع السوري، وبالتالي شكلت أزمة تعايش لديهم.

من جانب آخر، قد ينظر الأهالي إلى العائدين بنظرة مختلفة، خاصة إذا كان هناك تصور أنهم يحملون تجارب مختلفة، أو نمط حياة مختلفًا، بحسب الباحثة الاجتماعية.

حلول للاندماج

اقترحت الباحثة هبة الدرويش أن التواصل الثقافي والاجتماعي هو الحل الأهم للاندماج، ويتطلب الأمر برامج توعية، وتكاتف المجتمع المدني، ودورًا لمؤسسات الدولة في بناء جسور التفاهم، وتعزيز روح المصالح المشتركة.

"التعاون والتفاهم بين جميع السوريين هو السبيل الحقيقي لتجاوز هذه العقبات وتحقيق الاندماج الفعلي، الذي يكون أساس استقرار المجتمع ووحدته المجتمعية"، بحسب ما قالته الباحثة الدرويش.

نازحون سوريون يعودون من الشمال السوري إلى مناطقهم – 23 أيار 2025 (أسوشيتد برس)

من سيرة النوابغ

خطيب بدلة

لا قيمة لأي كتابة، إذا لم تقدم للمتلقي معلومة، وفكرة، وفائدة، وتثير فيه رغبة بالتساؤل، أو الاعتراض. فمثلًا، حينما نتحدث عن أهمية زياد الرحباني الفنية، بمناسبة رحيله، لن نعدم شخصًا "يطحش" علينا قائلًا: ولكنه كان يؤيد "حزب الله"!

لا بد، هنا، من تسجيل بعض الملاحظات، التي تنبع من "الطحشة" ذاتها. الأولى، أن إحصاء الأشخاص الذين كانوا يؤيدون "حزب الله"، وقائده حسن نصر الله، في أيام العز، صعب للغاية، ثم بدأ عددهم يتناقص، حتى وصل إلى الحدود الدنيا، بسبب التطورات العسكرية، والتقلبات السياسية التي رافقتها، خلال السنوات الأخيرة.

الملاحظة الثانية، أن المواقف السياسية التي تصدر عن مبدع كبير، مثل زياد، تتلاشى، بعد مرور زمن قصير على رحيله، وأما فنه، وعلمه، وثقافته، فستبقى بين أيدي الباحثين، والمهتمين، والمتخصصين..

زياد، نفسه، قال إن مَن يسمع مقطوعة للأخوين الرحباني، والده عاصي وعمه منصور، يتبادر لذهنه أن لحنها بسيط، ولكنه، عندما يحاول قراءتها، و"تنويطها"، سيجدها بالغة الصعوبة والبراعة..

وهذا يأخذنا إلى ألحان زياد نفسه، التي يتشابك فيها عمل الآلات الموسيقية، ويستولي عليك التطريب النادر، ثم يأتي التلوين بالسخرية والدعابة، ليعطيها نكهته الخاصة، كما في قوله: "مِن مَرا لَمَرا، عم ترجع لَوَرا"! وأما الإيقاعات السريعة، التي تجدها في مقدمة أغنية "جبل الشيخ"، أو أغنية "عودك رنان"، فلا ريب أنها غاية في الروعة.

لا يهمك، وأنت تستمع، اليوم، إلى عبد الحليم حافظ، أنه كان، في بعض الأحيان، يمدح جمال عبد الناصر، فأنت، عندما تريد أن تسمع لأم كلثوم، يستحيل أن يخطر ببالك أن تسمع أغنيتها "أصبح عندي الآن بندقية"، ولو فكرت بالموضوع، مليًا، قد تصل إلى فكرة خطيرة، ملخصها أن "السياسي"، يتوسل، غالبًا، إلى "الفني"، فلولا شهرة أم كلثوم، وأهميتها الكبرى في عالم الطرب، لما طلب منها أن تؤدي هذه الأغنية النضالية.

الملاحظة الثالثة، أن الفن يضيق ذرعًا بحمل القضايا، فمصر نفسها، التي غنت لها أم كلثوم، "راجعين بقوة السلاح"، من كلمات صلاح جاهين، وألحان رياض السنباطي، 1967، وبعد عشر سنوات فقط من تسجيل الأغنية، تخلت عن مواجهة إسرائيل بالسلاح، ولا شك أن الأحياء من المطربين السوريين الذين غنوا لحافظ الأسد، قد ندموا، لأن المجهود الفني الذي بذلوه، في ذلك الوقت، قد ضاع، بينما الناس ما زالوا يترنمون بأغاني أبي خليل القباني، بعد أزيد من مئة سنة على إبداعها.

إن ما يجمع بين العبقريين، زياد الرحباني، وبليغ حمدي، ومحمد سلطان، هو النبوغ المبكر. فمع أن محمد عبد الوهاب، معلم المعلمين في إبداع الموسيقا، إلا أنه لم يلحن لأم كلثوم إلا بعد أن عبر سن الستين، بينما تبنت أم كلثوم لحن أغنية "حب إيه" لبليغ حمدي، بعد سماعها منه أول مرة، وكان، يومها في التاسعة والعشرين، وإذا عدتَ بسيرة بليغ إلى الوراء، لوجدت أن حضنه لم يكن يتسع لآلة العود، وهو صغير، ومع ذلك تمكن من العزف، وأصبحت الألحان، كمان قال محمد عبد الوهاب: "تتحدف عليه حدف"!

مؤسسة إعلامية سورية مستقلة تأسست عام 2011، تقدم تغطيات على مدار الساعة عبر موقعها الإلكتروني التفاعلي بأكثر من لغة، وتصدر مطبوعة أسبوعية، سياسية، اجتماعية، منوعة. فضلًا عن مجموعة من الحسابات النشطة على مواقع التواصل الاجتماعي، وعددٍ من الخدمات الأخرى.

للتواصل مع عنب بلدي عبر البريد الإلكتروني:
للاستفسارات: info@enabbaladi.org
للمشاركات: editor@enabbaladi.org
للإعلانات: marketing@enabbaladi.org

www.enabbaladi.net
instagram/enabbaladi
facebook/enab.baladi
EnabBaladiNewspaper